محضر الجلسة رقم 568

التاريخ: الثلاثاء 18 شوال 1428 (30 أكتوبر 2007)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، ثم المستشار السيد أحمد الشرقاوي الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع ساعات وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء.

جدول الأعمال: استكمال مناقشة البرنامج الحكومي.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد، أشرف المرسلين.

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات و السادة الوزراء،

حضرات السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات الدستور و القانون الداخلي للمجلس، نواصل خلال هذه الجلسة الاستماع إلى بقية التدخلات للفرق و المجموعات و المنظمات النقابية.

و في هذا الإطار أعطي الكلمة لممثل فريق التحالف الوطني، الأستاذ أحمد الكور، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد الكور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

حضرات السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتقدم أمام مجلسنا الموقر بمداخلة فريق التحالف الوطني لمناقشة نص التصريح الحكومي الذي عرضه علينا السيد الوزير الأول المحترم.

بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن كافة أعضاء فريقنا المحترمين، بتهنئة السيد الوزير الأول الأستاذ عباس الفاسي وكافة أعضاء حكومته الموقرة السيدات والسادة الوزراء على الثقة الملكية الغالية التي وضعها فيهم جلالة الملك، من أجل السهر على تدبير الشأن العام خلال الفترة المقبلة.

وقبل الخوض في مناقشة هذا التصريح لابد من الإشارة إلى القرار التاريخي الذي اعتمده فريقنا، بعد استشارة قيادته السياسة وقواعده التنظيمية وبتنسيق مع مكوناته السياسية الأخرى وحلفائه، باعتماد مبدأ المساندة النقدية في التعامل مع الحكومة الجديدة، مؤكدين لكافة شركائنا السياسيين وأعضاء مجلسنا الموقر والرأي العام الوطني أن اتخاذ هذا الموقف جاء لخدمة المصلحة العامة للبلاد، وما تقتضيه المرحلة من أجل الالتفاف حول جلالة الملك في سبيل تقوية المكتسبات الديمقراطية وتعزيز موقع المغرب في محيطه الجهوي والدولي والاستجابة لانتظارات كافة شرائح الشعب المغربي الهادفة إلى تحقيق مجتمع ديمقراطي حداثي متوازن، تفرض علينا حكومة وبرلمانا، الإنكباب على تلبية حاجياته الآنية والمستعجلة، والمتمثلة أساسا في تحقيق العيش الكريم لكافة المواطنات والمواطنين وفق ما رسمه جلالة الملك في خطابه أمام البرلمان.

وبما أن تصريحكم، السيد الوزير الأول المحترم، لا يخرج عن هذه الثوابت، فإن موقفنا السياسي الجديد سيكون منسجما مع رؤانا وتصوراتنا التي لا تخرج عن هذه الثوابت المعلنة. كما أنها لا تمنعنا من انتقاد عمل الحكومة و مواكبة مآل تنفيذ أحكام هذا التصريح وإمكانية تطبيقه على أرض الواقع كلما ما اقتضت الضرورة ذلك، حيث سنعمل داخل فريقنا، ومن خلال عملنا التشريعي الرقابي، باعتماد جميع الوسائل التي يمنحها لنا القانون لتتبع مسار عمل الحكومة ومدى التزامها ببرنامجها الذي سوف تنال به ثقة البرلمان ومن خلاله الشعب المغربي. ومن هنا لابد لنا أن نشدد على ضرورة الاعتماد على فضيلة الحوار الجاد والمسؤول والاستماع إلى كافة الآراء، سواء كانت من الأغلبية أو الأقلية، حتى يسود الاحترام بين الجهاز التنفيذي والتشريعي ونشجع البرلمان على القيام بدوره على أحسن ما يرام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن الثوابت الوطنية ومقدساتها ليست مجالا مطروحا للنقاش أو التأكيد، فهي متأصلة عند المغاربة جميعهم، وذلك من خلال الالتفاف الجماهيري الذي ما فتئ يعبر عنه المغاربة في جميع أنحاء المملكة حول المؤسسة الملكية، باعتبارها الضامن الرئيسي لاستقرار هذه الأمة.

فقضية الصحراء المغربية تقتضي منكم السيد الوزير الأول التعبئة أكثر من أجل الانتصار للمبادرة الملكية، بهدف وضع حد نهائي للنزاع المفتعل في صحرائنا، وهنا لابد أن نؤكد على ضرورة تفعيل الدبلوماسية المغربية لتشمل مختلف القارات، خاصة الإفريقية و جنوب أمريكا، لقطع الطريق أمام أعداء الوحدة الترابية. وبالمناسبة لابد أن نؤكد على ضرورة إشراك البرلمان بغرفتيه في هذا المسعى النبيل، حتى تتمكن هذه المؤسسة من لعب دورها على أحسن ما يرام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

إننا متفقون معكم على ضرورة أن نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد قواتنا المسلحة الملكية ورجال الدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الأمن الوطني، لما يقومون به من دور هام في حماية بلادنا، لكن هذه الوقفة لا تكفي بحيث أن تصريحكم، السيد الوزير الأول، لم يأت بجديد ينصف هذه الشريحة المهمشة التي تشتغل ليل نهار من أجل السهر على راحة مواطنينا، فالمطلوب منكم، السيد الوزير الأول المحترم، إجراءات مستعجلة لتحسين وضعية أجورهم تضمن لهم متطلبات العيش الكريم، لهم ولعائلاتهم، كما لا ننسى عائلة المفقودين والسجناء الذين قضوا أزهى سنوات عمرهم في سجون أعداء وحدتنا الترابية بتندوف.

وبخصوص تأهيل الحقل الديني وتطوير قيم المواطنة المسؤولة، فإننا متفقون معكم على الخطوط العريضة التي جاء بها التصريح الحكومي، لكن ننتظر منكم إجراءات عملية لمحاربة الفكر الظلامي المتشدد والانتصار لقيم الإسلام السمحة المبنية على أسس التعاون والتضامن والتسامح والتعايش مع الديانات الأخرى والابتعاد عن التعصب ومحاربة الفكر العدمي. وفي هذا الإطار لابد من تحصين جاليتنا المغربية في الخارج من المذاهب الدينية الأخرى، عبر تأسيس مجلس علمي خاص بجاليتنا في الخارج وإعادة النظر في سبل تلقينهم للغة العربية وتطويرها وجعلها في المستوى اللائق ، كما يجب في هذا الباب الاستعانة بالإعلام وجعله يكثف من برامجه التي تشدد على واجبات المواطنين تجاه مجتمعهم في الداخل والخارج.

أما فيما يخص الخيار الديمقراطي الذي تنهجه بلادنا والذي نعتبره، داخل فريقنا، لا محيد عنه فإننا وجدنا أن هذا التصريح الحكومي تجاهل الحديث عن نتائج انتخابات 2007 والتي أفرزت مشهدا سياسيا أصبح أمرا واقعا لنا جميعا، كشركاء سياسيين، في الاستحقاقات وبنسبة 63 في المائة من العزوف عن المشاركة فيه، تفرض علينا جميعا التفكير بجد في أسباب و مسببات هذه الظاهرة وسبل معالجتها بكل ما تحتاجه من تريث وتركيز وفق نقد ذاتي يشارك فيه الجميع، حيث أصبح ورش الانتخابات مفتوحا على المستقبل يتطلب مراجعته بكل تجرد، بجعل المواطنين يشاركون في تدبير الشأن العام والعمل الجماعي مشاركة فعالة وإيجابية، وبالتالي فإن الانكباب على مشاكل المواطنين وإعادة النظر في نمط الاقتراع كالورقة الفريدة و رموزها المتعددة التي أوضحت لنا أننا لا نتماشى مع خصوصيات مجتمعنا المغربي من خلال نسبة 19 في المائة الملغاة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

لا نختلف مع تصريحكم بكون أن الحكامة الجيدة والتدبير الأمثل لمختلف السلط وتخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة والفساد في دواليب الدولة ومؤسساتها من أهم دعائم دولة الحق والقانون، لكن تقوية الأداء الحكومي في هذا الباب وجعله أكثر فعالية رهين بإرادة سياسية قوية، منكم السيد الوزير الأول، وبضرورة تفعيل القوانين في هذا الباب و اعتماد الصرامة اللازمة.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن إعلانكم عن وضع اليد في يد البرلمان من أجل تطوير العمل التشريعي فهو دليل على إيمانكم الراسخ بفضيلة الحوار البناء والجدي مع كافة الفرق البرلمانية والمجموعات النيابية. وكل ما نتمناه هو أن لا يبقى هذا التصريح مجرد خطاب، حيث يجب أن يفعل من خلال قبول اقتراح السادة المستشارين سواء كانوا أغلبية أو أقلية وفتح لقاءات مباشرة مع السادة البرلمانيين لمناقشة مشاكل المواطنين وانتظاراتهم على المستوى المركزي والمحلي.

لقد تلقينا بارتياح كبير تصريحكم فيما يخص مراجعة القانون التنظيمي للمالية، وذلك لإعادة الاعتبار لدور البرلمان في معالجة القانون المالي، ذلك أننا وجدنا أنها تمر في ظروف سيئة مرتبطة بالأساس بالإكراه الزمني، الذي يجعل البرلمان يناقش مناقشة سطحية و بطريقة ماراطونية، حيث لا يتوفر على الإمكانات اللازمة لدراسة الوثائق المصاحبة للقانون المالي، و بالتالي نلتمس منكم، السيد الوزير الأول المحترم، إعادة النظر في طريقة عرض القانون المالي و مناقشته، و جعل

البرلمان بغرفتيه يتابع عملية تحضير الميزانية، و تنفيذها حتى يتمكن السادة البرلمانيون من القيام بعملهم الرقابي على أحسن ما يرام.

ومن أجل ترسيخ أمن واستقرار بلدنا فإننا نطالب الحكومة بضرورة تعميم بناء مفوضيات الشرطة وتوسيعها لتشمل مختلف مناطق المملكة للقضاء على العصابات الإجرامية التي تقلق راحة المواطنين وتزويدها بالإمكانيات المادية والمعنوية الضرورية. وفي هذا الإطار فإن جهاز الأمن الوطني أصبح في حاجة ماسة إلى موارد بشرية كثيرة لاستدراك الخصاص الحاصل فيه خصوصا في العالم القروي والأحياء الشعبية.

ولتطوير عمل اللامركزية الإدارية وجعل نظام الجهة رافعة أساسية للتنمية المحلية، فإن تصريحكم، السيد الوزير الأول، طرح مخططا حماسيا لتدعيم سياسة القرب ولم يحدد له الغلاف المالي لا بحازه، حيث أن الجهة تفتقر إلى الإمكانيات والموارد المالية الكافية للإنجاز مخططاتها حيث أصبحنا في حاجة ماسة إلى جهات متوازنة ومتكافئة ماديا وبشريا وطبيعيا، حيث طالبنا الحكومة السابقة بضرورة الزيادة في الاعتمادات المالية للجهة، لكن كنا نواجه دائما بالفصل 51 من الدستور. ونتمنى منكم اليوم، السيد الوزير الأول، أن تضاعف الإمكانيات المالية للجهات. وكذا للجماعات المحلية باعتباراها قطب التنمية المحلية المستدامة والمجال المباشر لتدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تجاهل التصريح الحكومي إعادة النظر في التقسيم الإداري والمجالي للجماعات يراعي الخصوصيات السوسيوثقافية والموارد المالية والبشرية لكل جماعة على حدة، حيث أصبحنا في حاجة ماسة إلى جماعات قوية تستطيع مواكبة برنامج الحكومة وبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

السيد الوزير الأول المحترم،

شيء جميل أن نسمع التصريح الحكومي يرفع من معدل نسبة النمو إلى 6% وذلك بهدف إنعاش التشغيل، خصوصا وأن الأحزاب المكونة لحكومتكم الموقرة التزمت خلال حملاتها الانتخابية بتوفير عدد مهم من مناصب الشغل، التساؤل الذي يفرض نفسه، كيف ستصلون إلى نسبة نمو تصل إلى 6 %؟؟

كيف ستصلون إلى إحداث أكثر من 250.000 ألف فرصة شغل سنويا؟ ما هي القطاعات الحكومية التي ستشملها هذه المناصب؟

إن إنعاش التشغيل لا يمكنه أن يحصل إلا إذا مضت الحكومة في بناء الأوراش المعلنة وفي الآجال المحددة لها، حتى تضمن مصداقيتها لدى الشعب المغربي، إذ نثمن بالمناسبة تسريع وتيرة فك العزلة عن العالم القروي إذ أن مشروع 2000 كلم من الطرقات في العالم القروي غير كافية، بل نطمح إلى أكثر من ذلك كما يجب التأكيد على ضرورة توسيع عملية الكهربة القروية والماء الصالح للشرب وتعميمهما حيث يعتبران أهم العناصر الأساسية لسياسة القرب.

بخصوص قطاع الطاقة، فإن البحث عن الطاقات البديلة أصبح أمرا ضروريا وحتميا على بلادنا، ولابد من الجرأة السياسية في التعامل مع هذا الملف بحيث أن تكاليف دعم الطاقة تلتهم ميزانية صندوق المقاصة الذي جاء أساسا لدعم الطبقات الفقيرة وبالتالي فإن نسبة 4% من مجال تدخل الطاقات المتجددة غير كافية تماما، كما أن تحديد 10% في أفق 2012 لا يوازي المؤهلات الطبيعية التي تتوفر عليها بلادنا لتكون مجال تدخل الطاقات البديلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات و السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني المستشارين،

لقد تبين لنا من خلال التصريح الحكومي غياب الحديث عن القطاع الفلاحي وسبل العناية بالعالم القروي، فاكتفى التصريح بالإعلان عن سياسة جديدة في الفلاحة، حيث أن 50% من ساكنة المغرب توجد في العالم القروي، وتعيش على القطاع الفلاحي ، لذا فإن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تأتي من العالم القروي ما دام هذا الفضاء يئن تحت الفقر والتهميش.

إن العالم القروي يحتاج إلى تأهيل اقتصادي و اجتماعي بحيث يتطلب ذلك غلافا ماليا قارا، يذهب في اتجاه الارتقاء به وبساكنته، حيث يجب أن نعمل على خلق مقاولات فلاحية مؤهلة تستوعب جيوش المعطلين الذين غالبا ما يفكرون في الهجرة نحو المدينة أو نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي فإن امتصاص هذه المشاكل يأتي من هذا التأهيل ومن دعم الفلاح و تشجيعه للبقاء في أرضه، حيث نطالب الحكومة بفتح أوراش في هذه البادية، فعلى سبيل المثال لماذا لا تعطي الحكومة للفلاح وسائل الري بالمجان، حيث تكون

قد عملت على ترشيد المياه التي نحن في أمس الحاجة إليها وبالتالي تدعم الفلاح دعما حقيقيا ؟

لماذا تسكت الحكومة عن تجاوزات صندوق القرض الفلاحي والإجراءات التي يعتمدها الآن في الضغط على الفلاح للأداء ديونه المثقلة بالضريبة على القيمة المضافة وبأثر رجعي؟

من أين يأتي الفلاح بالمواد العلفية وأنتم تعلمون أن السنة الماضية عرفت جفافا كارثيا؟

كيف سيبدأ هذا الفلاح في التهييئ للموسم الفلاحي الحالي وهو يفتقر إلى البذور المختارة ؟ حيث يبقى الفلاح تحت رحمة السماسرة و المضاربين؟

إذن، كيف ستكون هذه السياسة الجديدة للفلاحة أمام هذه الإكراهات وأمام ضعف عمل الإرشاد الفلاحي وعوامل أخرى مرتبطة بالتسويق والتقلبات المناخية.

أما عن السياسة السكنية الحالية، تعرف نجاحا ملحوظا في مجال محاربة السكن الغير اللائق في المدن فقط، لكن العالم القروي لم يستفد بعد من هذه الأوراش، حيث ننتظر منكم، السيد الوزير الأول، أن يتجه هذا القطاع نحو البادية لاستدراك التأخر الحاصل فيها.

أما بخصوص قطاع التعليم، فإنه لا يمكنه أن يسير على سكته الصحيحة في ظل المشاكل البنيوية التي يتخبط فيها: مؤسسات تعليمية مهدمة، استمرار ظاهرة الاكتظاظ، ارتفاع نسبة الهذر المدرسي و الأقسام المشتركة.

أما قطاع الصحة، فإنه في وضعية لا يحسد عليها، ذلك أن مجموعة النفقات العامة للمنظومة الصحية لا تتجاوز 4.5% من الناتج الداخلي الخام، أي حوالي 550 درهم للفرد الواحد في السنة وبالتالي فإن هذا الرقم يستحيل أن نعالج به الخصاص الحاد الذي يعرفه القطاع في مجال الموارد البشرية والتجهيزات الأساسية.

لقد كنا ننتظر من نظام التغطية الصحية أن يعالج هذه الاختلالات، لكن تبين لنا مع مرور الوقت أنه لازال متعثرا ويجب أن يكون نظاما ديمقراطيا بأخذ بعين الاعتبار كل شرائح المجتمع المغربي، حيث كان على هذا القانون أن يعالج أولا نظام المساعدة الطبية لصالح الفئات الفقيرة نظرا لحاجياتها الملحة عوض الاستمرار في نظام شهادة الضعف الذي يبقى حلا ترقيعيا أصبح متجاوزا ولا يؤدي الدور المنوط به.

السيد الوزير الأول المحترم،

بالرجوع إلى القطاعات المنتجة، نجد أن القطاع السياحي عرف تراجعا عن التزامات الحكومة السابقة رغم كل المجهودات التي بذلت في هذا الإطار، حيث تحاشى التصريح الحكومي الحديث عن رؤية 2010 التي حددت الوصول إلى 20 مليون سائح، حيث وجدنا أن تصريحكم الحكومي حدد رؤية أخرى تصل إلى 2012 فهل معنى ذلك أن 2010 أصبحت متجاوزة؟

السيد الوزير الأول،

لما كنا في المعارضة، شككنا داخل فريق التحالف الوطني في مناسبات عديدة إمكانية الوصول إلى عشرة ملايين سائح، للاعتبارات موضوعية وتقنية، فلا أحد ينكر أن القطاع السياحي هو بترول المغرب وبالتالي فإن نجاحه مرتبط بتوفر مجموعة من الأمور:

_ تحسن ظروف الاستقبال؛

_ تكاثف عمل كل القطاعات الحكومية؛

_ إعداد دراسة نقدية لمعرفة نسبة عودة السياح إلى بلادنا أي (le taux de retour)

_ اعتماد الصرامة في احتساب عدد السياح وتمييزهم؛

_ تحسن عمل المطارات وشركات النقل الجوي والبري؛

_ اعتماد الصرامة في مراقبة جودة الفنادق والمطاعم؛

بالإضافة إلى ذلك استثمار كافة مؤهلات بلدنا الطبيعية وتسويقها كمنتوج سياحي، إذ لا يعقل أن نصل إلى الأرقام التي أعلنت عنها الحكومة بتأهيل خمسة مدن فبالمغرب كله. وفي هذا الباب أؤكد لكم، السيد الوزير الأول المحترم، أن تطور هذا القطاع رهين بخلق ثقافة و تربية سياحية التي يفتقدها اليوم المجتمع المغربي، تكون نواتها الصلبة، اعتماد سياحة داخلية حتى يتمرن عليها الجميع.

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد تعهدتم أمامنا وأمام الرأي العام الوطني بضرورة تحسين القدرة الشرائية للمواطنين ومحاربة الفقر والتهميش والعجز الاجتماعي. وفي هذا الإطار توسعتم في سرد الإكراهات التي تصطدمون بها لتحقيق هذا المبتغى الذي يبقى ضمن الحاجيات الملحة والمستعجلة للمواطنين، فقررتم الرفع من ميزانية صندوق المقاصة إلى ما يقارب 19 مليار درهم في مشروع القانون المالي المقبل، أي لسنة 2008 كحل نعتبره، داخل فريقنا، لا يحل المشاكل الاجتماعية في عمقها، فإذا كانت حكومة

التناوب وحكومة السيد ادريس جطو المحترم لم تكن قادرة على إلغاء هذا الصندوق، فإننا نتمنى من حكومة الأستاذ عباس الفاسي المحترم أن تعيد النظر، على الأقل، في طريقة توزيع هذا المبلغ الضخم الذي يوازي ثلثي ميزانية الاستثمار.

إذ لا يعقل أن تستفيد الطبقات الميسورة من هذا الدعم الموجه إلى الطبقات المعوزة و الفقيرة، وبالتالي يبقى هذا الورش رهان المستقبل ويتطلب حلا عاجلا باعتماد تجارب أجنبية أثبتت نجاحها. وإذا لم نتمكن من حل هذه الإشكالية فإننا سنبقى دائما لنسمع من حكومتنا الموقرة دوامة محاربة الفقر والتهميش والبؤس الاجتماعي.

كما أن التخفيض من قيمة الضريبة على القيمة المضافة أصبح أمرا ضروريا لصالح الفئات المعوزة كالموظف البسيط والفلاح الصغير، حيث ستساهم بشكل مباشر في التخفيض من أسعار المواد الأساسية الضرورية.

ولمحاربة الفقر، نطالب بضرورة تفعيل قانون الرعاية الاجتماعية والسهر على تطبيقه التطبيق الأمثل والأنسب.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

ما فتئ جلالة الملك يطالب الحكومة والبرلمان بلعب دور أكبر في المجال الدبلوماسي لتوسيع إشعاع بلادنا وتعزيز مكانتها في العالم وتثبيت حضورها لخدمة الأمن والسلم الدوليين في مختلف بقاع العالم، فعلى هذا الأساس لابد من استعادة الدور الذي كان يلعبه المغرب في الشرق الأوسط مؤكدين على ضرورة الانفتاح الاقتصادي على أشقاءنا في الدول العربية والإسلامية وإخراج السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود، لتأمين أسواق جديدة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول العربية والإسلامية، كما أننا لا ننسى الدور الجديد الذي يجب أن تلعبه بلادنا في إفريقيا والانفتاح عليها أكثر وخلق حلفاء جدد في إطار علاقات التعاون جنوب- جنوب. دون أن ننسى في هذا الباب الشركاء الأوروبيين والأمريكيين بقارتنا الشمالية والجنوبية لقطع الطريق على أعداء وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

كانت هذه ملاحظاتنا واقتراحاتنا وأفكارنا النابعة من صلب ما نحمله من هم للدفاع عن قضايا ساكنتنا، لنقول في الأخير أن القيمة الحقيقية لهذا التصريح الحكومي، تكمن في إمكانية إيجاد الوسائل المالية لتطبيقه والتي نتمنى للحكومة أن تجدها ليكون الحكم على هذا البرنامج موضوعيا ومنطقيا، حيث سيحتاج إلى وقت من أجل الحكم عليه. وفي هذا الإطار فإننا في فريق التحالف الوطني سنواكب معكم هذه المسيرة في إطار توجهنا الجديد النابع من وطنيتنا وموضوعيتنا للتعاطي مع الأشياء والتي وجدنا اتخاذ هذا الموقف السياسي الذي يتماشى مع المرحلة السياسية والاقتصادية الدقيقة التي تمر بها بلادنا في الوقت الحاضر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس فريق التحالف الوطني، الأستاذ أحمد الكور. ننتقل الآن إلى إعطاء الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي، الدكتور محمد الخضوري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

في البداية، أقدم باسم الفريق الاشتراكي، تمانينا للسيد الوزير الأول و السيدات و السادة الوزراء على الثقة المولوية، ونتمنى لهم النجاح في هذه المهمة الجديدة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات و السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة التصريح الحكومي، الذي تقدم به الوزير الأول السيد عباس الفاسي أمام مجلسنا الموقر والذي استعرض من خلاله الخطوط العامة لبرنامج العمل الذي تنوي الحكومة الجديدة مباشرته خلال هذه الولاية الجديدة.

لكن، لابد قبل الخوض في مناقشة تلك المحاور الواردة في التصريح الحكومي أن أذكر بالسياق العام الذي جاء من خلاله تشكيل الحكومة والظروف السياسية التي أفرزتها. فالانتخابات التشريعية الأخيرة التي عرفتها بلادنا يوم 7 شتنبر الماضي شكلت حالة خاصة في التاريخ الانتخابي الوطني، خاصة من خلال نسبة المشاركة الاستثنائية من حيث ضعفها رغم التعبئة السياسية الكبيرة التي تجندت لها كل المؤسسات

والهيآت الوطنية، من أعلى سلطة في البلاد مرورا بالأحزاب السياسية، ووصولا إلى هيآت المجتمع المدني، وكلها كانت تراهن على نسبة مشاركة انتخابية مشرفة، لكن النتيجة كانت أضعف وأهزل مما يتصور الجميع.

ومهما كانت قراءتنا السياسية لنسبة المشاركة هاته، فإنها تشكل إنذارا حقيقيا لكل الفاعلين السياسيين الوطنيين بل وحتى المدنيين، كما أنها تشكل أهم تحد أمام هذه الحكومة، التي كانت منتوجا لهذا الوضع الجديد والذي يفرض القيام بالتدخلات الضرورية لوقف الانحدار إلى مزيد من التدهور واليأس في مشهدنا السياسي الوطني، الذي لن يكون سوى وبالا على البناء الديمقراطي وما راكمناه خلال العقد الأخير من مناخ انتقالي ومن إصلاحات.

وعلى الرغم من احترام جلالة الملك للمنهجية الديمقراطية في تعيينه للسيد الوزير الأول، فإن ظروف المشاورات من أجل تشكيل الحكومة عرفت مدا وجزرا لم يحترم المنطق الديمقراطي و قانون الأحزاب و استقلاليتها الذي أظهر نوعا من الارتجال والتراجع عن الديمقراطية التي بدأت تترسخ أساسا منذ حكومة التناوب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، عند استحضارنا لهذه الظروف والملابسات في مناقشتنا للتصريح الحكومي، فإن هدفنا الأساسي من ذلك هو تنبيه الفريق الحكومي الذي نتمنى له كامل التوفيق إلى أخذ ظروف تشكيلته بعين الاعتبار من أجل البحث عن أقصى ما يمكن من الانسجام الذي لا غنى عنه للنجاح في أي برنامج حكومي مهما كان طموحا.

ومن هذا المنطلق فنحن نتوجه إلى السيد الوزير الأول المحترم بنداء صادق من أجل العمل على ضمان هذا الانسجام والتماسك رغم الظروف والملابسات التي أشرنا إليها سابقا. وإننا في فريقنا سنكون داعمين لكل المبادرات الإصلاحية ولكل الأوراش التنموية على أساس الاستمرارية المنتجة والبناءة التي انطلقت منذ حكومة التناوب وبدعم اقتراحي وحس نقدي غايته البناء والاستمرار في نهج الإصلاح والتأهيل وخدمة الصالح العام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

انطلاقا من هذا الإطار العام فإننا ندعم عموما تصريح الوزير الأول. لكن دعمنا كما أوضحنا ذلك اقتراحي ونقدي، ولذلك فإن لدينا جملة من الملاحظات تخص بنية التصريح ومضمونه.

فبنية التصريح الحكومي تأسست في مجملها على التعميمية وتفادت التدقيق في البرامج والمشاريع والأرقام، باستثناء بضع قطاعات كالنقل والسياحة والأمن، والتي سبق أن وضعت في شأنها مخططات لم يضف التصريح أكثر من التذكير بها.

ومن جانب آخر فإن بنية التصريح بالإضافة إلى طابعها التعميمي تفتقد إلى الرؤية الشمولية التي تدمج الإصلاحات القطاعية وتراكماتها وفق نظرة تركيبية شمولية تنطلق من ربط الإصلاحات السابقة بالرؤية المستقبلية لهذه الإصلاحات وتطويرها في أفق 2012.

فكل الإصلاحات والأوراش المذكورة في البرنامج الحكومي لم تأت من فراغ، بل هي نتاج عمل جبار وتراكمي تمت مباشرته منذ حكومة التناوب الأولى، مما جعل الحكومات المتعاقبة فيما بعد، تجد أرضية صلبة للانطلاق نحو استكمال الأوراش الكبيرة وتلك المتفرعة عنها فيما بعد.

ومن ثم فإننا لم نفاجأ حينما لاحظنا بأن القطاعات التي تناولها التصريح بالتدقيق الرقمي والمبرمج هي تلك المتعلقة بالبنيات التحتية وبالمجال السياحي والخدماتي وبالإصلاحات المالية، ولن يخالفنا السيد الوزير الأول الرأي إذا ما كشفنا عن أن هذه المجالات هي التي شكلت مركز اهتمام الحكومات المتعاقبة بعد مرحلة التناوب.

لكن ما أثار انتباهنا أكثر هو غياب التدقيق والرؤية الواضحة فيما يخص المجالات الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم واللذين شكلا هاجسا وطنيا بالنظر إلى حجم الخصاص فيهما والذي تراكم على مدى عقود من الزمن. لكن لا أحد ينكر المجهود الاستثنائي الذي بذل في هذين القطاعين الاجتماعيين الكبيرين في العشر سنوات الأخيرة.

وفي هذا الخصوص، فإننا نستغرب عدم انكباب التصريح الحكومي على ما عرفته التعثرات الموضوعية فيما يخص أجرأة التغطية الصحية الأساسية، التي تعتبر أكبر مشروع مجتمعي تم إخراجه لحد الساعة إلى حيز الوجود. ولم يذكر الوزير الأول أية خطة لتسريع وتيرة إعمال مقتضيات هذه المدونة الصحية والاجتماعية الأساسية. كما أنه لم يتطرق إلى عزم الحكومة على إطلاق الشق الثاني من هذه المدونة

والمتعلق بالمساعدة الطبية الخاصة بالمعوزين والتي تأخر موعد إعمالها رغم استعجاليتها وملحاحيتها بالنسبة للوضع الاجتماعي والصحي المغربي.

ناهيك عن ما يتطلبه الوضع الصحي لبلادنا من استعجالية وضع خريطة صحية، تضع حدا للمفارقات والتفاوتات بين جهات المغرب على المستوى الصحي، إضافة إلى الخصاص الكبير على مستوى الأطر الصحية بمختلف فئاتها وتخصصاتها، والخصاص الأكبر على مستوى البنيات الاستشفائية والعلاجية والإسعافية وعلى مستوى التجهيزات في حدودها الدنيا لتقديم ما يلزم من علاجات وخدمات صحية أساسية.

أما على مستوى مجال التربية والتكوين، والذي جعل منه المغرب منذ حكومة التناوب ورشا مفتوحا وحقق حوله إجماعا وطنيا تمثل بشكل ملموس في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فقد اكتفى التصريح الحكومي باستعراض مشاكل أجرأة هذا الميثاق الوطني ومعوقات تفعيل بعض بنوده دونما تشخيص واقعي وموضوعي أو حتى تحديد للمسؤوليات، بل أكثر من ذلك فإن التصريح الحكومي حينما أراد إعطاء بدائل لما تم إنجازه عل مستوى التربية والتكوين، ظل حبيس الشعارات الكبرى، والحال أن ميثاق التربية والتكوين حافل بتلك الشعارات. والمطلوب اليوم، وبكل استعجال مواجهة، الأثر الذي خلفه إنزال الميثاق على أرض الواقع من ردود أفعال ومن مقومات ومحاولة إعطاء الإصلاح نفسا جديدا بعد استكمال العشر سنوات الأخيرة.

ومع ذلك فإن ما أنجز في مجال البنيات التحتية وميدان التجهيز ينطق بالأرقام عن الإنجازات التي تمت خلال العشر سنوات الأخيرة، والتي تعادل ما تم إنجازه في المغرب منذ الاستقلال.

أما في ما يخص القصور في تنفيذ بعض مقتضيات الميثاق، فإننا نحيل السيد الوزير الأول على مراجعة الاعتمادات التي خصصت لذلك حتى نفهم مصدر هذا القصور.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن المثالين السابقين نموذجين فقط أوردناهما لإعطاء الدليل على عمومية التصريح الحكومي وبجانبته للتشخيص والتحليل الموضوعيين وقفزه على المعطيات الأساسية، التي ستجعل من التصريح الحكومي برنامجا فعليا في مستوى تطلعات المواطنين وفي مستوى المرحلة الجديدة التي يستعد المغرب لدخولها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كان التصريح الحكومي يدعي القدرة على خفض نسبة البطالة إلى 7% سنة 2012 بالوصول إلى معدل نمو يصل6% سنويا، فإنه لم يوضح على الإطلاق كيف سيصل إلى هذه النسبة وضمان استقرارها على مدى 5 سنوات، خاصة وأن السيد الوزير الأول يعلم أن نسبة النمو في المغرب لازالت مرتبطة بعدة عوامل خارجة عن التحكم.

وعلى هذا الأساس، فإننا في الفريق الاشتراكي نؤكد انطلاقا من التجربة السابقة على أن نسبة النمو ليست فقط رقما ندعيه أو نصل إليه، بل هي ثمرة لعدة إصلاحات أساسية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإنسانية والاجتماعية بالدرجة الأولى. فما جدوى وصول بلادنا إلى نسبة نمو مرتفعة وأغلب فئات الشعب المغربي لا تستفيد منها عمليا؟ إن النمو ينبغي أن يلمسه المواطن اليوم بشكل مباشر في حياته اليومية.

ومن هذا المنطلق فإننا نتساءل كيف اكتفى التصريح الحكومي بتأكيد الاستمرار في الحوار الاجتماعي، في الوقت الذي أصبح المطلوب اليوم وبإلحاح تفعيل اتفاقات الحوار الاجتماعي ومباشرة جدولته بشكل جدي، يعطي للاتفاقات مضمونها.

وكيف سقط التصريح الحكومي في شعارات لم تعد تقنع مثل القول "بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين"؟ والحال أن هذا الشعار يتطلب سرد الإجراءات والمبادرات العملية الملموسة التي ستتخذها الحكومة للرفع من قدرة المواطنين الشرائية. أما عن زيادة الدعم بالنسبة لصندوق المقاصة فكلنا يعلم أن ذلك الدعم لا تستفيد منه الفئات الضعيفة والمحرومة والتي هي المستهدفة بالدعم إلا في حدود 10%، وهو الأمر الذي كان يتطلب شجاعة من الحكومة الجديدة لإعادة النظر في هذا النظام بدل الزيادة في وضخ المال العمومي فيه والذي لن يستفيد منه إلا الأغنياء والوسطاء والمضاربون.

فأية سياسة اجتماعية هاته وبأية إستراتيجية ولأية أهداف؟ خاصة وأن الدور الإسعافي تقوم به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيما يخص محاربة الفقر ومواجهة الهشاشة والقضاء على التهميش، وهي المبادرة التي تتم تحت الرعاية الملكية السامية ويتم تقويمها وتأطيرها بشكل دوري، وإن كانت تحتاج إلى بلورة آليات جديدة لتنفيذ الإعتمادات المرصودة ولمصاحبتها.

ومع ذلك فقد كان حريا بالتصريح الحكومي أن يكون مستشرفا لأفكار جديدة ونابعة من الحاجات الجديدة على مستوى محاربة إشكالية الفقر والقضاء عليها، وهو ما لم نلمس أي اجتهاد أو إبداع فيما يخص الآليات، التي تنوي الحكومة توظيفها للقضاء على معضلة الفقر، التي لازالت أهم عائق أمام المسار التنموي لبلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد أكدتم، في معرض تصريحكم أمام مجلسنا الموقر، على عدد من الثوابت الأساسية التي تعتبر مقومات للأمة مثل التشبث بالدين الإسلامي الحنيف وبالملكية الديمقراطية الدستورية والاجتماعية، وبالوحدة الترابية، فإننا، إذ نشاطركم نفس التشبث بهذه الثوابت الأساسية، لا نشك في تعلق كل المغاربة بمقوماتها.

وفي هذا الصدد نؤكد، باسم الفريق الاشتراكي، أننا نعزز التعبئة التي دعوتم إليها بخصوص ملف قضيتنا الوطنية والمرحلة الدقيقة التي يجتازها، وننخرط معكم في صلب المبادرة الملكية لنظام الحكم الذاتي في إطار الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها الوطنية، ومساندة دبلوماسيتنا في مسعى التفاوض حول الحكم الذاتي، كل الحكم الذاتي، ولا شيء غير الحكم الذاتي.

أما على مستوى الهوية الوطنية، فإننا على المستوى الديني ندعو إلى المزيد من الجرأة والانخراط في إصلاح الحقل الديني بما يكفل أمننا الروحي وبما يحصن هويتنا الإسلامية المتفتحة والمتسامحة.

كما أننا، رغم اتفاقنا المطلق، على إعادة الاعتبار للغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية لبلادنا، وتطويرها بما يتلاءم مع العصر والتكنولوجيا، فإننا في الفريق الاشتراكي ندعو أيضا إلى المزيد من إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية كلغة وط وتعزيز حضورها في المجال التربوي والثقافي الوطني كمكون مركزي من هويتنا المغربية الغنية.

ومع كل ما يلزم من دعم وتعزيز لكل هذه المقومات الوطنية، فإننا في الفريق الاشتراكي كنا نتمنى أن يتبنى التصريح الحكومي أسس المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي أصبح اليوم صرحا واضح المعالم يتطلب استكمال معالمه بعدما اتخذت في إطاره مبادرات وإجراءات هيكلية.

ولا حاجة لنا في هذا الصدد للتفصيل في المجهودات الجبارة التي بذلت خلال العهد الجديد من أجل مصالحة المغرب مع ماضيه وتعزيز ثقافة وممارسات حقوق الإنسان وكرامته وصون الحريات، ومصالحة المغرب مع نسائه بإنصافهن عبر مدونة الأسرة وما حققته من تقدم على درب المساواة والمواطنة، ثم ما تحقق من إنجازات على مستوى التخليق ومحاربة الفساد وتعزيز الترسانة التشريعية بما يكفل إنهاء ماضي الانتهاكات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كل ذلك، جعل المغرب، اليوم، يحقق تراكمات جعلت من حقوق الإنسان ثقافة واقعية تتطلب مواصلة التعزيز، ومن المسألة النسائية قضية وطنية في صلب تحديث المجتمع المغربي وتأهيله، وليست مسألة شكلية تدرج ضمن خانة التضامن والتكافل كما ورد في التصريح الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الإصلاحات الكبرى التي باشرتها بلادنا على كافة المستويات والواجهات، تفرض اليوم تحصينها بمزيد من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية. وفي هذا الصدد فإننا نقدر أن مرحلة جديدة ينبغي دخولها لقطف ثمار الانتقال الديمقراطي عبر الوصول إلى محطة أخرى تتعزز فيها المؤسسات وتتضح فيها المسؤوليات وتتقوى عبرها الديمقراطية.

وإن أول ما ينبغي تعزيزه عبر هذه الإصلاحات الجديدة هو مؤسسة الوزير الأول بما يمكنها من الآليات الضرورية لتوجيه وتنسيق العمل الحكومي وضمان تنفيذ القوانين وممارسة السلطة التنظيمية.

كما أن الوقت قد حان لتوفير آليات جديدة وناجعة لتطوير العمل البرلماني بتمكينه من آليات حقيقية للتشريع ولمراقبة العمل الحكومي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الثنائية البرلمانية أغنت التجربة البرلمانية المغربية وساعدت على وصول المنتوج التشريعي المغربي إلى مرحلة من أغنى وأنضج مراحله، ناهيك عن أن الثنائية البرلمانية هي التوجه الذي تتجه إليه كل الديمقراطيات العالمية.

لكن الاجتهاد مطلوب اليوم من أجل ترشيد نظام الغرفتين المغربي بما يجعله نظاما برلمانيا متكاملا ومنسجما وبما يدخل الإصلاحات الضرورية على عمل الغرفتين انطلاقا من التجربة الغنية التي أكملت سنواتها العشر الأولى وتتطلب تقييما وتقويما جديين.

ومن جهة أخرى، فإن الإصلاح ينبغي أن يطال بشكل موازي الأمانة العامة للحكومة، وجعلها أداة فعالة رهن إشارة الوزير الأول، تسهر على صياغة القوانين وتنقيحها وملاءمتها مع التحولات الوطنية

ومع تطورات التشريع الدولي، وإن هذا الإصلاح لمن شأنه أن يسرع وتيرة العمل التشريعي وبالتالي يعجل بالإصلاحات المطلوبة.

وحتى يكون التصور الجهوي في خدمة التحولات التنموية ومواكبا للتطور الاقتصادي والاجتماعي، فإن الإصلاح ينبغي أن ينصب على تقوية العمل الجهوي بما يجعله رافعة حقيقية للتنمية عبر جلب الاستثمارات وتأهيل الاقتصاد. وعليه فإن مراجعة التقسيم الجهوي الحالي أصبح ضرورة استعجالية لتحقيق التوازنات المجالية، و انبثاق أقطاب جهوية متكاملة ومتضامنة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد سرنا أنكم تحدثتم عن الأمل حين عرضكم لهذا البرنامج الحكومي، وعبرتم على أنه برنامج الإصلاح والأمل، وتمنيتم أن يفتح أبواب الأمل أمام الشباب والطاقات الحية، وبدورنا لا يمكن إلا أن نتمنى في أن تنجحوا في تحقيق هذا الأمل، لكن وكما تعلمون السيد الوزير الأول ف"ما تحقيق المطالب بالتمني".

وعلى هذا الأساس، فإننا لن نكتفي بأن نتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم، بل إننا نعبر لكم عن استعدادنا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين للعب دورنا الاقتراحي كاملا وتحمل مسؤولياتنا، من خلال مشاركة نقدية فاعلة وبناءة هدفها دعم التوجهات الإصلاحية الخلاقة ومواجهة التراجعات والانتكاسات مهما كان مصدرها أو كانت دواعيها في انسجام تام مع ثوابتنا الحزبية ومع قناعاتنا الإصلاحية ومع مشروعنا الديمقراطي الحداثي، الذي قطع المغرب في اتجاهه أشواطا لم تعد تسمح بالتراجع. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الاشتراكي. الكلمة الآن للأستاذ إدريس الراضي، رئيس فريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد ادريس الراضي:

بيد ما يجي السيد الوزير الأول.. نعم؟ الحكومة مازال ما عندهاش الشرعية السيد الوزير، مازال ما عندهاش الحكومة الشرعية، السيد الوزير الأول هو اللي غيمكن نوجه لو الخطاب إلى اسمحتو.

السيد رئيس الجلسة:

الأخ الرئيس تفضلوا، تفضلوا.

المستشار السيد ادريس الراضي:

إلى سمحتو، الخطاب موجه للسيد الوزير الأول.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة متضامنة و منسجمة، كل شيء يسجل، تفضلوا، تفضلوا.

المستشار السيد ادريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة و السادة الوزراء المحترمون،

السيدة و السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بالتدخل، باسم فريق الاتحاد الدستوري، في مناقشة التصريح الحكومي على مستوى مجلسنا الموقر، وهي مناسبة طيبة أغتنمها لبسط تصوراتنا وملاحظاتنا حول ما جاء في هذا التصريح.

وقبل ذلك، اسمحوا لي، السادة المستشارين المحترمين، أن أجدد أمامكم تشبثنا في فريق الاتحاد الدستوري بالثوابت الوطنية، وإيماننا الراسخ بالملكية الدستورية الديمقراطية، وبالمشروع المجتمعي الوطني الذي يحافظ للأمة على هويتها وعقيدتها الإسلامية السمحة ومذهبها السني المالكي، ويهدف إلى تكريس اختياراتنا الديمقراطية والليبرالية باحترام الحريات وضمان الحقوق الفردية والجماعية، وتشجيع المبادرة الفردية الحرة والخلاقة، وفق أسس تثري التنوع الثقافي والإثني والتاريخي والانفتاح على كل القيم الكونية، والانخراط في محيط دولي، تسوده قيم التسامح، والتعايش، والسلم والتآزر.

وإننا في فريق الاتحاد الدستوري، نعلن تعبئتنا لحشد التأييد الدولي لمبادرتنا الوطنية، في إطار اقتراح حكم ذاتي جهوي بالأقاليم الجنوبية، يحترم السيادة والوحدة الوطنية، ونسجل بارتياح توسيع دائرة التأييد الدولي، لهذه المبادرة.

ولقواتنا الملكية من جنود، وضباط، ودرك، وأمن وطني، وقوات مساعدة التنويه الصادق، وتحية إجلال، وإكبار على ما تقوم به كل هذه القوات من مجهودات، لصون السيادة الوطنية، والحفاظ على الأمن، والاستقرار، والتصدي لكل ما من شأنه المس بأمننا وسيادتنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات و السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارين،

بداية، لا أخفيكم السيد الوزير الأول، أن ما رافق تشكيل هذه الحكومة من مفارقات ومواقف، كانت موضوع تعاليق سياسية بارزة، إن لم نقل موضوع تندر سياسي، مما جعل هذا التصريح يتأثر بتلك الملابسات، فجاء فاقدا لبريقه، وللصدى الذي يمكن أن يخلفه في نفوسنا وأثره على الرأي العام.

ولـــقد كان بإمكانكم السيد الوزير الأول، في ظل احترام المنهجية الديمقراطية التي التزم بها صاحب الجلالة، أن تدشنوا عهدا جديدا بتشكيل حكومة، وفق منظور منفتح، يكون قطبا متجانسا، يعيد الاعتبار إلى العمل السياسي، على مستوى الجهاز التنفيذي، ويقطع مع تلك الحروب الصغيرة بفعل التناقضات الداخلية، التي ألفناها في الحكومتين السابقتين.

كـــان بإمكانكم، السيد الوزير الأول، ذلك، لولا أنكم آثرتم الانحياز إلى بوتقة بعينها، وجهت مشاوراتكم كي لا تخرج عن دائرتها، مما أدى إلى إعادة إنتاج نفس التشكيلة تقريبا بحقائب قديمة، تمثل الاستمرارية، وبحقائب أخرى جديدة متضخمة، تصب في تهدئة الخواطر، وتوزيع الترضيات هنا وهناك، أكثر مما يرتبط بالوظيفة العضوية لتركيبة الحكومة، كما كنا نرجوها لبلادنا.

ورغـــم أنكم تلقيتم إشارات ملكية، إلى ضرورة التقليص من الحقائب الوزارية، وتنظيمها ضمن أقطاب تخدم الهيكلة الحكومية بشكل عقلاني، إلا أنه، وخلافا لذلك، أفرزت مشاوراتكم عن حكومة متضخمة كما وكيفا، هذا في الوقت الذي تم إقصاء أو خروج حلفائكم من الأغلبية السابقة.

إننا بإزاء حكومة متضخمة عدديا، إلا أنها تشكل أقلية برلمانية في حاجة إلى من يسعفها، ويأخذ بيدها من الخلف، ليبقي عليها واقفة صامدة.

لقد تطلب الأمر، ولادة قيصرية لمولود نيابي جديد، كحارس يضمن لها الاستمرارية.

إنها إحدى المفارقات التي ميزت تشكيل هذه الحكومة.

وإلى ذلك، جاءت هذه الحكومة، وهي تستشعر النقص الحاصل لديها جراء ضعف المشاركة الشعبية... في الانتخابات السابقة... وهو عزوف يؤشر إلى منحى خطير، علينا مواجهته جميعا، حكومة وبرلمانا كل حسب موقعه...

وإذا كان العزوف الانتخابي نفسره بعدة عوامل، وتراكمات سياسية واجتماعية وثقافية وتاريخية، بوصفه نتاجا لسيرورة معقدة، فإننا نعتبر أن إغراق الشعب المغربي، بكثرة الوعود الانتخابية، ودغدغته بخطاب يوحي بالإصلاح، وبالفتوحات الاقتصادية الوهمية، دون أن يلمس المواطن لها أثرا ملموسا في واقعه المعيشي، كل ذلك كان له الأثر الواضح في هذا العزوف.

من هنا تأتي، أهمية إيلاء الحرص على تبني الحقيقية في الخطاب السياسي، والتخلي عن لغة الخشب، التي ميزت السياسيين، وإضفاء البعد النسبي في العمل السياسي، دون تموقعات جافة وإقصائية، غير ديمقراطية.

وفي إطار تخليق الحياة السياسية دائما، ينبغي تحاشي الملاسنات المجانية، والإقصائية، كأن يصدر عنكم السيد الوزير الأول، في تصريح لجريدتكم أنكم تجهلون البرنامج السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، لحزب الاتحاد الدستوري، ورغم ما يكتنف هذا التصريح، من استخفاف بالحزب ومناضليه، ومن نبرة إقصائية مجانية، فإننا من جهتنا، وتعففا منا كي لا ننجذب إلى مهاترات جانبية حيث المقام اليوم غير مناسب لمثل هذا، نذكركم فقط بأننا بتوجهاتنا وخياراتنا طبعنا مرحلة مهمة من تاريخ بلادنا، وكانت لنا أدوار، ولازلنا نضطلع بها اليوم، فيما نعيش من أجواء الليبرالية باختياراتها الأساسية من مبادرة حرة، واقتصاد حر، وخوصصة، وجهوية وغيرها.

لذلك ينبغي إعادة الاعتبار للعمل السياسي، في مقاصده النبيلة، وتحريره مما علق به من تشوهات، وأحكام مسبقة، وممارسات جعلت منه هدفا لمكاسب اقتصادية ريعية، وامتيازات فارغة، سواء على مستوى العمل الحكومي أو على مستوى الهيئات المنتخبة وطنيا ومحليا.

وفـــي هذا السياق ينبغي القطع مع الممارسات المشينة، حسب التعبير الملكي السامي والتمييعية للمشهد السياسي كظاهرة البرلمانيين الرحل، والتي امتدت عدواها أثناء تشكيل الحكومة الحالية، حيث بات بعض الوزراء على ألوان بعينها، ليصبحوا، وقد تغيرت ألوانهم بقدرة القادر.

ونـــعتقد أنه لإرساء حكامة جيدة، ينبغي إيلاء السلط الأساسية من سلطة حكومية، وتشريعية، وقضائية المكانة اللائقة بها.

وفـــي هذا الإطار، ينبغي الحرص على توازن العلاقة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وألا يقع كما حدث في الولايتين التشريعيتين، من

هيمنة الأول على الثاني، لدرجة أصبح معه يحتكر التشريع لنفسه ولا يشجع البرلمانيين على إبداء قوتهم الاقتراحية، بل وأصبح الفصل 51 سيفا مسلطا على رقاب البرلمانيين عبر قراءة خاطئة لمقتضياته، مما يحجر على البرلمانيين ويجعلهم في خدمة الحكومة... بل وقد يصل الأمر أحيانا إلى أن تمارس الحكومة رقابتها على البرلمان، بدل أن يكون العكس.

وإننا إذ نثمن ما ورد في التصريح الحكومي، من إرادة لإصباغ دينامية على الآلية التشريعية، ندعو السيد الوزير الأول، على غرار ما هو مألوف في الديمقراطيات الحديثة، أن يداوم على حضور الجلسات البرلمانية، وأن يجيب بنفسه على الأسئلة الموجهة إليه، بوصفه وزيرا أولا، احتراما للمنهجية الديمقراطية التي بوأته هذا المنصب، وقطعا مع ظاهرة العزوف عن حضور الجلسات التي ميزت سابقيه.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الحكامة المحلية، عكس التردد الحكومي على مستوى اللامركزية الجهوية، في نقل الاختصاصات المركزية إلى الجهات، وتمكينها من الوسائل الكفيلة، بإحداث التنمية الجهوية المندمجة والمتوازنة.

ولـــدينا نحن في الاتحاد الدستوري، سبقا تاريخيا على مستوى تبني هذه المنظومة، حيث تكونت لدينا ثقافة بهذا الخصوص، عكسناها عبر عدة اقتراحات لتفعيل دور الجهات، ولقد سبق لنا أن تقدمنا باقتراح لإحداث صندوق للموازنة، لتجاوز الفوارق بينها، بل وإلى إحداث صناديق جهوية، لتمويل الاستثمارات المحلية.

واقترحنا أيضا برامج للتشغيل، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية، وكذا التدبير الجهوي لقطاعات حيوية، بالنسبة للمواطنين كقطاع الصحة في سياق توجهاتنا نحو إعادة النظر في الخريطة الصحية لبلادنا.

وبالنسبة للجماعات المحلية، جاء في التصريح الحكومي، مشروع إعادة النظر في التقسيم الجماعي، وهو ما نجده مسطرا لدى الحكومتين السابقتين، ونتمنى أن يرى النور قريبا، وألا يكون مصيره النسيان كما حدث من قبل.

ولا يعقل، السيد الرئيس، أن يغفل تصريحكم في إطار اللامركزية دور الغرف المهنية، في النهوض بقطاعاتها داخل النفوذ الترابي للجهات، وهو إغفال نتمنى ألا يكون مقصودا.

السيد الرئيس،

أولى التصريح الحكومي عناية لقطاع العدل، الذي أصبح مطوقا بميثاق وطني لإصلاحه، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، ونعتبر أن النهوض بهذا القطاع بات مسألة حيوية بالنسبة لبلادنا، وأمرا ملحا لاستعادة الثقة في المعاملات لضمان استقرارها، وتحسين جاذبية بلادنا، لاستقطاب الاستثمارات، وإعادة ثقة المواطنين، في نزاهة الأحكام القضائية.

إلا أن التصريح أغفل الآليات والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، بالرغم مما تطرحه اليوم العولمة من تحديات أمام جهازنا القضائي، مثل ظهور الجريمة العابرة للقارات، وتطور عناصرها، الأمر الذي يحيل إلى ضرورة الارتقاء بالجهاز الأمني أيضا، كي يقوم بأدواره كاملة، في الترصد ومكافحة كل مظاهر الجريمة والإرهاب، في إطار تبني المفهوم الشامل للأمن، دعما للاستقرار والطمأنينة.

ولن تكتمل الحكامة الجيدة، إلا بمعرفة سيرورة معوقات الأداء الإداري، لجعل الإدارة من جهة أداة للتنمية، ولخدمة المواطنين بالدرجة الأولى، مما يقتضي بالضرورة تحديد المسؤوليات بدل تشتيتها، وتخفيف المساطر بدل إثقالها، وعدم الجز بالمواطن العادي في متاهات الإدارة ودواليبها، عن طريق إضفاء طابع الشفافية على أدائها، درءا للمحسوبية والزبونية، ومكافحة لداء الارتشاء، الذي للأسف لازال ينخر مؤسساتنا ومعاملاتنا، ولم تفلح الحكومة لحد الآن، السيطرة على هذا الداء.

وعموما فإن الحكامة في كل المجالات، ترتبط بإيلاء المعرفة والعلم ما يستحقانه من أولوية على اعتبار أن الحكامة في نهاية المطاف، إنما هي مواقف وأحكام مبنية على المعرفة أولا وقبل كل شيء.

قبل أن نخوض في مضامين التصريح الحكومي، لابد أن أدلي ببعض الملاحظات المنهجية.

فعلى مستوى الشكل يتميز التصريح بما يلي:

1- غياب نسقية في النص، مما يجعل منه تجميعا آليا لعدة عبارات دونما خيط منطقي رابط يحكمها، مما أثر على توازنه وعلى ترتيب أولوياته؛

2- اعتماد انتقائية سلبية بين القطاعات، وكأن الوزير الأول ينتصر لقطاعات على حساب أخرى، وهكذا يطبعه الإسهاب الممل لبعض القطاعات، في الوقت الذي يكتفي فيه بإشارات لبعضها، ويغفل تماما عن ذكر أخرى؛

3- تفيد المقاربة الإحصائية للنص، أننا بإزاء تصريح يمكن إدراجه ضمن الأدبيات السياسية، وليس برنامجا حكوميا، إذ تحضر فيه زهاء 8619 كلمة، ولا يقدم إلا 41 مؤشرا رقميا، أي بمعدل رقم واحد لكل 210 من الكلمات، وحتى تلك الأرقام المقدمة توجد فقط 13 منها محددة بأفق زمني، مما يجعل التصريح في مجمله خاليا من التزامات حكومية واضحة؛

4- يضع التصريح الحكومي نفسه أسير البرامج الحكومية السابقة عليه، وإذا كان طابع الاستمرارية مسألة مفهومة، بل وضرورية، فإن ذلك لا يشفع له كي لا يمنح لنفسه أبعادا تؤشر إلى إمكانية خلق أوراش بديلة، وإبداع تصورات جديدة لما هو مطروح على الساحة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛

5- لقد عكس التصريح في روحه طريقة تشكيل هذه الحكومة... فإذا كانت التشكيلة الحكومية قد تحكمت فيها عدة معطيات، احتدت فيها عوامل الصراع الخفي بين تياراتها الطامحة للاستوزار، فإن التصريح جاء على شاكلة الحكومة يعكس التنافر بين بنياته، فيعمل على إبراز بعضها، ويعمل على تغييب البعض الآخر، مما يمنحنا الانطباع بأننا لسنا أمام تصريح حكومي حيك بكثير من المهنية والعمق واستشراف آفاق المستقبل، بقدر ما نحن أمام عمل يجسد الارتباك، والعجلة إن لم نقل الارتجال.

غيب التصريح الحكومي عدة قطاعات رغم راهنيتها وحضورها الطاغي في حياتنا اليومية، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهكذا يسجل القطاع النقدي والمالي والبنكي غيابا رغم أهميته القصوى، والإشكاليات التي يثيرها على مستوى تمويل الاقتصاد، ويسجل قطاع الخوصصة غيابه بالرغم أيضا من راهنيته بالنسبة لاقتصادنا الوطني، والذي استطاع لوحده أن يجعل الخزينة تستفيد من تدفقات مالية، تصل إلى حدود 90 مليار درهم، وكان بالإمكان أن نقف اليوم، وقفة تأملية في نتائج سياسية الخوصصة، وتحديد مساراتها مستقبلا لرسم معالم المستقبل.

أغفل التصريح أيضا، الهجرة السرية بمخلفاتها الدرامية. الأمر الذي يتطلب مواجهة هذه الظاهرة، ومصاحبتها وتشخيص المرشحين لها في أفق وضع حلول لهذه الظاهرة.

إن الهجرة اليوم بنوعيها، هجرة الأدمغة، وهجرة الأيدي العاملة، تعبر عن شيوع ثقافة خطيرة، تكرس فقدان الثقة في البلاد، وقد آن الأوان لوضع حد لهذه الظاهرة، بما يجعل البلاد تستفيد من أدمغتها، ومن سواعدها على السواء.

كما أغفل وضع المغاربة المحتجزين في تندوف، والذين يعيشون ظروفا مأساوية ولا إنسانية في مخيمات الخزي والعار.

وأغفل أيضا ورش تأهيل الاقتصاد، ودور المؤسسات العمومية، والصناديق الخصوصية، وعجز الميزان التجاري، الذي يتفاقم يوما عن يوم في ظل ارتفاع أسعار النفط، وأسعار المواد الأولية، والحبوب.

ولـــم يشر التصريح الحكومي، إلى برنامج انبثاق في مجال الصناعة وأهمل تماما القطاع الغابوي وبرامج مكافحة التصحر، علما أن هذا المجال الغابوي معرض للانقراض، في ظل زحف الأنشطة المكثفة للساكنة، وفي ظل الاستغلال الغير عقلاني، وغياب سياسة حكومية تأهيلية لهذا القطاع. إن الحفاظ على الغطاء النباتي، يعد أمانة وتراثا من حق أجيالنا القادمة الاستفادة منه.

السيد الرئيس،

لـــرصد البعد الاقتصادي في التصريح الحكومي، نجده يقترح علينا نسبة نمو في حدود 6 في المائة، ولا ندري الكيفية ولا المعطيات، التي تم اعتمادها لوضع هذه الفرضية، فقد تعودنا سابقا، على أن تلجأ الحكومة إلى مراجعة هذه النسبة في ارتباط مع نتائج القطاع الفلاحي، ومعنى ذلك أننا لحد الآن، لم ننجح في تكريس وتيرة نمو قار، ومضطرد في حدود معقولة، تمكننا من الاستجابة لطلبات التشغيل، وخلق إمكانيات للتوسع الاقتصادي، وذلك لعدم تمكننا من التحكم المعطيات الاقتصادية.

ولذلك نتساءل عن الجديد في التدبير الحكومي، لجعل معدل هذه النسبة قارا، وفي استقلال عن تقلبات المناخ.

ولم يمنح التصريح الحكومي الأبعاد الحقيقية التي يكتسيها القطاع الفلاحي، الذي بالرغم من حديثكم السيد الوزير الأول، عن سياسة جديدة في هذا القطاع، فهو لا يتضمن أرقاما وإجراءات عملية، كما أنه لا يحدد الخطوط العريضة لهذه السياسة، اللهم ما يتطلبه الأمر من ضرورة تحسين تدبير المياه، في إطار تبني فلاحة جديدة تقتصد الماء، ومن تسطير لبرنامج تجهيز 100 ألف هكتار بالسقي، وهو برنامج موروث عن سلفكم، الذي أنجز الدراسات ووفر الاعتمادات.

إن النهوض بالعالم القروي في حاجة ماسة إلى قرارات حكومية جريئة، لتصفية المشاكل القانونية لأراضي الجموع، وتمكين العاملين

بالفلاحة من رصيد عقاري، والى إجراءات تخفيض تكلفة الإنتاج المرتفعة جدا، وإلى تثمين العنصر البشري، وتنظيم قنوات التسويق.

فـي حين أن فلاحتنا وعالمنا القروي، في حاجة ماسة إلى قرار حكومي جريء، لتصفية مشاكل أراضي الجموع، وتمكين الفلاحة من رصيد عقاري، كما أن فلاحتنا في حاجة إلى تخفيض تكلفة الإنتاج المرتفعة جدا، وفلاحتنا أيضا في حاجة إلى تثمين العنصر البشري، وتنظيم قنوات التسويق.

كـما أن البطالة في العالم القروي، تحتاج من الحكومة إلى قرار جريء لدعم وتشجيع الاستثمار الغير فلاحي بالقرى والبوادي، وهو الإجراء الذي سيمكن من الحد من الهجرة القروية نحو المدن، والتي تؤدي بدورها إلى الضغط على ضواحي المدن، بإحداث أحياء غير مهيكلة وعشوائية.

لم يتعرض التصريح الحكومي، إلى قطاع الصيد البحري بالرغم من كونه يشكل قطاعا استراتيجيا واعدا بالنسبة لاقتصادنا الوطني، نفس الأمر ينطبق على الصناعة التقليدية.

وإذا كان قطاع السياحة، قد استفاد بشكل مضطرد من الاستثمارات الأجنبية الخارجية، فإننا نفتح قوسا مهما عند الحديث عن هذه الاستثمارات، فلا يعقل السيد الوزير الأول، أن يتم تفويت أراضي مهمة للجموع، أو للمواطنين البسطاء، أو لأراضي الجماعات المحلية، والملك العمومي، لفائدة مؤسسات وأشخاص قد يعاودون البيع فيها بالملايير، أو يقيمون مشاريع مهمة في حين يكتفي أصحاب الملك بالفتات.

إننا مع الاستثمار، ولكن شريطة ألا يكون على حساب ذوي الحقوق وأغلق القوس، لأشير ونحن بخصوص الحديث عن السياحة، أن هذا القطاع مدعو للانفتاح وبشكل واسع على الطلب الداخلي، لتشجيع السياحة الداخلية مما يناسب قدرات الأسر المغربية وبما يمكنها من التمتع أيضا بالمقومات الجمالية لبلادها.

وفـي الوقت، الذي كنا ننتظر فيه جيلا جديدا من التدابير الجبائية، ومراجعة للميثاق الوطني للاستثمار، نعثر فقط على تدابير يتيمة، مثل التقليص من الضريبة على الشركات، وخفض نسبة الضريبة على القيمة المضافة بنقطتين، وهو إجراء سيستفيد منه فقط ذوي الدخل المرتفع، لارتباط هذه النسبة في جلها بالمواد الكمالية.

أما بخصوص البعد الاجتماعي، فإن الحديث عن التشغيل يظل مرتبطا بمدى الوفاء بنسبة النمو في حدود 6 في المائة، يشكل متواتر. كما أن إحداث 250.000 منصب شغل سنويا يظل عرضة لارتهان الاقتصاد الوطني بالمعطيات المتحكمة فيه خارجيا وداخليا، علما أننا نتحفظ من هذا الرقم المعلن عنه في ظل غياب التدقيق .

فهل يتعلق الأمر بفرص عمل حقيقية قارة، أم بفرص تندرج في إطار العطالة المقنعة؟

السيد الوزير الأول،

من بين الإجراءات التي لجأتم لها كحل لمعضلة البطالة الرفع من عدد المناصب المفتوحة في الميزانية العامة، إلى 16 ألف منصب، مبررين ذلك بأنكم تنهجون مقاربة تضامنية، وتفضيلية، في سياسة التشغيل، إلا أننا نرى بأن هذا الإجراء يناقض ما جاءت به الحكومات التي شاركتم فيها، والتي أبدعت المغادرة الطوعية للتخفيف من ضغط كتلة الأجور عن الميزانية، وحملت صناديق التقاعد أعباء ثقيلة مما أزم وضعيتها، وإنكم تعودون اليوم إلى الرفع من كتلة الأجور والضغط على الميزانية وتقليص هامش الاستثمار عن طريق توظيف تفضيلي يناقض مفهوم التشغيل المنتج.

إن إحداث هذه المناصب، أمر مهم، إذا توجهت نحو القطاعات، الأكثر خصاص، وإذا ما أحيطت عمليات التوظيف بكل ضمانات الشفافية الكاملة، حتى لا تتكسر أحلام شبابنا المتطلع إلى ولوج عالم الشغل على صخرة وقاع مرير كما حدث من قبل لضحايا النجاة وغيرهم، من ضحايا طالبي الشغل.

السيد الرئيس،

لا نعثر على امتدادات البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للحكومة على مستوى التصريح الحكومي، وللتدليل على ذلك، ما مدى التزام وتصريح بما ورد في البرنامج الانتخابي لحزبكم على الخصوص، الرفع من ميزانية البحث العلمي إلى 2%.

– أين التنصيص على تأسيس وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

– أين هو التحضير لمخططات جهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

– ما نسبة تخفيض الضريبة على الدخل؟

– أين هو رفع الاعتمادات المخصصة للصحة من 5 إلى 8 في المائة؟

– أين هي منح المشروطة لتمدرس الأطفال في العالم القروي؟ 1200 درهم للطفل من خلال صندوق خاص للدعم المدرسي؟

لماذا تم تغيب كل هذه المتمنيات عن تصريحكم الحكومي؟ أم أن لكل مقام مقال؟.

السيد الوزير الأول المحترم،

بناء على ما سبق، فإننا من موقعنا في المعارضة، تولدت لدينا قناعة بأن هذا التصريح، يخلو من سياسة تدبيرية، وإجرائية، وفق منظورات قادرة على استشراف آفاق المستقبل.

إنـــه تصريح محدود في آفاقه عاجز عن إيجاد حلول واقعية للمعضلات الاجتماعية، التي تتفاقم في ظل ارتفاع الأسعار، وارتفاع كلفة النفط، وغياب نمو قوي ومتقدم.

ورغـــم كونه جاء مطبوعا بظرفية صعبة داخليا وخارجيا، فهو لم يجد بدا من الاستغراق في الحلول السهلة، والمؤقتة، بإضافة تحملات إضافية، تثقل الميزانية العامة، بدل البحث عن حلول أخرى بديلة من شأنها الرفع من الإنتاجية كوسيلة لمكافحة الاحتكار، والتضخم، واعتماد سلم متحرك للأجور، كوسيلة لتشجيع الطلب الداخلي، وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين.

كما كان حريا بكم السيد الوزير الأول، اتخاذ قرارات جريئة للحد من اقتصاد الريع والامتيازات، كما جاء في رسالتكم الشهيرة إلى السيد الوزير الأول بحكومة التناوب.

وكان عليكم أيضا الإعلان عن إجراءات، لتشجيع إدماج الاقتصاد الغير منظم في النسيج الإنتاجي الوطني، مما سيساعد على التصدي لظاهرة انتشار الرشوة، لأن بعض الأنشطة الهامشية تشجع على ذلك، مثل ما يقع في قطاع النقل السري، الذي أغفلتموه في تصريحكم، خصوصا في الجانب الذي يتعلق بإعادة هيكلة قطاع النقل عموما، مما سيمكن من تأهيل الاقتصاد الوطني وتوسيع الوعاء الضريبي دون إثقال كاهل المقاولات.

السيد الرئيس،

إنـــنا بإزاء حكومة تفتقد إلى بعد النظر، ولا تنخرط في تصورات جديدة وتقتصر فقط على الموجود، وإن كان من ايجابيات في هذا التصريح كونه ينص على الأوراش الكبرى التي يقودها عاهل البلاد، ببصيرته وحكمته، كالميناء المتوسطي، وإحداث نقلة نوعية في النقل السككي وغيرها من المشاريع، عدا ذلك، فإننا لا نلمس سوى الفراغ والبياض.

إننا بإزاء حكومة تحمل في جوفها عناصر متناقضة، بعضها يشكل جزءا فعليا منها، وعلى مستوى الخطاب قد يكون خارجها، قدم هنا وقدم هناك.

ومما يؤزم وضع الحكومة كونها جاءت في ظرفية صعبة، تتطلب يقظة كبرى، وحرصا على إدارة الملفات بكثير من الحزم، والصرامة، في احترام تام لقيمة الوقت الذي أصبح يحتسب ضمن عناصر الحكامة الجيدة.

إن الحكومة مطالبة بالانفتاح على مكونات مجلسنا أغلبية ومعارضة، في إطار المنهجية الديمقراطية، وألا يضيق صدرها بانتقاداتنا، سيما وأننا من موقعنا في المعارضة عازمون على القيام بدورنا التشريعي كاملا وعلى خير وجه.

ونأمل تبعا لذلك أن ينفتح إعلامنا برحابة صدر على مواقفنا، وألا يعمد إلى اختزالها في عبارات ينتقيها لنفسه، مما يفقدها حمولتها، وهو ما يتكرر عند تلقي تصريحاتنا من قبل إعلامنا السمعي البصري.

وختاما، فإننا، وانسجاما مع الطرح الذي تقدمنا على مستوى مجلس النواب، فإن موقفنا واضح، وثقتنا غالية، ولا نمنحها بالتوقيع لشيك على بياض، علما أن مواقفنا ليست جامدة وآلية، بل ستكون بحسب ما تقتضيه المصالح العليا للبلاد.

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري. الكلمة الآن للأستاذ أوعمو، رئيس فريق التحالف الاشتراكي فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، باسم فريق التحالف الاشتراكي، أن نعرض وجهة نظرنا حول تصور حكومتكم لبرامج عملها وأفق التزاماتها من خلال

تصريحكم أمام البرلمان المتضمن للخطوط العريضة لبرنامج الحكومة و توجهاتها التي تعتزم الالتزام بتنفيذها خلال الفترة التشريعية التي ستنتهي سنة 2012 بحول الله.

وبداية أريد أن أهنئ السيد الوزير الأول من جديد على الثقة الملكية التي فاز بها، أولا لأنه عين إثر انتخابات قيل عنها ستشكل نقطة تحول في تاريخ البلاد، ألا و هي انتخابات 7 شتنبر 2007 . هذا الاختيار الدستوري، الذي يدل على الرغبة الأكيدة في ترسيخ تقاليد ديمقراطية دستورية تجعل رئيس الهيئة السياسية الأولى التي أفرزتها صناديق الاقتراع هي الأولى من غيرها لقيادة الحكومة المنبثقة عن الانتخابات التشريعية، كما أهنئ جميع السيدات والسادة الوزراء الذين حظوا بالثقة الملكية ليكونوا بجانب السيد الوزير الأول، لتحمل أعباء الجهاز التنفيذي كسلطة بجانب السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

السيد الوزير الأول،

الكل يعلم الظروف الدقيقة التي تم فيها تشكيل الحكومة، والأجواء السياسية العامة التي تمخضت عنها، اعتبارا لما رافق الاستشارات السياسية وكيفية هيكلة حكومتكم واختيار أفرادها والردود العديدة والتعاليق التي أثارتها تلك الظروف.

وأنتم، السيد الوزير الأول، أمام ضخامة أعباء ومتطلبات المرحلة، وتعاظم إشكاليات التنمية وتعقيداتها في ظروف داخلية تتسم بالشح في الموارد الطبيعية المائية منها والطاقية، وارتفاع الأثمان، وشعور المواطنين بالضغط المستمر على قدرتهم الشرائية و أمام تزايد التقلبات التي تعرفها الساحة الدولية سياسيا واقتصاديا بسبب احتدام الصراعات الدولية و الجهوية وبسبب إساقطات العولمة الشرسة على الدول التي في طريق النمو ومن جملتها بلادنا.

وإننا لا نشك ، وكيفما كانت التعاليق والتخوفات المشروعة منها و الغير مشروعة، بأنكم قادرون بجدارتكم وصبركم وقدرات الطاقم الحكومي الكفء على رفع التحدي وترسيخ أسس مجتمع ديمقراطي متضامن ، كما أننا واثقون بأنكم لن تدخروا جهدا للاستجابة لتطلعات المواطنين وجماهير شعبنا الكادحة على وجه الخصوص .

فإذا كانت بواشر الطموح والأمل والتفاؤل بارزة من خلال فقرات تصريحكم، فإننا نعتبر أن الخطوات التي يجب الانتباه إليها من الآن هي تحقيق النتائج، وتنفيذ برنامجكم بكل ما يتطلب من الجرأة والقوة والنجاعة، وبالخصوص المضامين ذات المنحى الإصلاحي الواضح والتي لا تحتاج في عمقها إلى ميزانية ضخمة.

ومن جهتنا، فإننا لا يمكن إلا أن نكون داعمين لخطواتكم ومبادراتكم وتدابيركم الساعية إلى التنفيذ الجريئ والمندمج لكل مقتضيات برنامج حكومتكم الذي نتقاسم معكم فيه جزءا من برنامجنا السياسي العام، بل ونجد فيه كذلك تجاوبا وتبنيا لقضايا ومطالب ما فتئنا ندافع عنها داخل وخارج هذه القبة. ولأننا من جهة أخرى، نعتقد في إمكانيات تطوير هذا البرنامج وتعميقه من خلال الممارسة، ومقتنعون بأنكم ستتفاعلون مع كل المقترحات البناءة من داخل البرلمان وخارجه، وهو ما عبرتم عنه بوضوح من خلال التزامكم بتطوير التفاعل مع العمل البرلماني، وتوطيد علاقات التشاور والحوار بين الحكومة والبرلمان، أغلبية ومعارضة.

إننا ننبذ الخطاب المزدوج لذلك فإن مساندتنا لكم واضحة ومسؤولة طالما أنكم تشتغلون في خط الإصلاحات وتقوية المكتسبات. إنه واجبنا السياسي و الأخلاقي، غير أن ذلك لايجعلنا نتخلى عن واجبنا ومسؤوليتنا تجاه ناخبينا ومواطنينا الذين كلفونا بشرف تمثيلهم والدفاع عن قضاياهم، وبالخصوص لما يتعلق الأمر بقضايا الكادحين والمستضعفين الذين يمثلون غالبية الشعب وكذا قضايا ومصالح كل المنتجين والعاملين.

وستجدوننا دائما مناصرين لقضايا الحق والعدالة، ومعارضين لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى المساس بمصالح شعبنا، ومنتقدين لكل النواقص والهفوات، مستمرين في الرفع من مستوى قدراتنا الاقتراحية وتقديمنا لأفكار ومقترحات من خلال نشاطنا البرلماني والسياسي والتمثيلي، الوطني والمحلي، كل ذلك لدعم عملكم سعيا نحو تطويره وإنجاحه لما فيه مصلحة وطننا وشعبنا.

السيد الوزير الأول،

أكد التصريح الحكومي على التزام الحكومة بالثوابت الوطنية، كما التزم بتقوية الهوية الوطنية وأقر بالتعدد الثقافي واللغوي والحضاري، إنها ثوابت أجمع عليها الشعب المغربي وكل قواه الحية، ونؤكد معكم دعمنا الكامل لهذه المنطلقات المؤسسة والموجهة لأي عمل وطني ولكل مؤسسات البلاد، والتي نعتبرها هي المبادئ الكبرى التي تأسست عليها الدولة المغربية الحديثة في لمغرب كملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية موحدة وحامية.

كما أكد التصريح على التزام الحكومة بدعم النهج الديمقراطي وتجسيد قيم وثقافة حقوق الإنسان،وهو ما نفهم منه تفعيل وتطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة .

ونعتبر أن التزام الحكومة بتقوية البعد الأمازيغي في الهوية الوطنية هو استجابة لمطالب وطموحات جزء كبير من الشعب المغربي، وهو ما يفرض ترجمة هذا الالتزام عمليا من خلال تقوية حضور الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة الوطنية، خاصة في مجالات الإعلام والتربية والحياة الثقافية بمختلف تجلياتها.

كما أن التزام الحكومة بمواصلة تأهيل الحقل الديني يتطلب ترسيخ قيم التسامح والانفتاح في كل المستويات، خاصة في مجالات التربية، والفضاءات الدينية، والإعلام، ضمانا للأمن الروحي، وحماية لمجتمعنا من اختراقات مذاهب دخيلة، ومن التطرف الديني والإرهاب الفكري والمادي.

كما نؤكد على أهمية التزام الحكومة بالاستمرار في تحديث المجتمع، وإدماج كل طاقاته وبالخصوص النساء. والعمل على تحقيق مبدأ المساواة وتثبيت منهج النوع وتحقيق حقوق النساء واحترام الكرامة وإزالة كل المظاهر التي توحي إلى الاحتقار والدونية وعدم المساواة وما يقتضيه واجب احترام الهوية الوطنية ومقوماتها مع الانفتاح على قيم العصر وتقاسمها مع الآخرين.

وقد سجلنا، باهتمام، التزام الحكومة بمباشرة إصلاحات جوهرية في الميدان السياسي لأجل تحسين الحكامة، وتخليق الحياة العامة، وبشكل خاص محاربة الرشوة والفساد في دواليب الدولة ومؤسسات تدبير الشأن العام.

و لا يسعنا إلا أن نعبر عن تنويهنا ودعمنا الكامل لهذا التوجه الذي يربط بين تحسين الحكامة ومحاربة الفساد. إنه ورش كبير يتطلب كثيرا من الإرادة السياسية، ومن الجرأة، لأن لوبيات الفساد منتشرة في كل دواليب الدولة، و ذهنية الفساد والرشوة والزبونية و الامتيازات تعرقل وتدمر كل المبادرات والبرامج الحكومية، وتحد من انعكاساتها الإيجابية على الدولة والمجتمع.

ونذكر أن الولاية التشريعية السابقة عرفت عددا لا يستهان به من القوانين تتعلق بحماية المال العام وتخليق الحياة العامة وعددا من الإجراءات والتدابير كالهيأة الوطنية لمحاربة الرشوة و المصادقة على الاتفاقيات الدولية في الموضوع،لكن الأهم هو التطبيق والالتزام الحقيقي والسليم.

لذلك فمعركة تطبيق المقتضيات القانونية الموجودة والآليات التي وعدتم بوضعها، ومواجهة المفسدين، والمرتشين، و المبذرين للمال العام، وأصحاب الامتيازات، هي معركة وطنية تتطلب صرامة و جرأة وقوة الإرادة.. وستجدوننا بجانبكم، لأنها معركة من صميم التزاماتنا مع الشعب والوطن.

و لربح هذه المعركة، أنتم بحاجة إلى دعم شعبي واسع، مما يتطلب تعبئة شاملة عبر الامتدادات الحزبية للحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، وعموم المواطنين.. ولأجل ذلك، عليكم أن تتواصلوا بشكل أفضل مع الشعب ومع تعبيراته السياسية والمدنية و ممثليه في البرلمان.

إن حكومتكم تتشكل أساسا من قوى سياسية ونخب ذات جذور شعبية، ومتشبعة بقيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص. فلا ترددوا في خوض هذه المعركة بكل ما أوتيتم من قوة وإرادة، لأنها أساس نجاحكم وتميزكم، وطريقكم لمصالحة الشعب مع العمل السياسي، و تأكيد جدوى الالتزام و المشاركة من أجل بناء المواطنة.

وفي هذا الصدد نرى أنه من الضروري والمستعجل الكشف عن أسباب تذمر الإنسان المغربي وعزوفه عن ممارسة السياسية وضعف مشاركته في الانتخابات التشريعية و ل 7 شتنبر الماضي، لأننا ندرك أن من باب المستحيل تحقيق المواطنة التي هي أساس بناء الكرامة دون مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

إن ترك المجال السياسي والانتخابي دون تأطير من طرف الدولة والحكومة والهيئات السياسية لمن شأنه أن يهدد باستفحال الوضع وتحويل الساحة السياسية والانتخابية إلى مرتع للفساد و الانحلال وسيطرة أصحاب الأموال وسوق الانتخابي ينحدر فيه الصوت كأداة للمشاركة والاختيار إلى مجرد بضاعة لا قيمة لها، وهو ما يمس جوهر الديمقراطية ويهدد تجربتنا في كل لحظة.

لذلك لابد أن تتخذ حكومتكم في أقرب وقت ممكن مبادرات متعددة لمعالجة الحقل الانتخابي بتثبيت ما يساعد على رد الاعتبار إلى السياسة وما تتطلبه حماية التجربة الديمقراطية التي عرفها المغرب خلال العقد الأخير.

السيد الوزير الأول،

يصعب علينا معالجة مضامين التصريح الحكومي خلال الحصة الزمنية المحددة لنا، وسنقتصر على بعض القطاعات التي تحظى أكثر باهتمامنا، و انتظارات مواطنينا، وطبيعة تمثيليتنا داخل هذا المجلس.

ونعتبر أن قضية التشغيل هي قضية مركزية وأولوية وطنية، اعتبارا لأبعادها الاجتماعية، وتأثيرها على الاقتصاد الوطني و التنمية بصفة عامة، كما نعتبر أن مصداقية السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ستقاس بنجاعتها في معالجة مشكلة البطالة، وبنتائجها الملموسة على مستوى التشغيل.

وبالفعل نلمس في تصريحكم، السيد الوزير الأول، انشغالا بهذه المسألة من خلال تحديدكم لهدف خلق 250.000 فرصة شغل كل سنة، وتخفيض معدل البطالة إلى 7% في أفق 2012، علما أن عدد الوافدين على سوق الشغل يبلغ حوالي 300.000 طالب شغل كل سنة.

الأهداف التي حددتموها، والتزامكم بالعمل على رفع نسبة النمو إلى 6% سنويا، تبقى أهداف طموحة وباعثة على الأمل ، غير أن الوسائل التي تقترحونها هي نفسها الوسائل الجاري بها العمل، والتي لم تحقق سوى نتائج متواضعة. وتكفي الإشارة إلى فشل برنامج " مقاولتي"، وتوفير باقي البرامج لفرص شغل عابرة وغير قارة، وبتعويضات هزيلة لا تصل، في بعض الأحيان، حتى إلى الحد الأدنى للأجور. مما يجعلنا نتسائل حول مفهوم وطبيعة " فرص الشغل" التي ينوي برنامجكم توفيرها، ومدى تلائمه مع مدونة الشغل وحقوق الشغيلة، والرفع من الدخل الفردي و القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

إننا نسجل حرصكم على مواصلة سياسة الأشغال الكبرى، والتزامكم برفع حجم الاستثمار فيها إلى ضعف ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة.فقد مكنت هذه السياسة خلال السنوات الماضية من الرفع من مستوى تجهيز البلاد، واستقطاب الإستثمارات، وتوفير مناصب الشغل.

إنه توجه إيجابي لا يمكن لنا سوى الارتياح له، خاصة وأنكم تلتزمون بالرفع من وتيرة إنجاز الطرق القروية والانتقال من 1500 كلم إلى 2000 كلم في السنة.

و تعميقا لهذا النهج نقترح عليكم توسيع مجال الأشغال الكبرى بخلق أقطاب تكنولوجية في كل جهة، و إنجاز مركبات كبرى في ميدان إنتاج الطاقة، والعمل كلما كان ذلك ممكنا إلى اللجوء إلى التقنيات المعتمدة على الرأسمال البشري لخلق أكبر عدد من مناصب الشغل، وعدم الاقتصار على الأشغال الكبرى المهيكلة، والاتجاه نحو مضاعفة الأوراش المعتمدة على التعبئة الاجتماعية والشعبية. وبهذا الخصوص فنحن نعتقد أن تشكيل " جيل المعرفة" لمحاربة الأمية بتجنيد عشرات الآلاف من المتعلمين العاطلين يمكن أن يندرج ضمن الأوراش الكبرى الخالقة لمناصب الشغل وذات الفائدة الاجتماعية والاقتصادية الأكيدة.

إن الثروة تأتي من الإنتاج و ليس من الخدمات، لذلك فالاهتمام بالقوى المنتجة، وتوفير أفضل الشروط لعملية الإنتاج عوامل أساسية لازدهار الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار فإن إنصاف الشغيلة على مستوى الأجور، واحترام الحقوق النقابية، وإقرار السلم المتحرك للأجور، شروط ضرورية للإقلاع الاقتصادي و للسلم الاجتماعي، مما يفرض إبرام ميثاق اجتماعي يحدد حقوق وواجبات كل أطراف الإنتاج.

وهنا لابد أن نلفت الانتباه إلى ضرورة التعجيل بإصلاح أنظمة التقاعد في البلاد، هذه الأنظمة التي عرفت تدهورا خطيرا و لا يجوز أن ننتظر زمنا آخر لتتعقد وتستفحل أكثر مما يصعب معه إيجاد الحلول المناسبة.

إن الأمم الراقية تقيس أداء حكومتها من خلال ما تحققه لمواطنيها من إسعاد وأمن وسلامة لشيوخها مقابل ما تستثمره في تنمية الشباب لضمان مستقبل البلاد.

كما أن نظام التغطية الصحية والمساعدة الاجتماعية يتطلب المزيد من العناية لضمان انطلاقة قوية جادة متماسكة ومتسعة ومتسارعة خالية من كل ما من شأنه أن يعرقل نموها واستمرارها في المستقبل.

إنها من جملة الأولويات الاجتماعية التي يجب أن تحظى بالأسبقية لدى حكومتكم لما لها من أهمية قصوى لضمان التوازن والسلم الاجتماعي.

كما أن على حكومتكم أن تحظى بتنظيم وتشريع حق الإضراب بإعداد قانون ينظمه وفقا لأحكام الدستور يسعى إلى تحقيق الحدود الدنيا لضمان استمرار الخدمات العمومية.

السيد الوزير الأول،

لقد تأكد الاعتراف الرسمي، بعجز نظامنا التربوي وتخبطه رغم انشغال الدولة الذي تجسد في بلورة ميثاق وطني للتربية والتكوين،

واعتبار التعليم أولوية العقد الذي نقترب من نهايته، دون نتائج واضحة وملموسة.

إننا نلمس في تصريحكم إقرارا ضمنيا بهذا العجز، وإرادتكم في تجاوزه عبر خطة استعجالية لتعميم التعليم الأولي، وتفعيل قانون الإلزامية، والاعتناء بالعالم القروي وبالفتاة بشكل خاص، وتخفيض الاكتظاظ، و الحد من الهدر المدرسي، وتقوية الشعب العلمية والتقنية..

إنها نيات حسنة، بالتأكيد، سمعناها مرارا في تصريحات سابقة. ومن المؤسف أن لا تحسم معركة التعميم بعد أزيد من 50 سنة من إطلاق هذا الشعار.

إن واقع نظامنا التربوي والتعليمي مازال يعاني من ضعف الخريطة المدرسية و افتقارها إلى عدد من المعايير التي تجعلها خريطة مندمجة رافعة لنهضة التعليم وتعميمه، موفرة وميسرة للتمدرس والتعلم. كما أن النقصان الحاصل في البنيات المدرسية و هشاشتها وافتقادها في بعض الأحيان لشروط السلامة و الصحة و اللياقة كفضاء للتعلم والتمدرس. ناهيك عن أوضاع الموارد البشرية كما وكيفا، وبالخصوص ما نتج من آثار سلبية عن تنفيذ مخطط المغادرة الطوعية للحكومة السابقة دون الانتباه إلى هشاشة أوضاع التعليم وحاجتها إلى المزيد من الدعم لضمان معركة الجودة.

إننا ندعو إلى نقاش وطني واسع حول المسألة التعليمية مع انتهاء عشرية الإصلاح، ينطلق من تقييم ما تم إنجازه من الأهداف المحددة في " الميثاق الوطني للتربية والتكوين" وتحديد مواقع القوة ومكامن الضعف، نقاش يتوج بإصدار قانون-برنامج يقره البرلمان، يجسد إلتزام الأمة بأهداف مضبوطة، ويضع رزمانة للتنفيذ، والوسائل اللازم تعبئتها للتمويل وحسن الحكامة.

السيد الوزير الأول،

لا يمكن أن نتصور بناء اقتصاد حديث قادر على تعبئة كل الموارد واستقطاب رؤوس الأموال وتحقيق نهضة تنموية قادرة على تشجيع الاستثمار إذا لم يتحقق مناخ سليم يضمن المبادرة المتجددة ويضمن الحريات ويحقق العدل والأمن القضائي.

وفي هذا الإطار أصبح من المستعجل والضروري الملح المبادرة إلى إصلاح القضاء والعدل ببلادنا، إصلاحا شموليا جوهريا وعميقا ينبني على الاستقلال الحقيقي للقضاء وحصانته، وقادر على تحقيق النزاهة والجودة وضمان تنفيذ أحكامه. كل الحكومات السابقة دعت إلى إصلاح القضاء إلا أنه، مع الأسف، كل المؤشرات تدل على أن هذا الورش مازال مستعصي بحكم طبيعته وتعقيداته، وبحكم موقعه ضمن السلطات التي حددها الدستور.

ولقد وعدتم أنتم كذلك، بالتصدي بكامل الجرأة لهذا الورش الصعب والمعقد تنفيذا لدعوة جلالة الملك في خطابه الأخير لبلورة ميثاق وطني للقضاء، باعتبار أن إصلاح القضاء أصبح مسألة وطنية انشغل بها المجتمع المدني بكل هيئاته والأحزاب السياسية منذ مدة و اتخذت عدة مبادرات في مجال التشريع، إلا أنه لحد الآن مازال إطاره المؤسساتي لم يتضح من خلال تحديث وعصرنة دواليب المجلس الأعلى للقضاء، وإقرار نظم اشتغاله ومجالات عمله ووظائفه، وتقييم نتائجه على مستوى تحقيق النزاهة والجودة والسرعة والنجاعة، بجانب مجال تدبير الجهاز القضائي من خلال تحديثه عبر تحديد وسائل عمله وتقوية فضائه وتعزيز مختلف الأجنحة المساعدة له وحصانة العاملين به.

إنهما مهمتان مختلفتان في الشكل والجوهر، ونعتقدها من صميم الميثاق الوطني للقضاء، ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن الإصلاح لا يعني فقط صياغة النصوص ووضع الآليات القانونية وهو أمر لابد منه بالتأكيد إلا أن الإصلاح الحقيقي يأخذ معناه بالتنفيذ، و تحقيق النتائج ومدى قدرته على كسب ثقة المواطنين ومدى استشعارهم اليومي بحماية أمنهم. وحرياتهم من طرف القضاء، ويلمسه الفاعل الاقتصادي ويعشه على الدوام، وتبدو نتائجه واضحة في مالية الدولة وعلى الاقتصاد والمجتمع برمته.

السيد الوزير الأول،

إذا كان الشغل، والرفع من القدرة الشرائية، والتربية والتكوين، عناصر أساسية للاهتمام بالعنصر البشري كمحور لكل السياسات العمومية، فإن صحة المواطن تندرج ضمن هذه الدائرة، فالحفاظ على الصحة الجسدية والنفسية للمواطن، وتوفير وسائل التشخيص والعلاج واجب على الدولة وحق للمواطن، مهما كان موقعه الاجتماعي والجغرافي.

إننا نسجل التزامكم بإصلاح المنظومة الصحية، وعزمكم وضع خريطة صحية وطنية تقلص من الفوارق الجهوية، وانشغالكم بتحسين جودة الخدمات، وإدخال نظام المساعدة الطبية إلى حيز التنفيذ، إضافة إلى تجهيز المستشفيات الجهوية وفتح أقطاب طبية جديدة.

إنها تدابير ستأثر بشكل إيجابي، دون شك، على صحة المواطن. وما نود التأكيد عليه بهذا الصدد هو حق كل المواطنين في الولوج إلى العلاج، والاستفادة من جودة الخدمات الصحية.وإقرار خريطة صحية وطنية يسير في هذا الاتجاه، ونقترح دعم هذا الإجراء بخرائط صحية جهوية، وضمان المساواة في توزيع الموارد المادية والبشرية ،واستفادة المناطق النائية والمناطق القروية من التغطية الصحية، من خلال توسيع شبكة المستوصفات والمراكز الصحية، وأنظمة التغطية الصحية المتحركة، دون التفريط في المكتسبات المحققة على مستوى الصحة الوقائية والإنجابية ودعمها.

السيد الوزير الأول،

لقد برز انشغال التصريح الحكومي بالعالم القروي على عدة مستويات، ومنها عزم الحكومة على سن سياسة فلاحية جديدة تندرج ضمن نظرة شمولية لإنعاش العالم القروي.

وإذا كنا لم نستوعب بعد جميع تصوراتكم في هذا الصدد و لم نطلع على تفاصيلها وعناصرها الكاملة، فإننا سنبقى ندافع عن الارتباط الوثيق بين مراجعة وإصلاح السياسة الفلاحية وتنمية العالم القروي.

إن انشغالنا كبير بهذا المجال، اعتبارا لطبيعة تمثيلتنا بمجلس المستشارين. ولابد أن نقول لكم، أن شعار السياسة الفلاحية الجديدة سبق أن سمعناه سابقا داخل هذه القبة دون أن تتجسد هذه السياسة بالملموس.

إننا فعلا بحاجة إلى سياسة فلاحية جديدة للتغلب على التقلبات المناخية والجفاف الذي أصبح بنيويا. وفي هذا الإطار فإن عزمكم إنشاء 10 سدود كبيرة و 60 سد متوسط وصغير، أمر يستحق التنويه. غير أننا نود أن نثير الانتباه إلى ضرورة استغلال كل إمكانيات السدود في الزراعة السقوية. فلا يعقل، مثلا، أن تظل آلاف الهكتارات بمنطقة الغرب ضمن الأراضي البورية رغم وجودها قرب أحد أكبر السدود بالمغرب وهو سد الوحدة.

إن الاستعمال الأمثل للموارد المائية يعني أيضا إصلاح قنوات الري،و استبدال التقنيات العتيقة التي مازالت مستعملة في هذا الميدان، وصيانتها ليس فقط لاقتصاد الماء الذي يبذر بسبب تقادم القنوات، بل كذلك للتخفيف على الفلاح الذي يؤدي ثمن كميات من المياه لاتصل إليه بالكامل. وبهذا الصدد ندعو إلى ضرورة مراجعة نظام تسعيرة الماء وفقا لكلفة الإنتاج وكلفة الضخ، ووفقا كذلك للزراعات المعنية والمعطيات المناخية.

ونود أن نشيد بقراركم بضبط مسالك التسويق لصالح الفلاح، فليس من العدل أن تحتكر شبكات التوزيع 80 في المائة من القيمة المضافة التي ينتجها الفلاح المغربي.

وإضافة إلى التدابير التي تنوون اتخاذها في هذا المجال، نقترح عليكم التفكير جديا في تصفية أنظمة التملك الجماعي للأراضي التي تعيق الاستثمار وعصرنة فلاحتنا، كما نقترح عليكم بلورة خريطة للمؤهلات الفلاحية ضمن الأراضي الصالحة للزراعة، وتوسيع مجالات الزراعات السقوية، وإقرار برنامج وطني لاستصلاح الأراضي، وتوسيع رقعة الأغراس، وهو ما يمكن أن يندرج ضمن الأشغال الشعبية الكبرى، استجابة لحاجيات الفلاحة وتنمية الشغل في العالم القروي، وضمانا للأمن الغذائي لبلادنا.. وتحضيرا للرد على التحديات التي تطرحها اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع عدد من الدول المتقدمة.

السيد الوزير الأول،

لا تكتمل مناقشتنا لتصريحكم بمجلس المستشارين دون التوقف عند مسألة الجهوية ووضعية الجماعات المحلية، ومجلسنا مكون أساسا من ممثلي هذه الجماعات.

لقد حرصتم على التأكيد على مواصلة الإصلاحات في هذا المجال، وتطوير وتوسيع اللامركزية والجهوية، انطلاقا من أشغال ملتقى الجماعات المحلية بأكادير.

إن قراركم باعتماد مخطط خماسي أول (2008 ـ 2012) في هذا النطاق، وعزمكم تحيين الميثاق الجماعي لتجاوز الصعوبات التي أفرزها تطبيق الميثاق الحالي، يؤكد وعي الحكومة بمحدودية نتائج الإصلاحات المنجزة في هذا المجال، وضرورة التقدم خطوات جديدة في السياسة الجهوية وإدارة القرب.

إن الجهوية هي اختيار استراتيجي، أساسه في تحقيق عدالة ترابية لفائدة الساكنة والمواطنين وبالخصوص في العالم القروي، و لا ينبغي أن تظل شعارا دون مضمون ملموس، وعلينا أن نتقدم إلى أمام في هذا الاختيار، لتصبح مؤسسة الجهة مؤسسة تمثيلية فعلية، بصلاحيات واسعة، وفعالية في الحياة الاقتصادية الجهوية، مع ضمان عدالة مجالية سواء بين جهات المملكة أو داخل نفس الجهة.وهنا لابد من الإشارة إلى أن بعض مظاهر المغرب النافع والمغرب غير النافع مازالت قائمة و

تظهر في الإخلال بالتوازن بين الجهات على مستوى التجهيزات الأساسية وعلى مستوى العناية بها، بحيث أن التركيز، وبالأولوية وإعادة التجهيز وتضعيفه الذي تحظى به مناطق الوسط في قطبية غير قادرة على إنعاش بقية الجهات ، في الوقت الذي بقيت فيه مناطق شاسعة بدون تجهيز في مجالات النقل وتجهيزاته من سكك حديدية وطرق مزدوجة ناهيك عن الطريق اليسار وغير ذلك من التجهيزات الأساسية المرتبطة بتقوية الإنتاج وتكثيفه والنهضة الاقتصادية كالموانئ والمطارات و غيرها.

المغرب ليس في الوسط، المغرب في عمقه، في تاريخه في تراثه، في قوة بشره.

السيد الوزير الأول،

لقد نالت المسألة الاجتماعية اهتماما كبيرا في برنامج الحكومة على عدة مستويات، ونود أن نسجل بهذا الخصوص أهمية قرار إحداث 800 مركز اجتماعي للقرب و إرساء آليات فعالة للتضامن مثل، تفعيل صندوق التكافل الأسري، وعزم الحكومة تعميم دور الأمومة وتجربة وحدات حماية الطفولة، والاهتمام بالمعاقين، ومواجهة تشغيل الأطفال عامة والخادمات بشكل خاص.

إنها تدابير تعبر عن حضور الهاجس الاجتماعي لدى حكومتكم، وسيكون من المفيد دعم هذه التدابير بالتفكير جديا بإرساء نظام حقيقي للمساعدة الاجتماعية، وإدراج كل المؤسسات المتدخلة في هذا الحقل ضمن هذا النظام، ضمانا للفعالية، وتوحيدا للموارد والإمكانيات، وإرساء آليات جديدة لتمويل هذا النظام تمويلا قارا من طرف المجتمع برمته.

لا يعقل أن يستمر عشرات الآلاف من الأطفال المغاربة في التشرد والانحراف. إنه عار علينا جميعا.

لا يعقل أن تستمر ظاهرة التسول بأرقام ضخمة، كشف عنها القطاع الحكومي المعني مؤخرا بأزيد من 250000 متشرد. ولم يعد مقبولا تشرد آلاف العجزة و عدد من أطفال الطلاق، دون دور إيواء تحمي كرامتهم، كرامة الإنسان المغربي.

ولا يعقل أن يضطر آلاف الأطفال لمغادرة الدراسة لأن ذويهم فقراء.

إنها حالات تستلزم التدخل السريع عن طريق هذا النظام الذي نقترحه، كواجب على الدولة والمجتمع، وليس مجرد فعل إحساني.

لا يسعنا إلا أن نسجل الأهمية القصوى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كفلسفة ومنهج للتنمية الاجتماعية وتفعيل قيم التضامن ومحاربة الهشاشة والإقصاء وإدماج ذوي الحاجيات الخاصة، هذه المبادرة التي لابد من مواصلة دعمها وتقويتها وتوسيعها.

تلكم كانت بعض القضايا التي ارتأينا التركيز عليها في هذه المناقشة. وإذا كنا قد أثرنا بعض الملاحظات، وتقدمنا ببعض المقترحات، فلأجل دعم العمل الحكومي، وحرصا منا على ضمان نجاح هذه التجربة الجديدة، تجربة حكومة بوزير أول سياسي وبمكونات سياسية ذات توجه اجتماعي، وهو ما يجعل مسؤوليتها أمام المجتمع مسؤولية عظمى. ونحن واثقون من توفر الإرادة السياسية للانتقال ببلادنا إلى مرحلة جديدة في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إرادة جلالة الملك، عزيمة حكومتكم، قوة و صمود الشعب المغربي للدفاع عن مصالحة و الرقي بمستواه. إنها مرجعيات و مبادئ لحكومتكم اعتمادها.

يجب أن تشخص الحكومة أمل الشعب في المستقبل، وأمله في تجربته الديمقراطية وبناء دولة عصرية قوية تضمن استمرار حلمه وتحقيق رغباته وتضمن توازنه الاجتماعي والمجالي وتماسكه القوي واندماجه في محيطه الوطني والدولي بكامل مقوماته وقدراته وتطلعاته و بالتأكيد أنتم واعون بهذا الرهان، وسنبقى مجندين معكم لتحقيقه. و شكرا لكم.

المستشار السيد أحمد الشرقاوي، رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ أوعمو، رئيس فريق التحالف الاشتراكي، الكلمة الآن للأستاذ محمد بلحسان، رئيس فريق العهد، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات و السادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد بمناسبة مناقشة التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول المحترم، المعين من طرف صاحب الجلالة نصره الله.

في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ، باسمي و باسم إخواني في الفريق، السيد الوزير الأول، والسيدات والسادة الوزراء على الثقة الغالية التي حظوا بها من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذين نتمنى لهم كامل التوفيق والنجاح حتى يكونوا عند حسن ظن عاهلنا، وفي مستوى تطلعات وانتظارات الشعب المغربي.

وقبل أن أتطرق إلى مضامين تصريحكم السيد الوزير الأول، وعرض تصورنا ومواقفنا إزاءه، أريد أن أشير إلى السياق العام الذي يندرج فيه هذا التصريح، بحيث جاء على إثر الاستحقاقات التشريعية الأخيرة التي عرفتها بلادنا يوم 7 شتنبر 2007، وهي الاستحقاقات التي كان هناك إجماع ولأول مرة حول مدى نزاهتها باعتراف سائر الفاعلين والمراقبين المحليين والدوليين، وبذلك تكون هذه الانتخابات قد حققت طفرة نوعية هامة في الحياة السياسية للبلاد.

كما جاء هذا التصريح على خلفية تعيين الوزير الأول من الحزب الذي حاز على أكبر عدد من المقاعد بمجلس النواب، وهي إشارة قوية من صاحب الجلالة حفظه الله، وتعبير عن الثقة التي يضعها في الأحزاب السياسية.

وبالنسبة لمضامين تصريح السيد الوزير الأول، يسجل فريق العهد بكل اعتزاز اعتماد الحكومة لفلسفة الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للولاية التشريعية الحالية، وارتكازها على الأولويات التي حددها، والمتمثلة في:

- توطيد استقلالية القضاء وتقوية فعاليته؛
- تأهيل منظومة التربية والتكوين؛
- سياسة فلاحية جديدة.

وبهذه المناسبة، فإننا نثمن الإيجابيات التي جاء بها التصريح الحكومي، ونسجل بإيجاب الالتزام برفع معدل نسبة النمو إلى 6% سنويا عوض 5% خلال السنوات الخمس الأخيرة، وإحداث أزيد من 250 ألف فرصة شغل سنويا لتخفيض نسبة البطالة إلى 7% في أفق 2012، وإنجاز 10 سدود كبرى و60 سدا صغيرا في أفق 2012 كذلك، وبناء 150 ألف وحدة سكنية برسم كل سنة، إلى غير ذلك من الأرقام والنسب المهمة التي التزم التصريح الحكومي بتحقيقها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا في فريق العهد، سنساند الحكومة في تطبيق كل هذه الالتزامات المرقمة والمحددة في الزمن، كما سنساندها أيضا فيما يتعلق بالالتزامات غير المرقمة، والتي جاء بها هذا التصريح كتقوية فعالية الأداء الحكومي وتطوير التفاعل مع العمل البرلماني ومتابعة سياسة الأوراش الكبرى لتوفير المزيد من فرص الشغل وتعزيز البنيات التحتية وضمان السكن والنقل والماء والكهرباء والصحة في أفق تخفيض الخصاص الذي تشكو منه هذه القطاعات.

وفي هذا الصد ، فإن فريق العهد يؤكد حرصه على متابعة محطات إنجاز هذه الالتزامات، وسيتقدم بملاحظاته وانتقاداته إذا تطلب الأمر ذلك.

وإذا كنتم - السيد الوزير الأول - قد اعتبرتم أن البرنامج الحكومي المضمن في هذا التصريح يهدف إلى تقوية المكتسبات الديمقراطية وتعزيز موقع المغرب في محيطه الجهوي والدولي، وأنه يستمد روحه وفلسفته من المشروع المجتمعي الذي يرتضيه المغاربة كافة لبناء حاضرهم واستشراف مستقبلهم في ظل القيادة النيرة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ويستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين إلى التنمية المستدامة، والمجتمع العادل والمتوازن والديمقراطية المواطنة اللازمة لكل تغيير ينشد الإصلاح والتقدم، فإننا في فريق العهد نعتبر هذا البرنامج فِعْلاً كفيلا بتحقيق كل الأهداف المسطرة إذا تم تطبيقه بالشكل المطلوب، خصوصا أنه يستند في خطوطه العريضة الرئيسية على توجيهات صاحب الجلالة الواردة في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للولاية التشريعية الحالية، والتي حدد جلالته من خلالها النقط الحساسة والمشاكل الأساسية للمجتمع المغربي التي تستدعي حلولا استعجالية، وتفرض على الحكومة الاشتغال عليها بشكل مركز واستعجالي.

وعلى هذا الأساس، فإن فريقنا يُعَبِّرُ عن تثمينه لروح هذا التصريح وما حَمِلَهُ من طموح وَاعِدٍ من أجل النهوض بالكثير من القطاعات الحيوية، وكله أمل في أن تتوفر كافة الشروط والظروف للفريق الحكومي الجديد لترجمة هذه الطموحات على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالخلاصات التي توصل إليها فريق العهد من خلال دراسته لهذا البرنامج، استنتجنا بأنه برنامج جاد في توفير أسباب الوفاء بوعوده يلتزم باحترام الثوابث والمقدسات الوطنية من إسلام وملكية

ووحدة ترابية، هذه الأخيرة التي تشكل قضية المغرب المصيرية وأبرز الأولويات التي تستدعي مزيدا من التعبئة من أجل التوصل إلى حل نهائي يحترم سيادة المملكة ووحدتها الترابية.

وبهذه المناسبة نجدد العهد وراء النهج الملكي السديد في معالجة هذا الملف ونسجل التزام الحكومة على مواصلة التعبئة من أجل الانتصار للمبادرة الملكية الرامية إلى تخويل أقاليمنا الجنوبية نظاما للحكم الذاتي في إطار الوحدة الترابية للمملكة وسيادتها الوطنية، هذه المبادرة التي لقيت الترحيب والدعم والتجاوب الواسع داخل المنتظم الدولي لدى الأقطار الشقيقة والصديقة، وفي هذا الإطار نسجل على سبيل المثال الموقف الحازم للرئيس الفرنسي، السيد نيكولا ساركوزي خلال زيارته الأخيرة لبلادنا والذي يقوم على تشجيع المبادرة المغربية.

ومن جهة أخرى فإن هذا البرنامج يرمي إلى تقوية وتطوير قيم المواطنة وتدعيم حسن الانتماء إلى الوطن، وتثبيت حقوق الإنسان وتوسيع الحريات، وكذا ترسيخ سياسة ثقافية متشبعة بالهوية المغربية في كافة أبعادها العربية والأمازيغية.

السيد الرئيس،

إذا كان البرنامج الحكومي قد تطرق إلى كل المادين، والتزم بتحقيق الإصلاح المنشود فيها، كإصلاح الإدارة والأمن ودعم اللامركزية واللا تمركز والجهوية، ومحاربة الرشوة وتخليق الحياة العامة، والتشغيل والبنيات التحتية الأساسية والماء والطاقة والبيئة والسكن والاستثمار والتصدير والسياسة الجبائية، والقطاع المعدني والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية والصحة والاتصال...إلخ. فإننا في فريق العهد نثمن كل ما جاء في التصريح بخصوص هذه القطاعات، إلا أننا نريد من السيد الوزير الأول أن يتبنى برامج استعجالية في القطاعات التي اعتبرها صاحب الجلالة حفظه الله أسبقيات ملحة هي قطاع العدل، والتربية، والتكوين ثم الفلاحة.

بالنسبة لقطاع العدل:

فقد أكد التصريح الحكومي على أن القضاء يندرج في صلب الخيارات الإستراتجية التي ترتكز عليها بلادنا لربح رهان التطور والتقدم، والتزم بمباشرة إصلاحات مستعجلة للمؤسسة القضائية في اتجاه تعزيز استقلالها، وتقوية فعاليتها، بهدف ترسيخ ثقة المواطنين والشركاء الأجانب في عَدَالَتِنَا.

وفي هذا الإطار نعتقد في فريق العهد أنه لإصلاح القضاء في بلادنا لابد من الرفع من مستوى عمل الإدارة القضائية، وكذا الارتقاء بالظروف المادية واللوجستيكية للأشغال، فضلا عن الإصلاح التشريعي بهدف جعل القوانين تساير وثيرة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المغرب في ظل ضرورة التأثر بعولمة النظام القضائي في عالم يكرس الانفتاح بشكل متزايد يوما بعد آخر.

وبالتالي فإننا نعتبر أن محددات إصلاح المنظومة القضائية تقوم على المرتكزات التالية:

1- ضمان استقلالية القضاء من خلال تقوية أسس بناء مجتمع ديمقراطي قائم على فكرة القضاء كسلطة مستقلة؛

2- ضمان النزاهة والحياد عبر دعم شفافية تسيير المحاكم وتقوية التخليق القضائي من خلال سن مدونة أخلاقيات القضاء لترجمة الالتزام المهني والشخصي؛

3- ضمان الكفاءة من خلال التطوير النوعي للتكوين والتكوين المستمر؛

4- ضمان الفعالية عبر التنصيص صراحة على سقف زمني معين للبت في القضايا، وتقوية وتنظيم مؤسسة قاضي التنفيذ.

أما بالنسبة لقطاع التربية والتكوين الذي يشكل رهانا حيويا وأبرز الأوليات التي ينبغي العمل على الاهتمام بها، والذي يشكل كذلك محط عناية واهتمام ملكي بالغ تجلى من خلال الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في ندوة "المدرسة والسلوك المدني" التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم في شهر ماي الماضي، ومن خلال خطاب العرش الأخير، ثم من خلال الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية، فقد التزمت الحكومة من خلال هذا التصريح بإعداد برنامج استعجالي يهدف إلى الرفع من وثيرة الإنجاز في بعض المجالات كترسيخ الجهوية، وتفعيل مدرسة الجودة، وتعميق انخراط الفاعلين والجماعات المحلية والمقاولات، وسطرت مجموعة من الأهداف كتعميم التعليم الأولي، وتفعيل قانون الإلزامية، ومواصلة الإعتناء بالتمدرس في العالم القروي والتخفيض من حدة الاكتظاظ، والحد من الهذر، ودعم سياسة القرب وتعزيز آليات تدبير المؤسسات المدرسية والجامعية وآليات تتبع وتقويم أدائها.. إلى غير ذلك من الأهداف المهمة التي بتحقيقها يكون قطاع التربية والتكوين قد خطى خطوات مهمة إلى الأمام على درب الإصلاح والتحديث والعصرنة.

وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة الإسراع بتطبيق التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالتفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يشكل منظومة إصلاحية تضم مجموعة من المكونات والآليات والمعايير الصالحة لتغيير نظامنا التعليمي والتربوي وتجديده على جميع الأصعدة والمستويات.

وفي هذا الإطار، نعتقد في فريقنا أنه لإصلاح منظومة التربية والتكوين لابد من خلق تلاؤم أكبر بين النظام التربوي والمحيط السوسيو-اقتصادي، ومحاربة التبذير وترشيد النفقات والتحكم في الإنفاق بانتهاج الشفافية والمحاسبة، ولابد كذلك من العمل على حماية المدرسة العمومية من أجل ضمان أهداف التعميم والإلزامية والحد من الهدر .. إلى غير ذلك من الأهداف التي جاءت في هذا التصريح .

ومن جانبنا فإننا نطالب كذلك بالتفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خصوصا بعض المقتضيات التي لازالت لم تطبق منه إلى يومنا هذا، كالعمل بنظام الوحدات المجزوءة على مستوى التعليم الأساسي، هذا النظام الذي يمكن أن يوفر عددا كبيرا من الأطر التربوية يسد النقص الحاصل في هذا المجال، كما يمكنه كذلك أن يسد النقص الحاصل في عدد الحجرات الدراسية، وبالتالي يمكنه أن يحل مجموعة من المشاكل كالاكتظاظ وندرة الأطر التربوية وقلة البنايات المدرسية دون أن يكلف ميزانية الدولة أي شيء.

السيد الرئيس،

يعتبر القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتباره قطاعا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير سبل العيش الكريم لشريحة عريضة من المواطنين.

إلا أننا في فريق العهد نرى أن القطاع وعلى أهميته لازال يعاني من مجموعة من المعوقات أبرزها ظاهرة الجفاف الذي أصبح بنيويا خاصة ببعض المناطق وهو ما يشكل انعكاسا سلبيا على المحصول الفلاحي وتربية المواشي والمخزون المائي وكذا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين خاصة بالنسبة للصغار منهم والذين تراكمت عليهم الديون المستحقة لمؤسسة القرض الفلاحي وهو ما يشكل عبئا إضافيا عليهم.

وقد جاء التصريح الحكومي بتصورات جديدة من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي يعرفها القطاع عن طريق تبني سياسة فلاحية جديدة لتطوير القطاع وإنعاش العالم القروي بصفة عامة.

وفي هذا الإطار فإننا نرى ضرورة الإسراع بتأهيل القطاع الفلاحي ببلادنا لمواجهة الإكراهات التي يفرضها تحرير التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع العديد من الدول. وهكذا تجدر الإشارة إلى ضرورة بدل محاولات جادة لإعادة التوازن للقطاع الفلاحي من خلال بذل الجهود لتنمية المناطق القروية والنهوض بالعالم القروي بغية تحقيق الأهداف الشمولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بلادنا.

كما نرى ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي الفلاحي للاستفادة من التكونولوجيا المتطورة في هذا المجال من أجل الرفع من المردودية، وخلق جو ملائم للاستثمار بالنسبة للفلاحين خاصة الصغار منهم عن طريق تسهيل حصولهم على التمويلات اللازمة وتمكينهم من قروض ميسرة ودعم مادي ومعنوي لتشجيعهم على مواصلة الإنتاج وتحديث الأساليب الزراعية وتنويع منتجاتهم الفلاحية.

كما يتعين في نظرنا بذل المزيد من المجهودات من أجل تحسين انتاجية القطيع الحيواني للرفع من مردوديته وكذا تكثيف برامج الصحة الحيوانية لمحاربة الأمراض التي يتعرض لها القطيع وخاصة منها الأمراض المعدية والأمراض التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان.

السيد الرئيس،

إذا كان التصريح الحكومي قد أكد على ضرورة احترام روح وميثاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود في هذا المجال وفق مقاربة تشاركية مندمجة باعتبار المبادرة ورشا متجددا يجب تسريع وتيرته وتقوية برامجه، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال محاربة الفقر والإقصاء عبر تبني سياسات عمومية مندمجة للتأهيل الاجتماعي.

فلقد أراد صاحب الجلالة نصره الله لهذه المبادرة أن تضع العنصر البشري في جوهر مجهود التنمية الاجتماعية، ولذلك يجب تكثيف جهود الجميع من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في العناية بفئات السكان ذوي الحاجات الخاصة، أو الذين يعيشون أوضاعا اقتصادية واجتماعية خاصة، إدماج الفئات المهمشة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحفظ كرامة الإنسان ويعزز متانة النسيج المجتمعي، وذلك بالاستناد إلى مقاربة شمولية مندمجة ومستدامة من أجل التصدي لكافة مظاهر الخصاص الاجتماعي وتدارك العجز الذي مازال يطال بعض المجالات الاجتماعية.

وفي هذا المجال نسجل إشارة التصريح إلى ضرورة الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك من خلال دعم صندوق المقاصة بتخصيص غلاف مالي بلغ 19 مليار درهم.

وفي هذا الإطار يعتبر التشغيل أولوية وطنية وقاطرة للتنمية نظرا للدور الكبير الذي يقوم به في تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين وفي المحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن النهوض بقطاع التشغيل والتخفيض من حدة البطالة رهين في اعتقادنا أولا بتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، وكذا تدعيم وتحفيز الاستثمار وخلق جو ملائم له عن طريق تبسيط المساطر واعتماد الشفافية داخل الإدارة، إضافة إلى تأهيل القدرة التنافسية للمقاولة المغربية.

وفي هذا الصدد، نثمن التزام الحكومة في هذا التصريح بإحداث 250 ألف فرصة شغل سنويا، كما نثمن الإجراءات التحفيزية الجبائية التي يتوقع سنها لفائدة المقاولات.

ولا يمكننا الحديث عن الجانب الاجتماعي دون الحديث عن القطاع الصحي الذي يعتبر ذا أهمية كبرى خاصة وأنه يعكس الوجه الحقيقي لمدى تقدم المجتمعات والشعوب.

وفي هذا المجال نسجل التزام التصريح الحكومي بتحسين مؤشرات قطاع الصحة بصفة عامة، ووضع كل الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بإصلاح المنظومة الصحية والارتقاء بها، وبوضع استراتيجية واضحة المعالم يكون هدفها جعل المواطن الذي يتوجه إلى المؤسسات الصحية محل عناية واهتمام وحسن استقبال.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز الشبكة الاستشفائية الجامعية وإيجاد حلول عاجلة للمشاكل العديدة التي تؤثر بشكل مباشر على المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود، والذي يعانون من أمراض مزمنة تقتضي المداومة على العلاج، ويقطعون مسافات طويلة لهذا الغرض، وأخص بالذكر هنا مرضى السرطان ومرضى القصور الكلوي.

كما نؤكد على ضرورة التفعيل التام لمدونة التغطية الصحية الأساسية التي تعتبر بحق إنجازا هاما في المجال الاجتماعي بالنظر إلى الفئات الاجتماعية المستهدفة.

كانت تلك، بعض تصورات وملاحظات واقتراحات فريق العهد بخصوص البرنامج الذي قدمتموه – السيد الوزير الأول – والذي جاء بمقتضيات إيجابية عديدة، وبأرقام ونسب واعدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة لبلادنا والرقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة.

ولذلك فإننا نعتبره برنامجا طموحا وقابلا للتنفيذ، ونتمنى في فريقنا أن تتحقق الظروف المواتية لتمويله وفق ما سيتم التخطيط له خلال القوانين المالية القادمة.

واعتبارا لكون الحكومة الحالية تشكل امتدادا لسابقتها، ولكون التصريح الذي نناقشه اليوم يعد استمرارية لسياسة الحكومة السابقة خصوصا على مستوى الأوراش الكبرى، فإننا في فريق العهد سنساند هذه الحكومة من أجل تطبيق البرنامج الذي جاءت به في إيجابياته، وسنظل كما كنا نمارس النقد البناء بهدف إنجاح العمل الحكومي لا بهدف عرقلته.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نعبر عن دعمنا لهذا التصريح انطلاقا من موقعنا في مساندة الحكومة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. و شكرا.

المستشار السيد أحمد الشرقاوي، رئيس الجلسة:

شكرا للسيد محمد بلحسان باسم فريق العهد.

أعطي الكلمة الآن باسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية، للسيد ادريس العلوي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكراالسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

جناب السيد الوزير الأول المحترم،

جناب السيدات و السادة الوزراء المحترمين،

الزملاء المستشارين المحترمين،

أتشرف أن آخذ الكلمة أمام مجلسكم الموقر باسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسنا يوم الخميس 25 أكتوبر طبقا لأحكام دستور المملكة.

وقبل التطرق إلى أهم المحاور التي نراها تستأثر باهتمامنا من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،أهنئ السيد الوزير الأول على الثقة التي حظي بها من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و دلك بتعيينه رئيسا لحكومة جلالته في الولاية التشريعية

الجديدة، و كذا تمنياتي تذهب إلى أعضاء الحكومة كافة و أتمنى لهم التوفيق في المهام الموكولة لهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

مداخلة الحركة الديمقراطية الاجتماعية تتمحور حول خمس مواضيع، اعتبرها السادة المستشارون في الفريق أساسية، أصوغها كالتالي، نيابة عنهم:

المحور الأول: محطة 7 شتنبر 2007:

لعل السادة المستشارين والرأي العام الوطني تابع معنا، وعاش محطات الانتخابات التشريعية ليوم 7 شتنبر 2007 التي نتج عنها التشكيلة الحكومية الجديدة، بايجابياتها وسلبياتها وكم كنا تواقين وآملين أن تكون هذه التجربة الانتخابية أحسن من سابقاتها، لما أحيطت به من مجهودات وتدابير مادية ومعنوية، وإصلاحات قانونية، بدءا بقانون الأحزاب السياسية، و وصولا إلى التعديلات التي أدخلت على مدونة الانتخابات ، إلا أن النتائج خيبت آمالنا، وكان من أبرز هذه النتائج العزوف المهول الذي عرفته صناديق الاقتراع ونسبة المشاركة التي لم تتجاوز37% إضافة إلى الأوراق الملغاة التي ناهزت المليون.

وأول ملاحظة سجلناها في التصريح الحكومي هو المرور السريع لكل الجوانب والأسباب والتراكمات، التي جعلت المواطنين يفقدون الثقة في مؤسساتهم وعدم التطرق إلى هذه الآفة الخطيرة التي لم يسبق للمغرب أن عرف مداها، يعد تقصيرا من طرف الحكومة لأننا مقبلون على محطات انتخابية جديدة، و لما لأهمية مشاركة المواطنين و بما لها من وقع على التجربة الديمقراطية المغربية.

كنا نأمل أن يخصص التصريح الحكومي حيزا هاما لهذه الظاهرة الشاذة وإمكانية علاجها و تعلن عن الإجراءات والتدابير العملية التي برمجتها الحكومة لمواجهة الآثار السلبية على العمليات الانتخابية لإصلاح الاعوجاجات والتراكمات السلبية، و هذا لم يحصل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

المحور الثاني: الثوابت الوطنية:

إن ما جاء في التصريح الحكومي فيما يهم انتظارات المواطنين، و التي جاءت في خطاب جلالة الملك عند افتتاح الدورة التشريعية الحالية التي حددها جلالته في العيش الكريم، الذي قوامه وطن موحد، أمن و استقرار، تعليم جيد، تربية صالحة، شغل منتج، اقتصاد تنافسي، سكن لائق، تغطية صحية، إدارة فعالة و نزيهة، قضاء عادل و مستقل، كرامة موفورة و مواطنة كاملة، حقوق و واجبات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية منذ تأسيس هيأتنا، ونحن نتحمل مسؤوليتنا السياسية البناءة بروح وطنية عالية، هدفنا الأسمى خدمة الصالح العام والدفاع عن التوابث الوطنية والمقدسات العليا للبلاد والوحدة الوطنية والترابية والديمقراطية الاجتماعية، تلك التوابث والمقدسات التي هي محط إجماع وطني، وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس محمد السادس نصره الله، كما أكد عليها حفظه الله في خطاب عيد العرش المجيد يوم 30 يوليوز الماضي.

السيد الرئيس،

انطلاقا من مبادئنا وأهدافنا، لا يمكننا في هذه المناسبة إلا أن نثمن ما جاء في التصريح الحكومي بخصوص وحدتنا الترابية ومواصلة التعبئة من أجل الانتصار للمبادرة الملكية الحكيمة، الرامية إلى تخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا في إطار الوحدة الترابية للمملكة وسيادتها الوطنية.

ونغتنم هذه المناسبة، لنشيد بالمقاربة الملكية السديدة التي لقيت الترحيب والتجاوب الواسع داخل المنتظم الدولي ولدى الأقطار الشقيقة والصديقة، نظرا لمصداقيتها ولجديتها في ترجيح الحل التفاوضي السياسي والتعجيل بالحسم النهائي لهذا النزاع المفتعل.

ونوجه هذا النداء – مرة أخرى– إلى الإخوة الأشقاء الجزائريين أحزابا وحكاما من أجل انتهاز هذه الفرصة التاريخية لتغليب روح الأخوة وحسن الجوار والانخراط الجدي في هذا المسلسل واستكمال بناء صرح المغرب العربي الكبير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين المحترمين،

المحور الثالث: المفارقة بين التصريح الحكومي و البرنامج الانتخابي:

عندما نريد مناقشة التصريح الحكومي في عمقه وإجاباته على انتظارات المواطنين و الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أكد عليها صاحب الجلالة في خطابه، عند افتتاح البرلمان الحالي، نجد أن هذا البرنامج من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لم يعكس التزامات البرامج الانتخابية والوعود التي قطعها الحزبان الرئيسيان في الحكومة مع المواطنين إبان الحملة الانتخابية، وسنكتفي بالإشارة إلى أن أهم القطاعات التي تهم عيش المواطنين وتمس في الصميم قدرتهم الشرائية نجد حسب الوقت المخصص لنا أن حزب الاستقلال أكد في برنامجه الانتخابي بالنسبة للأجور على اعتماد كافة التدابير التي تقرن بين إجراء ارتفاع الأسعار بالزيادة في الأجور، والمحافظة على المستوى العام للأسعار في حدود 2 % ،وكذا الارتكاز على التخفيضات والخصوم الضريبية للرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، فمثلا تخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة بنقطتين من **20%** إلى **18%** يوفر للمستهلك المتوسط حوالي **2400** درهم في السنة،مع إحداث نظام للتعويض عن البطالة بالنسبة للمستخدمين ضحايا التسريح الاقتصادي.

كما نجد في برنامج الاتحاد الاشتراكي الانتخابي التأكيد على إصلاح شبكة الأجور وتركيبتها في الوظيفة العمومية وفي مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في اتجاه التحفيز على الأداء والتقليل من حدة الفوارق بين الأجور الدنيا والأجور العليا، وكذا مراجعة الضريبة على الدخل المفروضة على المداخيل الأقل من **4000** درهم قصد الرفع من القدرات الادخارية والاستهلاكية.

هذه باختصار أهم الإشارات الواردة في البرامج الانتخابية.

غير أن التصريح الحكومي في هذا الإطار فنجده يتحدث على أن الحكومة ستخصص غلافا ماليا يقارب 19 مليار درهم في مشروع قانون المالية لسنة 2008، لدعم المواد الأساسية والتغطية، وذلك لتدعيم القدرة الشرائية للمواطنين والحد من الانعكاسات السلبية لتقلبات الأسعار الدولية.

كما تحدث التصريح عن تحسين القدرة الشرائية المواطنين، بوضع جملة من التدابير منها تدبير عقلاني للمقاصة والتخفيض التدريجي للضريبة على القيمة المضافة للوصول إلى 18% كسعر أقصى وإعادة تقييم الأجور الصغرى في القطاعين العام والخاص، مع مواصلة تخفيض الضريبة على الدخل، ومواصلة مسلسل إصلاح أنظمة التقاعد، كما ستحرص الحكومة على تقوية برامج محاربة الهشاشة الاجتماعية، وتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة بإحداث **800** مركز اجتماعي للقرب، ومعالجة بعض الظواهر كالهذر المدرسي دون الحديث عن الهذر الجامعي.

كل هذا مطلوب، السيد الوزير الأول، لكنه وحده، في نظرنا، لا يكفي ما لم ينشط الاقتصاد الوطني و ما لم يخلق التنمية الاقتصادية المنشودة، و ما لم يشجع الاستثمار الداخلي و الخارجي، و ما لم ترجع الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين، و هده في نظرنا شروط أساسية، لم يتطرق إليها التصريح الحكومي بما فيه الكفاية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي المستشارين،

المحور الرابع: البطالة و فرص الشغل المتاحة:

أما الحديث عن أزمة التشغيل والبطالة، فكما تعلمون، سبق لأحزاب الأغلبية في حملاتها الانتخابية وبرامجها أن تحدثت عن أزيد من مليون منصب شغل إضافي خلال الخمس سنوات المقبلة، ومنها من تحدث عن مليوني منصب شغل إلى حدود 2012 [الاتحاد الاشتراكي] وغيرها من الأرقام، إلا أن التصريح الحكومي عدل من التضخم في الأرقام وتحدث عن إحداث 250 ألف فرصة شغل حتى تنخفض نسبة البطالة إلى نسبة 7% على المستوى الوطني في أفق 2012 ،والعمل على الاستمرار في مواصلة تنفيذ التدابير المعتمدة خلال الأيام الدراسية "مبادرات التشغيل" والخاصة ببرامج "إدماج" و"تأهيل" و " مقاولتي".

كما تحدث التصريح على تخصيص جزء من المناصب المعتمدة في الميزانية العامة للدولة تسييرا لولوجهم مختلف أسلاك الوظيفة العمومية، كمقاربة إدارية وتضامنية وتفصيلية كي يستفيد أكبر عدد في إطارها، وذلك من خلال 16 ألف منصب شغل التي ستحدث في ميزانية 2008. و هدا، في نظرنا كذلك، ضئيل جدا، إدا جعلنا نصب أعيننا الخصاص في المستشفيات، في قطاع التعليم، في خدمات الأمن الوطني، في الإدارات العمومية.

السيد الرئيس،

المحور الخامس: أهداف بعيدة المنال:

لا أقول "مستحيلة"، و لكن بعيدة المنال، كيف ذلك ؟

بصفة عامة نجد هذا البرنامج يفتقر للأرقام المدققة وبدون أهداف مضبوطة، و لم يحدد مصادر تمويل ما تم الإعلان عنه، بل أكثر من ذلك رغم استناده على الخطب الملكية ، لم نجد فيه سوى الأوراش الكبرى المعلن عنها سابقا، كالطريق السيار والقطار المكوكي **T.G.V** والمشاريع الإسكانية المتبقاة من برامج الحكومة السابقة... أما التناقضات فهي مسجلة على أكثر من مستوى، إذ كيف السبيل للوصول إلى نسبة 6% للنمو الاقتصادي سنويا في الوقت الذي تم الاعتماد فيه على المشاريع الكبرى وعلى الرأسمال الخارجي، وتناسى الرأسمال الداخلي الذي يخلق استثمار القرب ويجعل نسبة النمو ترتفع، ويوفر المواطن فرص الشغل، مما يجعل المواطنين يقون على إيقاع الوعود الانتخابية وبرامج الحكومة التي ستأتي أو لا تأتي، مما يجعلهم يفقدون ثقتهم بالأحزاب و المؤسسات و يقاطعون صناديق الاقتراع كما وقع في 7 شتنبر 2007.

في نظرنا نرى أن الوصول إلى نسبة **6%** يعتمد بالدرجة الأولى على كيفية التعامل مع الرأسمال المغربي حتى تعاد له الثقة، والعامل الثاني هو وضع إستراتيجية جديدة لتطوير بعض القطاعات الواردة في التصريح الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزاء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في الختام، إن مداخلتنا هذه تنطلق من موقعنا في المعارضة البناءة، إذ نعلن أننا سنقر و نأخذ بالتصريح الحكومي كل ما من شأنه أن يعطي دفعة قوية للأوراش الكبرى للمملكة والإصلاحات الأساسية، وعلى رأسها التعليم والقضاء والقوانين الانتخابية التي تراعى فيها الخصوصيات المغربية وطريقة الاقتراع و دسترة "الأمازيغية"، وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بصفة أخرى، حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية لا يعارض من أجل المعارضة. إننا سنقر بكل الأمور التي هي في صالح الطبقات الشعبية و كل ما يعزز من قدرتها الشرائية، كل ما يعزز الخدمات الاجتماعية و الصحية، وسنقر كذلك كل ما من شأنه أن يخدم اقتصاد وطننا، و سنكون معارضين معارضة لا هوادة فيها لكل ما نراه ينهك كاهل المواطنين و يضعف قدرتهم الشرائية و كل ما يرجع المواطنين إلى إلغاء المكاسب الاجتماعية و الاقتصادية على ضآلتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هكذا نرى، في الحركة الديمقراطية الاجتماعية، ممارسة الشأن البرلماني و التعامل مع الحكومة في ممارسة مهامها، منسقين في ذلك الموقف مع حلفائنا في الحركة الشعبية في كلا المجلسين، خدمة لوطننا و خدمة لشعبنا و "إن يعل م الله في قلوبكم خيرا، يوتيكم خيرا". و السلام عليكم و رحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد مولاي ادريس العلوي، عن الحركة الديمقراطية الاجتماعية، أعطي الكلمة للأستاذ العلمي لهوير، باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد خليد العلمي لهوير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة و السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

بغيت قبل ما نبدا مناقشة التصريح الحكومي، لابد من إبداء ملاحظة عندها عمق، وربما غادي نرجع لها في المداخلة باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ربما شيء إيجابي أن تنقل هده الجلسة عبر وسائل الإعلام إلى الشعب المغربي، باش يطلع المواطن المغربي على النقاش، إما من خلال تدخل السيد الوزير الأول في تقديم التصريح الحكومي أو من خلال مداخلات الفرق التي تمثل الأحزاب السياسية و المجموعات النقابية.

قلت هذا إيجابي، و خصنا نطوروه، لأنه لا التصريح الحكومي و لا القانون المالي و لا أهم القضايا اللي كنشكل انشغال أساسي بالنسبة لمستقبل بلادنا، خصها تكون مسألة عمومية و إشراك المواطن في النقاش، للأسف، ليس فقط نقل هده الجلسات، و لكن كان مفروض

أنه من بعد التصريح الحكومي، تكون فضاءات ديال النقاش العمومي بإشراك المواطنين و المفكرين و الفاعلين..، لأن هناك حلقات مفقودة. للأسف، نحن و أنتم، أنا كنشوف الحضور، لا ديال أعضاء الحكومة.. لأن ليس السيد الوزير الأول لوحده معني بالتصريح الحكومي، هو قدم التصريح باسم الحكومة. ولسنا أيضا، كبرلمانيين، ممثلي الأمة، أن يكون الحضور بهاد.. بعض المواطنين الذين قد.. علما أنه كنعرفو الحقيقة، الدين سيتابعون هده الجلسة أو الجلسة اللي كانت من قبل، ربما غيكون استنتاج ديال الموقف السابق، سأرجع إليه فيما بعد.

كانت ملاحظة أخرى، سأتركها إلى مناسبة أخرى، تتعلق بالأساس بمجلسنا و بمكوناته و بالحديث الذي راج حول مجلس المستشارين، علما أنه جلالة الملك، في افتتاح الدورة التشريعية الحالية، أكد على ضرورة التكامل و التعاون الانسجام و حسن الأداء بالمجلسين. هناك برلمان واحد، و لكن مجلسين و مكونات.. يعني..حتى الحكامة الجيدة تقتضي تمثيلية كل شرائح المجتمع داخل المؤسسات.

السيد الوزير الأول،

كنتدخل الآن لمناقشة مضمون التصريح الحكومي في لحظة وطنية مركبة و معقدة بإكراهاتها و متطلباتها وعمق قضاياها ومشاكلها والتي تتطلب اليوم، من الجميع دولة ومجتمعا المراجعة الشاملة للذات الوطنية، بغاية تعبئة كل الإمكانات والطاقات وتوفير كافة الشروط لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية المطروحة على بلادنا.

ولقد كان من المأمول أن تشكل انتخابات 7 شتنبر 2007، المنطلق السياسي القوي لانطلاقة تاريخية قوية مأمولة لبلادنا بغاية التوجه إلى المستقبل بأفق وطني واضح ورؤية سياسية تزيح الضبابية والغموض الذي طبع ويطبع المرحلة، وتعيد الثقة للشعب المغربي في الانتخابات وما ينبثق عنها من مؤسسات ذات مصداقية، وحكومة قوية منسجمة تمتلك القدرة على صناعة اللحظة التاريخية المرجوة بالإقدام على الإصلاح الشامل الحقيقي لأوضاع بلادنا.

لكن مع كامل الأسف، أن ما جرى وحدث يوم 7 شتنبر 2007 من إفساد شامل بسبب التدخل القوي للوبيات المالية والحياد السلبي لأجهزة الدولة، وهي المحطة التي تميزت برد فعل شعبي قوي، تمثل في (العزوف الشامل) ونسبة المشاركة التي لا تتعدى 20%، وهو ما يفرض علينا شئنا أم أبينا أن نتأمل عمقها السياسي وأن نحلل بوعي أسبابها ونتوقع النتائج التي يمكن أن تترتب عنها ولعل من بين الأسباب هو فقدان الثقة في العمل السياسي ببلادنا وفي العلميات الانتخابية وضعف مصداقية المؤسسات المنبثقة عنها.

إنه الموقف الرافض والغاضب من المسلسلات الانتخابية باعتبارها تكرس الفساد السياسي والتلاعب بالإدارة الشعبية، ذلك أن نسبة المشاركة لا تمثل سوى 20 % تؤكد أن هذه الانتخابات في حاجة إلى إعادة إجرائها لأنها لا تمثل إرادة عموم المواطنين و لا تعبر عن إرادة الأمة، وفي هذا السياق يمكن أن نسجل بعض الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: وهي المتمثلة في الارتباك السياسي والبؤس الفكري الحاصل في الحقل السياسي لدى أغلب الفاعلين.

الملاحظة الثانية: وهي هشاشة الحكومة الحالية وضعف انسجامها وتركيبتها وعدد وزرائها. و هدا سيكون ثقلا أيضا، لأن لا العدد لا يمكن أن يفضي إلى النجاعة، بل سيكون ثقلا السيد الوزير الأول.

الحكومة لا تمتلك تصورا شاملا لإصلاح شامل لأوضاع البلاد. ذلك أن التصريح الحكومي الذي تقدم السيد الوزير الأول لا يرقى إلى مستوى برنامج عمل حكومي، ولا يجيب على الانتظارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشعب المغربي، ولا يجيب أيضا على أهم المعضلات والتحديات المطروحة على المغرب في كافة المجالات التي تهم حياتنا الوطنية باعتباره غيب الكثير من حقائق الوضع الوطني الراهن، ولم يستوعب عمق ودلالات وقوة انتخابات 7 شتنبر 2007، ولم يتعرض لطبيعة المناخ الاجتماعي الذي يعرف توترات واحتجاجات مقلقة، ولم ينطلق من حجم الملفات والقضايا الكبرى التي تعرفها البلاد.

إنه تصريح مطبوع بالعموميات والشعارات والنوايا ليس له قيمة وثوقية ويفتقر إلى مقومات ومواصفات البرنامج الحكومي القابل للإنجاز العملي في الزمن، ويفتقد إلى تحديد آليات وأدوات التنفيذ، ويغيب مصادر التمويل وطرائق الإنجاز، علاوة على أنه لم يحدد الأولويات وفق الحاجات الأساسية لعموم المواطنين، ولم يأت أيضا بأجوبة مطمئنة للأسئلة العميقة المطروحة على المغرب، ولم يطرح المسألة الاجتماعية في شموليتها وبكل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية.

كما غيب التصريح ملفات الفساد، الفساد الذي عم معظم القطاعات والمؤسسات، من فساد مالي وإداري وأخلاقي وانتخابي وسياسي، على اعتبار أن الفساد اليوم في المغرب يشكل معوقا مركزيا أمام كل تنمية شاملة مأمولة.

وفي هذا السياق العام، نسائلكم السيد الوزير الأول، هل المغرب فعلا يعيش اليوم مرحلة الإصلاح الشامل؟ بعيدا عن كل الشعارات والخطابات التي أنهكت المغاربة وأرهقتهم وأفقدتهم الثقة في المؤسسات، ودفعتهم بالتالي إلى العزوف الشامل في الانتخابات الأخيرة. لذلك فإن المغاربة اليوم ينتظرون أجوبة عملية عن معضلاتهم، ومعالجة حقيقية لمشاكلهم، واستجابة فعلية لمطالبهم الملحة. وفي هذا السياق، فإننا ننبه إلى خطورة التوترات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع نتيجة الزيادات في الأسعار والمضاربات والخصاص المهول للعديد من الحاجيات والخدمات من ماء ومستوصفات و غيرها، وما يمكن أن ينتج عنها من انفلاتات قد تؤدي إلى المجهول. إن الوضع في حاجة إلى اتخاذ مبادرات قوية، وقرارات وطنية شجاعة، بغاية تطويق المشاكل الاجتماعية وصياغة إستراتيجية عمل لمواجهة الوضع بالإرادة الوطنية والديمقراطية المطلوبة.

السيد الوزير الأول،

إن إعادة تكرار نفس التجارب السابقة لن يفيدنا كمغاربة في شيء، واعتماد نفس المقاربات في تدبير الشأن العام لم يعد مجديا من هنا، يجب وضع قطيعة فعلية مع كل التوجهات السياسية والمقاربات الاقتصادية والاجتماعية التي أوصلت البلاد إلى ما نعيشه اليوم من وضع مقلق.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر أن الأمن الحقيقي هو الأمن الشامل، الأمن الاجتماعي والأمن الصحي والتربوي والثقافي والإنساني و،بطبيعة الحال،الأمن الترابي، إن الأمر يتعلق في نهاية المطاف في أن يتسع المغرب لعموم المغاربة جميعا تتحقق فيه المواطنة الكاملة بالعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية والديمقراطية، فلم يعد المغرب يحتمل الترقيعات السياسية والحلول الجزئية، بل هو في حاجة إلى مراجعة شاملة لتصوراتنا العملية لمواجهة قضايانا و الإكراهات المطروحة علينا.

السيد الرئيس،

إن الوضع الذي يعيشه المغرب اليوم في سياق العولمة الظالمة يضعه في مفترق الطرق، ويضع الجميع أمام مسؤولياته الوطنية والتاريخية بغاية البحث عن السبيل الأنجع والطريق الأسلم بما يوفر شروط التعبئة الوطنية الشاملة والاستثنائية برؤية جديدة ومتجددة وبإرادة وطنية صلبة وقوية لمواجهة هذا الوضع، ولكي يحتل موقعه التاريخي الطبيعي جهويا وعربيا وإفريقيا وعالميا، وفي هذا السياق فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد على :

1- صيانة وتحصين الوحدة الوطنية: بكل أبعادها الترابية والثقافية، وذلك بمواجهة كل مخططات ومناورات خصوم وحدتنا الترابية الذين يوظفون كل إمكانياتهم المادية والديبلوماسية البترولية، لعرقلة مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب والذي عرف استجابة واسعة من طرف المنتظم الدولي باعتباره مقترحا قويا ومتقدما لفض النزاع المفتعل وصيانة الوحدة الترابية للمغرب.

إنه الانشغال الوطني الأول الذي ينبغي أن يظل على جدول أعمالنا جميعا باعتباره يشكل عمق وجودنا الوطني والتاريخي والحضاري.

وهذا الأمر الذي يتطلب تقوية الجبهة الداخلية وتطوير تماسكها كمرتكز وطني أساسي في تفنيد أطروحات الخصم والتمسك بكل ترابنا في أقاليمنا الصحراوية ونعبر عن استعدادنا في الصفوف الأمامية كطبقة عاملة واحتياط اجتماعي للدفاع عن وحدتنا الوطنية

وفي نفس السياق، فإننا ندعو إلى العمل على تحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

2- المعالجة الحقيقية للمسألة الاجتماعية: وفي هذا السياق نؤكد أن التصريح الحكومي أتى بوعود وخطاب عام دون أن ينفذ إلى عمق المسألة واقتراح السبل العملية لمعالجتها.

وهنا نتسائل :

- ما هي حقيقة الوضع التعليمي في المغرب؟
- ما هي حقيقة الوضع الصحي في المغرب؟
- ما هي حقيقة البطالة والفقر؟
- ما هي حقيقة الوضع في العالم القروي الزراعي والفلاحي؟
- ما هي حقيقة الوضع الاقتصادي في المغرب؟
- ما هي حقيقة وضع الإدارة والقضاء في المغرب؟

إن التصريح الحكومي لم يشخص حقيقة الوضع الاجتماعي في المغرب، و لم يقدم بدائل عملية لمواجهة هذا الوضع.

فبخصوص واقع التعليم والتربية الذي يعيش تدهورا شاملا وتراجعا كليا، سواء تعلق الأمر بالخصاص المهول في هيئة التدريس، أو في البنيات التحتية، أو في ظروف ووسائل العمل أو في المناهج والبرامج ومعضلة اللغات والهذر المدرسي وضعف المنح وعدم توفير كل الشروط المادية والاجتماعية للتحصيل الدراسي بالنسبة للتلاميذ، فإننا نؤكد بأن المغرب أنتج ما يكفي من الخطابات المتعلقة بالإلزامية والتعميم والإصلاح منذ الاستقلال إلى اليوم، والحال أن بلادنا نصف سكانها

أميون، وأغلب متخرجيها عاطلون، وهو ما يجعلنا نشك في كل خطاب لا يقدم الحلول الواقعية لمعضلات التعليم والتربية في بلادنا، من هنا فإننا ننبه إلى دور الدولة في إصلاح منظومة التربية والتكوين بما يضمن التعليم العمومي الجيد والمجاني للجميع.

ولا تفوتنا بالمناسبة، مهما كانت المبررات فإننا لن نقبل بيع أو خوصصة المؤسسات التعليمية العمومية، بل نؤكد من هذا المنبر أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنواجه كل مخطط يستهدف تفكيك المدرسة العمومية لأنها الحافظة للتماسك الاجتماعي والضامنة لتكافؤ الفرص.

إن الاختلالات البنيوية التي يعاني منها التعليم، تشكو منها كل القطاعات الاجتماعية، ذات الصلة بعموم المواطنين، وبالخدمة العمومية والمرتبطة ارتباطا قويا ومباشرا بالتنمية البشرية، كالصحة والفقر والتشغيل والبطالة والأمية، هو ما يؤكد التدهور الشامل للوضع الاجتماعي بالمغرب.

ولعل السبب في هذا الوضع الاجتماعي المقلق والمتردي يعود إلى هيمنة مجموعة من المحظوظين على الثروة الوطنية، ونهب المـــال العام، والإثـــراء اللامشروع، وغياب العدالة الاجتماعية، والتفاوتات في الأجور، وغياب عدالة ضريبية، وتهميش اجتماعي، وإقصاء اقتصادي، وضعف الإشراك السياسي، وغياب المحاسبة والمراقبة، لذلك فإن الأمر يتطلب إعادة توزيع الثروة الوطنية توزيعا عادلا، وإقرار تكافؤ الفرص، ومراجعة النظام الضريبي، وإقرار سياسة اجتماعية بين الجهات بطريقة منصفة وعادلة كمدخل أولي لمعالجة الوضع الاجتماعي المختل. ينضاف إلى ذلك إصلاح الإدارة والقضاء كشرط من الشروط الضرورية لضمان الاستمرار والتنمية.

بالنسبة للفلاحة، انطلاقا من واقعنا فلاحي، وما يعرفه المغرب من جفاف مزمن، أصبح يتهدد أمننا الغذائي، وأصبح أيضا يتهدد عالمنا القروي والمجتمع برمته، آن الأوان أن تولي الدولة أهمية كبرى للإصلاح الزراعي، لا ليضمن أمننا الغذائي فقط، ولكن ليضمن الاستقرار في زمن يعرف إعصارات قوية، وفي هذا الإطار، سبق أن نبهنا إلى خطورة الأوضاع في العالم القروي، وما أقدمت عليه الحكومة السابقة من تفويتات مشبوهة لأراضي خصبة ومنتجة لبعض الخواص من ذوي النفوذ. عوض أن تقر سياسية إصلاح فلاحي وزراعي حقيقيين يساهم في تطور الاقتصاد الوطني.

يبقى اقتصادنا الوطني ضعيفا وبدون أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية وعلى القدرة الاستهلاكية للمواطنين وعلى القدرة التشغيلية وعلى تنافسية منتوجنا الوطني، وهو ما نتج عنه استمرار تفاقم العجز التجاري وتراجع نسبة التغطية.

إن الاقتصاد المغربي لم يحقق بعد المناعة ولم يقطع بشكل هيكلي وبنيوي مع تأثير القطاع الفلاحي المرتبط بالمناخ ومن تم عدم التحكم في مستوى النمو الاقتصادي.

و نتساءل " كيف ستستطيع الحكومة أن تحصل على نسبة النمو ديال 6 في المائة، و نحن نعيش فترات جفاف؟"

فباستثناء الأوراش الكبرى، السيد الوزير الأول، التي فتحها جلالة الملك والذي يبدل فيها مجهودات كبرى والتي ستكون لها انعكاسات إيجابية على المستوى الاقتصادي لبلادنا، فإننا نلاحظ بأن الحكومات المتعاقبة ظلت عاجزة عن الخلق والابتكار والاجتهاد في معالجة الملفات الوطنية الكبرى وفتح الأوراش.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إذ نعتبر أن التصريح الحكومي لم يأت بما كانت تنتظره الطبقة العاملة وعموم المواطنين فإنها تؤكد على ضرورة الاستجابة للملف المطلبي للطبقة العاملة في كل القطاعات العمومية وشبه العمومية و القطاع الخاص، وذلك ب :

- الزيادة في الأجور والتعويضات لإنقاذ القدرة الشرائية للأجراء.
- احترام وتوسيع الحريات النقابية وتعميم الحوار والتفاوض.
- إقرار السلم المتحرك للأجور والحفاظ الفعلي على القدرة الشرائية لعموم المواطنين.
- إعادة النظر في الرقم الاستدلالي للمعيشة.
- تعميم تطبيق مدونة الشغل على جميع القطاعات.
- التعجيل بالإصلاح الشامل للوظيفة العمومية. و بالمناسبة، هناك مشروع قانون، حوله إجماع من طرف ممثلي المأجورين، نرفضه لأنه أتى بمقتضيات تمس أحد المكاسب ديال الموظفين، فنوجه من هذا المنبر، أيضا، لسيد الوزير الأول بأنه في اللجنة، و كما قلت، هناك إجماع و يجب إعادة النظر فيه، لأنه تم إصدار مرسوم فيه نوع من التراجعات على مستوى الترقية.
- تنفيذ كل الالتزامات والتعاقدات المركزية والقطاعية..
- تأهيل المقاولة وتأهيل الأجراء وتوسيع فرص الشغل في السياحة والصيد البحري والزراعة والمناجم والخدمات.

إننا نعتبر أن الثقة هي تنفيذ كل الالتزامات وترجمة كل الشعارات والمصالحة الفعلية مع المجتمع، إذ لا يكفي جبر الضرر مع جزء من المجتمع رغم أهمية ورمزيته وإيجابيته، ولكن من خلال وضع قطيعة مع التراجعات التي تمس مجال الحريات العامة والانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات النقابية.

إن الإصلاح الشامل ومحوره الإصلاح السياسي والمصالحة المجتمعية حقوقيا واقتصاديا واجتماعيا لم يعودا يحتملا التأجيل أو التباطؤ وهو ما يفرض بالضرورة توفير شروط إنجاحها، لأن المسألة ليست إرادية بل كما سبق الذكر مرتبطة بالثقة المؤهلة للتعبئة الوطنية الاستثنائية.

وفي الختام، نؤكد انطلاقا من هويتنا ومبادئنا الكونفدرالية على رفض سياسة الواقع الحالي، واستعدادنا للدفاع عن حقنا ووجودنا الاجتماعي وعن المطالب المادية والاجتماعية للطبقة العاملة في بعدها الوطني والديمقراطي، لأن الأوضاع لم تعد تحتمل الانتظار، و أيضا على الاستمرار في النضال من أجل ميثاق اجتماعي وسياسي حقيقي لمغرب المستقبل، مغرب المؤسسات الحقيقية، ومغرب الديمقراطية والحرية.

شكرا على استماعكم.

و السلام عليكم و رحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ العلمي لهوير عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أعطي الكلمة للسيد أحمد بهنيس عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة و السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

باسم مجموعة الإتحاد المغربي للشغل، يسرني أن أهنئكم السيد الوزير الأول على الثقة التي وضعها فيكم جلالة الملك محمد السادس، و أتمنى لكم النجاح في مهامكم، و نعتبر مسؤوليتكم مهمة كبرى، نظرا للحاجيات و القضايا الكبرى التي نعول عليها في تحقيق تقدم و نهضة المغرب.

إن الهدف الأساسي للاختلاف و المعارضة و النقد للبرامج و المخططات الحكومية هو التقويم و خدمة المصالح العليا للبلاد، و في مقدمته الطبقة العاملة و الجماهير الشعبية.

السيد الوزير الأول،

إن التصريح الحكومي الذي قدمتموه يوم الخميس 25 أكتوبر 2007 أمام مجلسنا الموقر، و الذي تطرقتم فيه إلى نوايا الحكومة و منهجيتها في معالجة أزمات البلاد و التخفيف من وطأة الفقر و مشاكل التنمية و مصاعب التطور الاقتصادي، نعتبره تصريحا عاما في مضمونه ولا يجسد أي عمليات إجرائية لنوايا الحكومة في عدة مجالات حيوية، دلك أن هدا التصريح الذي كان بصيغة أدبية بعيدة عن تقنيات تنفيذ النوايا و أرقامها، كما أنه لم يتضمن محاور واضحة يمكن أن تحدد معالم النهج الحكومي في معالجة أوضاع البلاد التي تعرف تدهورا خطيرا في أكثر من قطاع، منها وضعية الغالبية العظمى من الشعب المغربي و الطبقة العاملة، على الخصوص، التي ترزح تحت وطأة تفقير ممنهج نتيجة السياسات و الاختيارات، سياسة اقتصاد الريع و الربح السريع، و التي كرست سياسة إغناء الأغنياء و إفقار الفقراء، حيث نسجل أن التفاوتات الطبقية تزداد استفحالا، و مجالات الفقر و التهميش و الإقصاء و التسول ازدادت انتشارا، و كذلك البطالة المباشرة و المقنعة عطلت الطاقات الشابة للبلاد المتخصصة في جل المجالات التي يحتاج إليها المغرب، و زرعت روح اليأس الإحباط من العمل السياسي، و من أي جهد لإخراج البلاد من دوامة الأزمات.

وما يهمنا نحن كطبقة عاملة مغربية هو ما يعيشه عالم الشغل. إن ما تعرفه، السيد الوزير الأول، الحريات النقابية من تراجع، لم يتطرق إليها التصريح رغم التنصيص عليها في دستور البلاد و في مدونة الشغل، و ما أدراك ما مدونة الشغل. و التصديق على الاتفاقية 135 لمنظمة العمل الدولية و التي أتت كذلك بمقتضى ظهير شريف، فإن ممارستها تصبح في عرف بعض أرباب العمل و بعض ممثلي السلطات العمومية، جريمة يعاقب عليها القانون. فالعمال و العاملات في أكثر من مؤسسة عرضة للطرد مباشرة بمجرد إقدامهم على تشكيل مكتبهم النقابي، وتزداد محنتهم حينما يصرون على ممارسة حقهم النقابي الدستوري أو مطالبتهم بحقوقهم الضائعة، فبدءا برفض فتح الحوار مع ممثليهم النقابيين، يصبحون بين عشية و ضحاها متابعين قضائيا و بتهم ملفقة، حيث يعتقلون و يحاكمون و يسجنون، فيتحول بدلك نزاع

الشغل إلى جنحة أو جناية تبعا للفصل 288 من القانون الجنائي أو القضاء الاستعجالي، و في هذه اللحظة التي نخاطبكم فيها، السيد الوزير الأول، يوجد عمال و عاملات متابعون قضائيا بسبب نشاطهم النقابي.

إذن، السيد الوزير، ما قيمة القوانين بالمغرب إن لم تضمن الدولة تطبيقها؟ ذلك أن القوانين هي شرف الأمة و سمعتها و مصداقيتها، إننا من هذا المنبر، نطالبكم، السيد الوزير الأول، و الحكومة بفرض احترام الحريات النقابية و الحق النقابي و الإسراع بالمصادقة على اتفاقية الشغل الدولية رقم 87 و 151 لمنظمة العمل الدولية، المتعلقتان بالحريات النقابية، و العمل على وضع حد لكل ما يعرقل أو يمس أو يمنع العمال من ممارسة حقهم النقابي الدستوري و احترام حق الإضراب و الاحتجاج و إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

و في هذا المجال، لابد أن نثير انتباهكم، السيد الوزير الأول، و الحكومة إلى الانتشار المهمل للقطاع غير المهيكل، الغير منظم، و ما يعرفه من خروقات و تجاوزات و قهر و قانون الغاب، يمس بالكينونة الإنسانية للعاملين به، و كذلك القطاع المنظم بدوره في عدد من مؤسساته و شركاته و معامله يرفض تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، ولا شك أنكم، السيد الوزير الأول، لما كنتم وزيرا للتشغيل، تتذكرون المناقشات حول مدونة الشغل، و التي جاءت بإلحاح من الحكومة و بطلب منها، و قدمنا فيها العديد من التعديلات ، و أخذ بعين الاعتبار مقترحات الفاعلين، كافة الفاعلين بعالم الشغل.

هذه المدونة التي ناضلنا من أجل إرسائها لتكون في مستوى تطلعات البلاد و طموحات المأجورين، إلا أنه، مع كامل الأسف، لا تطبق على أرض الواقع. فهنا نود إثارة موضوع آخر، السيد الوزير الأول، يتعلق بمدى استفادة العمال و العاملات من التغطية الصحية الإجبارية الذي هو مشروع مجتمعي هام ساهمنا فيه جميعا، لكن العديد من أرباب المعامل و الشركات يتهربون من التصريح بعمالهم إلى الضمان الاجتماعي، مما يحرم عشرات الآلاف من العمال و العاملات من التمتع بحقوقهم المشروعة، و في مقدمتها الحد الأدنى القانوني للأجر، و حق التغطية الصحية لهم و لأسرهم و حقوقهم في المعاش و التعويضات العائلية مما أفرغ هذا القانون من مضمونه و مبتغاه الاجتماعي.

و إذا كان عدد كبير من العمال و العاملات يعانون من عدم استفادتهم عند إحالتهم على التقاعد من المعاش بسبب عدم التصريح بهم للضمان الاجتماعي، فإن إخوانهم المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي تعرضوا مؤخرا لاقتطاع الضريبة العامة على المعاش، بينما كان من الواجب تكريم المتقاعدين، لأنهم أدوا خدمات جليلة للبلاد، بإعفاء معاشاتهم الدنيا و المتوسطة من أي اقتطاع.

و بالمناسبة، فإننا، و كما في السابق، نجدد رفضنا للسياسة الضريبية على الأجور، حيث تلتهم وحدها ما يقارب نصف الأجر، مما يتطلب تخفيضها و مراعاتها في القانون المالي لسنة 2008، و كذا معاشات المتقاعدين، و ذلك من أجل الرفع من القدرة الاستهلاكية و تحريك المجال الاقتصادي بشكل عام.

ولا يفوتنا التذكير بأن غلاء تكاليف العيش و الارتفاع المتواصل للأسعار و تجميد الأجور يعتبر عائقا كبيرا في وجه التنمية المستدامة و تحقيق النمو الاقتصادي المرتبط بالنهوض الاجتماعي أساسا، ذلك أن انتشار معوقات التنمية و التهميش و الإحباط، كلها مؤشرات على خطورة الوضع الحالي، و أن تجاوزها لا يكفله التصريح بالنوايا، بل هو قنين بالإجراءات العملية الملموسة لتحسين ظروف عيش المواطنين و تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و الحريات في ظل مجتمع عادل و متضامن و متكامل. وفي هذا الصدد، كذلك، نذكر بأن الحوار الاجتماعي الحقيقي يجب الالتزام بقواعده و سلوكه و تحديد برنامج واضح و هادف لمعالجة الملفات الاجتماعية المتراكمة، و ما أكثرها، السيد الوزير الأول، و الالتزام بنتائج التفاوض و الحوار من طرف أرباب العمل و الحكومة، كل هذا كفيل بمنح الثقة للأجراء في مصداقية القوانين و الحقوق الاجتماعية و دولة الحق و القانون و احترام الحقوق الأساسية للعمال كما هي معترف بها دوليا.

و في معرض اهتمامنا بقضايانا الاجتماعية و الاقتصادية، نود التذكير بالمواقف الثابتة للإتحاد المغربي للشغل في مجال تعزيز و ترسيخ الوحدة الترابية للبلاد و النضال من أجل تحرير كافة الأجزاء المحتلة من أراضينا و التي ما فتئنا، في الإتحاد المغربي للشغل، نعرف و ندافع عنها باستماتة في إطار الدبلوماسية النقابية و العلاقات الدولية التي تربطنا مع المنظمات النقابية الدولية و القطرية. و بهذه المناسبة، نجدد التأكيد على تشبثنا بوحدتنا الترابية و سيادتنا على أقاليمنا الصحراوية و مطالبتنا بفك الحصار عن إخواننا في مخيمات العار بتندوف، و العمل على الإفراج عنهم و بكل الوسائل النضالية، و إن كل طاقاتنا مجندة للدفاع عن مواقف بلدنا في معركة التحرير و الوحدة.

و في الأخير، نتمنى للسيد الوزير الأول أن يتوفق في مهامه الصعبة و ن يتجاوب مع مطالب الطبقة العاملة المغربية، و في مقدمتها احترام حرياتها النقابية و كرامتها.

و انطلاقا من عملنا النقابي الملموس، نقول بأن قيمة الالتزامات التي أخذتها الحكومة في تصريحها، تكمن في مدى تطبيقها على أرض الواقع، لذ سنحكم، السيد الوزير الأول، على هدا التصريح من خلال النتائج الأولية و الملموسة. وفقكم الله. و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد أحمد بهنيس عن مجموعة الإتحاد المغربي للشغل، وأعطي الكلمة الآن لممثل الإتحاد العام للشغالين، السيد محمد كافي الشراط، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد كافي الشراط:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا محمد، خاتم المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة الوزيرة و السادة الوزراء المحترمون،

الإخوة المستشارون المحترمون،

باسم المجموعة النقابية في هدا المجلس الموقر الكريم، الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، أتشرف مرة أخرى أن أتناول الكلمة باسم هده المجموعة لأقول بأنه بداية، نحن في الإتحاد العام للشغالين، نعلن تمانينا الحارة، كاتحاد عام للشغالين بالمغرب، لكم، السيد الوزير الأول و لكافة أعضاء الحكومة على الثقة التي أولاها جلالة الملك، نصره الله، لكم، متمنين للجميع كامل التوفيق و مضطرد السداد من أجل أن تكون هده المرحلة المتميزة بالمنهجية الديمقراطية، هي المدخل الحقيقي لاختيار مدى استيعاب الجميع للأخلاق الديمقراطية التي من خلالها نستحضر مصير البلاد، عوضا عن إنجازات أو إخفاقات الرجال أو الأسماء أو الهيئات أو المنظمات، و كذلك المطبات التي تعودناها كلها، حاولنا الاعتقاد أننا تعرفنا على المنطلقات الحقيقية و على البدايات التي تشكل قطيعة مع العقليات و الأساليب التي تكرس الردة السياسية و تعود بنا إلى الحلقات المفرغة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إننا نسجل أن التصريح الحكومي، في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، جاء متكاملان فيه الإجابة على الكثير من الإنتظارات مما يفرض علينا، بدون حسابات ضيقة، التعاون من أجل إنجاح مقاصده و تحقيق المرامي التي نتوخاها خدمة للشعب المغربي و الطبقة الشغيلة خصوصا، و لدلك فلابد من المزيد من الإنكباب الجاد على حماية القدرة الشرائية للمواطنين، عصب الحياة للمواطنين، بالمزيد من دعم المواد الأساسية، هكذا نرى، علما بأنه يجب وضع آليات تجعل الاستفادة تذهب لمستحقيها، أي لدوي الدخل المحدود، و من الإجراءات الداعمة أيضا، هكذا نرى في الإتحاد، التي تضمن هده الحماية، من هده الإجراءات محاربة المضاربين و التقليل من الوسطاء. و كلنا يعلم أن صاحب المنتوج و المستهلك على السواء يضيعان في حمئة المضاربة التي تخلق حالات جد مقلقة من حيث الأثمنة و الأسعار و التلاعب بهما.

و من هذه الحماية أيضا، الرفع من سقف الضريبة على الدخل والمراجعة التامة للأنظمة الأساسية و شبكة الأجور و أجرأة السلم المتحرك للأسعار و الأجور، و هو موضوع سبق للحكومة السابقة أن التزمت بإنفاذه في حوارها مع المركزيات النقابية في أبريل 2007. و من ميكانيزمات هده الحماية كذلك، الرفع من قيمة الرقم الاستدلالي بما يتماشى مع الحاجيات المعيشية و كذلك الرفع من التعويضات العائلية و التعويض لفائدة النساء غير المشغلات المستحقات لذلك.

نتوخى من هذا كله منظور البلاد للرد على السؤال: "كيف نريد أن يعيش الأجير؟" لأن نظام التقييم الذي عمل به لحدّ الساعة و هو نظام السلة لا ينسحب على كل المواد و الحاجيات التي يجب أن تدخل في حسابه، و على سبيل المثال، فإننا نجد بداخله أنه لا يرصد كتعويض للكراء إلا ما قيمته 180 درهما شهريا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدة و السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا حينما نركز على حماية القدرة الشرائية، فلضمان تزايد الاستهلاك، لتكون الدورة الإنتاجية مضطردة. و كلنا يعلم العلاقة الجدلية الموجودة بين الاستهلاك و رفع قيمة التحصيلات الضريبية التي

قد تستخلصها الدولة كلما تنامت القدرة الشرائية للمواطنين، و بالإقبال على الاستهلاك، فتتمكن الحكومة بالتالي، كلما توسع الوعاء، منم التحكم في التوازنات الضريبية.

لقد ورد في تصريح حكومتكم، السيد الوزير الأول المحترم، التأكيد على التوازنات الاجتماعية، تقليصا للفوارق الصارخة التي تكرست بمفعول سياسة الامتياز في الحكومات السابقة لعقود طوال، حتى أصبحنا نرى في المغرب مواطنين من الدرجة الأولى و آخرين من درجات أخرى.

إننا، في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، نلح مجددا على ضرورة القطيعة مع هدا الأسلوب، و نلح على ضرورة احترام و حماية القدرة الشرائية و حتى احترام الحد الأدنى في القطاع العام، إذ لا تزال بعض الفئات في التعاون و في البلديات و أعوان التعليم و غير هده الفئات لا يتقاضون الحد الأدنى، بينما أن الدولة هي التي تضع الحد الأدنى و تقرره، ثم لابد، أيضا، و نحن نتحدث عن الأجور من تحديد الحد الأدنى قياسا على الحد الأعلى، و هو أمر موجود في العديد من الدول، حتى العظمى منها، يجب أن نعرف و نقرر ما هو الحد الأعلى بالنسبة للحد الأدنى.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

إخواني المحترمين،

و نحن أيضا اخترنا أن نركز تدخلنا، في الإتحاد على هده الواجهة، على هده النقطة الحساسة الأساسية، و هي حماية القدرة الشرائية للمواطنين. أقول، و نحن نتحدث عن الحماية و عن التوازنات الاجتماعية الضرورية لكل استقرار، فلابد أن نستحضر ضرورة الحفاظ على رصيد الشغل الوطني تجنبا للخلل، حينما يفقد الأجير شغله.

لقد التزمتم في تصريحكم، السيد الوزير الأول، و أنتم مشكورون على دلك ، بإحداث أكثر من 250000 منصب شغل سنويا. و لتتحقق هده المهمة فلابد من الحفاظ على دلك الرصيد الحالي، لنصل بحول الله تعالى إلى الغاية القصوى سنة 2012، بقصد إنزال نسبة البطالة إلى 7 في المائة، لأن سياسة "دخل العامل من هذه الباب و خرج من الباب الأخرى" يجب أن تتوقف، و لذلك فلابد من أن نتخذ إجراءا عمليا و سريعا، و دلك بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الصادرة عن المكتب الدولي للشغل رقم 87، و كذلك الاتفاقية الدولية رقم 135. هذه عملية يجب أن تتوقف، لأن عماد الثروة هو الرصيد الذي يجب أن تتظافر فيه كل الجهود لوقايته و حمايته، فنكون فعلا مقاولة مواطنة و شغالين مواطنين، و هدا ممكن تطبيقه.

ولقد وردت مجموعة من الفقرات في منطوق تصريحكم، السيد الوزير الأول المحترم، تؤكد على ضرورة مراجعة النظام الضريبي حفزا للمقاولة و توسيعا للوعاء و حماية المنتوج الوطني، إلى آخر ما لهدا الإجراء من مزايا. و نحن، في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، دعما لهدا الإجراء، نرى ضرورة مرافقته بمراجعة أثمنة الكلفة و المزيد من تأهيل اليد العاملة في الدفع بالتكوين و التعليم للقيام بدورهما المهم جدا في إحداث الشغل المنتج على مستوى القدرة على المنافسة و تحقيق الجودة و الاستجابة لحاجيات المقاولات من الاختصاصات، و كذلك باقي القطاعات، لأنه كلما ضمنا أطرا مكونة على أعلى مستوى، ضمنا أيضا أهم ميكانيزم في تحقيق التنمية التي جاء في التصريح أنه يحددها في 6 في المائة، و هذا تحدي كبير مهم جدا، سنستطيعه، بحول الله، جميعا، لأننا كطبقة شغيلة مؤمنون و مجندون لتطبيقه ضمن كل الفاعلين، لدلك يجب أن نعمل على إشاعة، في مجتمعنا، لثقافة التعاون و التضامن و المسؤولية لخوض كل التحديات، و هي الأسلحة ضد الظلامية و كل أنواع الإختلالات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدة، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

من أسباب هده الحماية أيضا، نرى، نحن، الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، ضرورة تشجيع القطاع غير المنظم للدخول في دور التنظيم بإجراءات لا تجرمه، و كذلك ضرورة حماية المقاولة من التهريب الذي هو، بالإضافة إلى كونه يستنزف جزءا مهما من العملة الصعبة، فإنه يخنق، بل و يقتل المنتوج الداخلي.

إننا ندعو المقاولة المغربية لتستحضر مسؤوليتها في بناء الاقتصاد الوطني قويا متينا قادرا على رفع التحدي، كما ندعو المسؤولية الحكومية أن تدعم كل الجهود التعبوية لهده الغاية. كما نستحضر الدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه الأبناك بالانخراط الكلي في ضرورة خدمة التنمية الشاملة، لا التنمية الخاصة للأبناك و لرأس المال وحده. و الإتحاد العام للشغالين بالمغرب يدعو إلى السعي بجد لتنويع مقومات

الاقتصاد الوطني بمراعاة التحولات المناخية و تفعيل دور البحث العلمي في المجال الصناعي و الفلاحي إلى آخره، حتى تحتل البادية مكانها، و حتى تصبح مساهمة فعلية في التنمية التي نتوخاها جميعا. و ندعو كذلك إلى إعادة النظر في النظام التجاري و أساليب التسويق و الاستيراد و مطابقة كل مخططات الاستيراد في موازاة مع اختيارات بناءة و واضحة للتحكم في الموازين و المبادلات، وهذا لن يتأتى إلا إذا استخلص الجميع العبرة من المغامرة الذاتية و المشاريع العشوائية و المبادرات الغير محسوبة العواقب، مما يجنبنا إضاعة الجهد و الوقت.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن التوازن الاقتصادي و الاجتماعي لا يمكن التحكم فيه في ظل الهيكلة الاجتماعية الحالية، و التي تتميز بطبقات تملك كل شئ و أخرى لا تملك أي شئ، لذلك فمن الضروري الحرص على إعادة النظر لإقامة طبقة متوسطة صلبة تضمن التحكم في آليات التنمية المستديمة، هذه الطبقة التي أصبحت منعدمة، مما يستحيل معه ضبط آليات النماء بكيفية دقيقة و فعالة و متبلورة، و نحن جميعا نريد لمملكتنا التقدم، و لذلك علينا جميعا مساندة هذا التصريح و العمل على إنجاحه و إنفاذه.

و السلام عليكم و رحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد محمد كافي الشراط، عن الإتحاد العام للشغالين. الكلمة للسيد عبد الحميد فتحي عن الفيدرالية الديمقراطية للشغل. تفضل مشكورا. ما قبل الأخير.

المستشار السيد الحميد فتحي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة الوزيرة و السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

رغم الأجواء التي أتيح فيها للمركزيات النقابية أن تدلي بدلوها في التصريح الحكومي في هذا الوقت المتأخر و بهذا الحضور الذي ليس في مستوى تطلعاتنا، رغم ذلك سنواصل تدخلاتنا.

يسعدني باسم الفيدرالية الديمقراطية للشغل أن أساهم في هذا النقاش الهام الذي يشهده مجلسنا الموقر، و الذي يروم تناول البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول تطبيقا لمقتضيات الفصل 60 من الدستور، و الذي سيرهن السياسة الحكومية في الخمس سنوات القادمة، و ذلك من وجهة نظر الفاعل الاجتماعي القريب من هموم و قضايا الشغيلة المغربية.

و قبل التطرق إلى مضامين البرنامج، لابد أن نعرج على السياق السياسي الذي أنتج هذا التصريح، و الذي يعد وليدا شرعيا لهذه المرحلة، خاصة انتخابات 7 شتنبر و الظروف و الملابسات التي صاحبت ميلاد الحكومة و في تركيبتها الحالية.

لا غرو أن المغرب بمؤسساته السياسية قد خرج رابحا من انتخابات 7 شتنبر عند احترام دورية الاستحقاق الانتخابي الذي جرى في موعده، باعتبار ذلك مظهرا انتخابيا و حضاريا و حين أعلنت الحكومة عن النسبة الحقيقية للمشاركة، إلا أن ما عكر صفو هذا الفرح العابر، هو السؤال الكبير الذي طرحته نسبة المشاركة على الفاعلين السياسيين بمختلف مستوياتهم، و التي تعكس النفور البين للمواطن المغربي من السياسة و من المؤسسات السياسية.

إن المجهودات التي بذلت خلال العشر سنوات الأخيرة، خاصة على المستوى السياسي و التي تجلت خاصة في عدد من المصالحات في مختلف تجلياتها، و إن أعطت للمواطنة نفسا جديدا، فإن المصالحة الاجتماعية لم تتحقق بعد، خاصة في المجالات الاجتماعية ذات الخصاصات الكبرى، و التي يكتوي بنارها المواطن يوميا، و لذلك يعتبر هذا الأخير السياسة التي لا تنصفه في حاجياته الأساسية، سياسة غير جديرة بالثقة.

و إذا كانت ظاهرة العزوف تحتم على الفاعل السياسي من حكومة و برلمان و أحزاب و نقابات و مجتمع مدني البحث عن السبل الكفيلة لرد الاعتبار للشأن السياسي و مصالحة المواطن مع السياسة، فإن ظاهرة الحضور القوي للمال في الانتخابات الأخيرة، يطرح على الجميع سؤال الشجاعة السياسية لمواجهة هذا الأخطبوط الذي يهدد مستقبل الديمقراطية في بلادنا. كما لم نتمكن من خلال الانتخابات الأخيرة من عقلنة الحقل السياسي و إنتاج تكتلات سياسية ذات مرجعيات متجانسة للوصول إلى مشاريع مجتمعية واضحة مما كرس ظاهرة الشتات السياسي الذي فتح الباب أمام قدرة البعض على تذكيرنا بإمكانية جمع المتعدد المنتمي في إطار الواحد اللامنتمي.

السيد الرئيس،

إن التعصب و الارتباك الذي طال مشاورات تكوين الحكومة، بعد تعيين جلالة الملك للسيد عباس الفاسي وزيرا أولا، تكريسا للمنهجية الديمقراطية و عدم التفعيل العملي لمقتضيات الفصل 24 من الدستور أنتج صيغة حكومة شكلت تراجعا ملموسا عن المكتسبات التي تحققت في هدا المجال و التي كان منتظرا منها أن تشكل قفزة نوعية في مسار الإصلاح السياسي، فإصباغ اللون السياسي على البعض في آخر لحظة بدل استبداله بين عشية و ضحاها، ضدا على قانون الأحزاب و التوسيع الغير مبرر لدائرة المستوزرين غير المنتمين للأحزاب السياسية، كلها شكلت تعثرا لتطوير الممارسة الديمقراطية ببلادنا، و هو الأمر الذي يذكي اتساع الهوة بين المواطن و السياسة و تراجع الثقة في المؤسسات و الأحزاب، كما أن الأوضاع الاجتماعية التي رافقت ميلاد هده الحكومة اتسمت بارتفاع أسعار المواد الأساسية و تفاقم الخصاص الاجتماعي و بروز توترات اجتماعية، مما أدى إلى نوع من اللامبالاة لدى المواطن حول طبيعة الحكومة و مكوناتها.

السيد الرئيس،

إن إبداءنا للملاحظات السالفة الذكر يهدف إلى موضعة البرنامج الحكومي في إطاره الصحيح و الذي سنبدي فيه ملاحظات عامة قبل التطرق إلى بعض الجوانب التي نرى ضرورة تناولها بشيء من التفصيل:

– الانطباع الأول الذي تتركه قراءة البرنامج الحكومي هو الطموح الكبير لهدا البرنامج في جميع المجالات التي تطرق لها، و الذي يجعل من سنة 2012 موعدا لمعالجة كل القضايا و الإشكالات الاقتصادية و الاجتماعية و المالية و الثقافية و القضائية و التربوية و الحقوقية دون الاستناد إلى واقعية الممكن السياسي و الممكن الاقتصادي و الممكن التمويلي.

– منهجية هيكلة البرنامج لا تعكس رؤية إصلاحية مندمجة تعترف بالتراكمات السالفة للتأسس عليها في آفاق المستقبل، و إنما تكرس المنطق القطاعي دون ترتيب منهجي متجانس، بدل انتهاج سياسة حكومية تدبيرية مندمجة.

– غياب الأولويات بهدف خلق الرافعات الاقتصادية و غياب مقومات النقد النوعية بالاستفادة من التراكمات السابقة.

– الخطوط الرئيسية للبرنامج غير مدعمة بالأرقام المؤسسة على مرجعيات رقمية أيضا، خاصة فيمل يتعلق بالمعطيات الاقتصادية والمالية.

– إعادة إدماج بعض البرامج السابقة في طور الإنجاز في صلب التصريح الحالي.

– خلو البرنامج الحكومي من عدد من الإجراءات و الوعود التي قدمتها الأحزاب المشاركة في الحكومة أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات و السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن حاجة بلادنا لا زالت قائمة إلى تطوير مؤسساتنا السياسية لتقوية دور الوزير الأول، حتى يصبح مؤسسة قائمة الذات، يدبر فعلا العمل الحكومي في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، مما يحتم ضرورة التفكير في إصلاحات سياسية تمكن الحكومة من القيام بدورها و بسط مجال عملها إلى مختلف الواجهات الأساسية المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و إذا كان التصريح الحكومي قد استنكف عن الخوض في هدا المجال، و لو اعتمادا على المتاح الحالي دستوريا و سياسيا، فإن تحاشيه الحديث عن المجتمع الحداثي، هدا التوصيف الذي جاء في عدد من الخطب الملكية السامية، يجعلنا نطرح السؤال حول الأسباب الكامنة وراء إغفال هدا المصطلح و هو مصطلح الحداثة.

و فيما يتعلق بحقوق الإنسان و الحريات العامة، تحدث عنها البرنامج في فقرات يتيمة دون الإشارة إلى بعض التدابير أو الآليات التي من شأنها تعزيز الحقوق و الحريات، و لم يشر إلى كيفية تفعيل الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية. كما لم يشر البرنامج إلى ما تعتزم الحكومة القيام به في ميدان الحريات العامة، و خاصة قانون الصحافة الذي شكل موضوعا للمشاورات مع الأطراف المعنية في الحكومة السابقة، و تم الاستئناس برأي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في هدا المجال.

وإذا كنا ننوه بما جاء في التصريح، في البرنامج الحكومي، من عزم على محاربة الرشوة، باعتبارها آفة تنخر مجموعة من البنيات الاقتصادية و الإدارية و القضائية، وتحول دون تمكن بلادنا من تفعيل الإرادة السياسية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العدالة، فأن عدم الإتيان بإجراءات عملية لمحاربتها لا يبعث على الاطمئنان من أجل تحسين صورة بلادنا و تحسين موقعها على المستوى الدولي.

إن دولة الحق و القانون تفترض وجود قضاء مستقل و نزيه، يفتح الباب أمام المواطنة الكاملة و أمام العدالة الاجتماعية و أمام الاقتصاد المنتج، مما يحتم على الحكومة البلورة الفعلية لمشروع الميثاق الوطني الذي دعا إليه جلالة الملك.

و في انتظار ترجمة ما جاء به التصريح في هدا المجال إلى إجراءات ملموسة، فإننا نؤكد على أن الأمر يحتاج إلى الشجاعة السياسية و الإرادة المشتركة لكل الأطراف المعنية من أجل ترسيخ ثقة المواطن و المستثمر الأجنبي في العدالة المغربية، بدءا بتحصين و تأهيل مؤسسة القضاء و تحصين الوضع المادي لرجال القضاء و صون مهنة المحاماة و تأهيل و تأطير الضابطة القضائية و إصلاح المؤسسات السجنية و مراكز التأهيل.

إن الإدارة المغربية وجدت لتكون في خدمة المواطن، و أداة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لدلك وجب أن يطلعنا البرنامج الحكومي على الإصلاحات الجوهرية التي ينبغي صيانتها في مجال الحكامة و الإدارة العمومية، و إذا كانت المرافق الإدارية الخاضعة للتدبير المباشر للحكومة تشهد نوعا من العقلنة و الترشيد فإن المرافق العمومية المدبرة عن طريق المؤسسات العمومية تشهد نوعا من الاستقلالية المنفلتة من مراقبة الحكومة، و السلطة التي يتمتع بها المدراء العامون لهده المؤسسات على مستوى التدبير المالي و على مستوى التوظيفات و على مستوى الأجور، تجعل منها قلاعا منيعة عن كل إصلاح ترومه الحكومة، مما يحتم ضرورة إدخال هذه المؤسسات إلى ظاهرة المراقبة و الإصلاح والافتحاص و المحاسبة.

السيد الوزير الأول،

في ظل الخصاصات المتعددة في مختلف المجالات الاجتماعية من فقر و تهميش و بطالة و سكن غير لائق، إضافة إلى الحاجة إلى دعم مجالات التربية و التكوين و الصحة العمومية، تبقى قدرة الاقتصاد الوطني في ظل نسب النمو المسجلة حاليا غير قادرة على الاستجابة الكلية لطموحات البرنامج الحكومي، فاستمرار اعتماد النمو الاقتصادي على التقلبات المناخية يحول دون البرمجة الواعدة للمشاريع الكبرى، فإذا كانت نسبة النمو بلغت 8.1 في المائة سنة2006 بفضل التساقطات المطرية، فإنها تراجعت إلى 3.8 في المائة سنة 2007 باعتبارها سنة جفاف، مع العلم أن تواتر سنوات الجفاف يحتم تغيير الأولويات والبحث عن رافعات اقتصادية جديدة، بدل الاستمرار في الاعتماد على الفلاحة. فكيف إذن ستتمكن الحكومة من خلال برنامجها من تحقيق نسبة 6 في المائة في النمو؟

وحسب الدراسات الاقتصادية، فإن المغرب يحتاج إلى نسبة نمو لا تقل عن 7 في المائة لمواجهة المعضلات الاجتماعية.

إن إيجابية الاستمرار في الإصلاح الجبائي لم تكن لها أي نتائج مباشرة على إدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية، كما أن التهرب الضريبي لا زال واقعا في ظل غياب عدالة ضريبية منصفة.

إن الإجراءات التي جاء بها التصريح في هذا المجال رغم إيجابيتها فإنها لا تتسم بطابع الشمولية، فتخفيض الضريبة على الشركات سيصب في مصلحة الشركات الكبرى، و لن تستفيد منه كثيرا المقاولات الصغرى و المتوسطة المعول عليها في تنشيط الدورة الاقتصادية.

أما تخفيض الضريبة على القيمة المضافة بهدف الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، فلن يكون لها انعكاس على المواد الأساسية التي تشكل القوت اليومي للفئات العريضة من المواطنين ذوي الدخل المحدود.

كما أن إشارة التصريح إلى تخفيض الضريبة على الدخل التي تثقل كاهل الشغيلة المغربية، والتي تعتبر قيمتها في بلادنا من أرفع المعدلات في العالم، لم تحدد لها لا النسبة و لا السقف الزمني.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات و السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن تراجع الصادرات المغربية و ارتفاع الواردات و ارتفاع فاتورة النفط، و كذلك ارتفاع أسعار الحبوب يشكل إرهاقا لميزانية الدولة، و تحد من قدرتها على التدخل في مجال الاستثمار المنتج للنمو و خلق فرص الشغل، مما تكون له انعكاسات سلبية على الادخار و الاستهلاك، وذلك في وقت تشهد المطالب الاجتماعية تزايدا حادا، خاصة على مستوى التشغيل، ف 16000 منصب شغل المقررة في الميزانية لهده السنة، رغم أهميتها، فإنها لا تمكن بلدنا من الاستجابة لطلبات الخريجين العاطلين و لا للخصاص الواضح في ميادين التربية و التكوين و الأمن.

تعهد البرنامج الحكومي،أيضا، بخلق 250000 فرصة شغل و ليس منصب شغل، و هو ما لا يستوي في ظل التمسك بمبادرة التشغيل، و التي أظهرت البرامج المدرجة في إطارها محدوديتها، خاصة برنامج "مقاولتي" مع عدم الإفصاح عن إجراءات عملية فورية لدعم المقاولات الصغرى و المتوسطة.

و إذا كنا سجلنا باهتمام الإجراءات التي تعتزم اتخاذها، من أجل الرفع من القدرة الشرائية المواطنين، فإن غياب تدابير رقمية يجعلها تندرج في إطار النوايا الحسنة، مع تذكيرنا أيضا بالمجهود المالي الذي تبدله الحكومة في دعم المواد الأساسية من خلال صندوق المقاصة، ذلك المجهود الذي لا يستفيد منه المستحقون فقط، و إنما يستفيد منه، بشكل أكبر، أرباب المقاولات المرتبط نشاطها بالمواد الأساسية المدعمة و الوسطاء و المضاربون، مما يحتم إعادة النظر في دور هدا الصندوق ليصل الدعم فعلا إلى من يستحقه.

السيد الوزير الأول،

لقد ظلت الشغيلة المغربية في مقدمة المدافعين عن الوطن، و قدمت لأجل دلك تضحيات جسام، سواء خلال الدفاع من أجل الاستقلال، أو النضال من أجل إرساء دولة الحق و القانون و المؤسسات، مما يجعلها تستحق التقدير و الإنصات.

و إذا كان البرنامج الحكومي قد تحدث، في فقرة مقتضبة، عن بعض الإجراءات العامة، التي تعتزم الحكومة اتخاذها في المجالات التي تهم الشغيلة المغربية في القطاعين، العام و الخاص، فلابد من التذكير بما يلي:

– إن ما يقارب 70 في المائة من مداخيل الضريبة العامة على الدخل، تأتي من الاقتطاعات المباشرة على الأجور.

– كذلك استمرار التفاوتات الصارخة بين الأجور العليا و الأجور الدنيا.

– الحد الأدنى للأجر، المحدد في 9,66 درهم للساعة، لا يستجيب لأدنى الحاجيات الأساسية، مع عدم احترامه في كثير من المؤسسات الإنتاجية.

لذلك فإن الالتزامات الواردة في التصريح الحكومي تقتضي:

– مراجعة الأجور للرفع منها، و خاصة الدنيا، و تقليص الفوارق مع الأجور العليا، و تطبيق السلم المتحرك للأجور في صيغته الإيجابية.

– مراجعة الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية، في اتجاه الانسجام و الوحدة، و التراجع عن الاستثناءات التي طالت عدة فئات من الموظفين.

– إقرار نظام ترقي عادل و منصف.

– استكمال ورش إصلاح أنظمة التقاعد بما يضمن المكتسبات والاستمرارية، ويخلق التقارب والإنصاف بين فئات الأجراء والمستخدمين و الموظفين عند إحالتهم على المعاش.

– توحيد الرؤية النظامية و التدبيرية لشؤون المستخدمين في المؤسسات العمومية و الحد من التفاوتات في الأجور.

– فرض احترام مقتضيات مدونة الشغل، خاصة فيما يتعلق بتراعات الشغل من طرف بعض أرباب العمل، و تمكين السلطة الحكومية المختصة من الوسائل المادية و البشرية لإنجاز مهامها.

– احترام الحقوق و الحريات النقابية و تطبيق مضامين الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في هدا المجال.

السيد الوزير الأول،

إن الشغيلة المغربية تنتظر من حكومتكم أن تنصفوها، باعتبارها العصب الرئيسي للتنمية في بلادنا، من خلال ترجمة عملية و على أرض الواقع للعناوين الكبرى التي جاءت في التصريح الحكومي.

إن تأكيدكم على انتهاج سياسة الحوار و التشاور، و إيلاء المركزيات النقابية الأهمية اللائقة بها، يدعونا لتذكيركم بأهمية مأسسة الحوار الاجتماعي وطنيا و قطاعيا و إقرار دورية قارة لهدا الحوار للوصول إلى ميثاق اجتماعي يصون كرامة و حقوق الشغيلة المغربية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات و السادة الوزراء و المستشارون،

إن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا، و أول ما يجمعنا هو ثوابتنا الوطنية و هويتنا المتعددة المنفتحة، و أيضا ما يجمعنا كمغاربة هو الدود عن وحدتنا الترابية. و إننا إد نعتبر مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحه صاحب الجلالة، و الذي لقي دعما من طرف مكونات الشعب المغربي و من طرف المجتمع الدولي، الذي نعته بالجد و المصداقية، تعبيرا عن الإرادة الصادقة للمغرب من أجل إيجاد حل لهدا المشكل المفتعل و فتح الأبواب أمام بناء المغرب العربي، يدعونا إلى التأكيد على ضرورة

المطالبة بعودة سبتة و مليلية و الجزر المجاورة إلى حظيرة الوطن و تحرير إخواننا المحتجزين في مخيمات العار بتندوف.

السيد الوزير الأول،

إن طموحنا المشترك هو أن تتبوأ بلادنا المكانة اللائقة بها في المجتمع الدولي، و دلك لن يتأتى إلا بمؤسسات قوية و اقتصاد منتج و وضع اجتماعي سليم. و إدا كنا نتمنى النجاح و التوفيق للسيد الوزير الأول و لحكومته، فإن الملاحظات التي أبديناها، تنبع من حرصنا على المساهمة الإيجابية في إغناء و إثراء التصريح الحكومي و التنبيه أيضا إلى مكامن الخلل بهدف تفعيل دور المؤسسات السياسية خاصة الحكومة و البرلمان، و التي تعتبر إسهاما في ترسيخ قيم الديمقراطية.

و السلام عليكم و رحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد عبد الحميد فاتحي عن الفيدرالية الديمقراطية، الكلمة لآخر متدخل، ممثل الإتحاد الوطني للشغل، الأستاذ معتصم، تفضلوا.

المستشار السيد جامع المعتصم:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة و السلام على رسول الله و آله و صحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

تأكيدا لما ذهب إليه مجموعة من الإخوان، ممثلي المركزيات النقابية، أريد أن أسجل فعلا أن مثل هده المشاهد التي يظهر عليها مجلسنا، هي من المشاهد التي لا تدفع فقط إلى العزوف، بل تدفع إلى النفور، فلذلك، كل منا يجب أن يتحمل مسؤوليته في الرسائل التي نتبادلها بيننا و بين المواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

اسمحوا لي أتدخل باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، للمساهمة في مناقشة التصريح الحكومي الذي تقدمتم به السيد الوزير الأول أمام مجلس المستشارين ، وقبل الخوض في تحليل مضمون تصريحكم وإبداء رأينا كمركزية نقابية في وعودكم والتزاماتكم ، فإنني أرى من اللازم التوقف عند السياق السياسي الذي أفرز هذه الحكومة، لمحاولة فهم بعض الخصوصيات الفريدة للمشهد السياسي ببلادنا ، والمميزات الناذرة لتجربتنا الديمقراطية. وهذه مناسبة لتقييم سياسة الحكومة السابقة، والتي أنتم امتداد عضوي لها.

لقد أشرفتم على تنظيم الانتخابات التشريعية ل 7 شتنبر 2007 في غياب إعداد سياسي وتشريعي يسترعي اهتمام المواطن، ويمنيه بمستقبل سياسي يجسد آمال المغاربة في التوفر على مؤسسات تشريعية وتنفيذية تحظى بثقة المواطن واحترامه، وتتسم بالمصداقية والفعالية. وإذ لم تتحقق الإصلاحات اللازمة فإن رد الشعب كان واضحا وصريحا حيث عبرت أغلبيته عن عدم اهتمامها بمسلسل ليس تحته إصلاح، ولا يرجى من ورائه تغيير نحو الأفضل وبدل أن تستوعب كل الأحزاب السياسية و مختلف الفاعلين السياسيين رسالة الأغلبية الحقيقية، ويعملوا على ترتيب حلقات مسلسلنا الديمقراطي لتتقدم تصاعدا لا أن تنتكس إلى الوراء، بدل كل هذا سنشهد تدبيرا أسوأ لعملية تشكيل الحكومة، حيث تابع الرأي العام من خلال التسريبات الصحفية - في غياب التواصل السياسي الواضح و المسؤول مع المواطنين كما هو متعارف عليه في الدول الديمقراطية- الصراع الحزبي والشخصي أحيانا حول تكوين الأغلبية، وأن النقاش كان حول الزيادة في عدد الحقائب الوزارية لترضية أحزاب الأغلبية الجديدة - القديمة، وقد ساهم العجز في تدبير هذا الصراع في تدخل أطراف أخرى لتحسم تشكيل حكومة أقلية منقسمة على نفسها ، يعارض بعضها بعضا ،وتدعمها قوى من خارج تكتلها، مما سيجعلها حكومة لن تنعم بالاستقرار وستكون عرضة للابتزاز السياسي، وطيلة مخاض تشكيل الحكومة لم نسمع نقاشا أو خلافا حول أولويات البرنامج الحكومي .

ولهذا لم يكن مستغربا أن نكون أمام برنامج حكومي لاعلاقة له بالبرامج الانتخابية للأحزاب المكونة للأغلبية.

السيد الرئيس،

إننا سنخطئ المسير إذا لم نستوعب جيدا الأزمة السياسية التي أفرزتها انتخابات 7 شتنبر 2007. والتي جعلتنا أمام مفترق طرق إما أن نختار ترسيخ نهج الديمقراطية وثقافة المسؤولية فنسترجع ثقة المواطن واهتمامه وحرصه على المشاركة في بناء وطنه وحماية مؤسساته، وإما أن نترك الحبل على الغارب فتتعزز بذلك ثقافة السلبية واللامبالاة ومنطق "الحريك".

والديمقراطية طبعا ليست صفة وراثية أو "جينوم" أنعم الله به على بعض الأحزاب دون غيرها، وليست مظاهر خادعة كتنظيم الانتخابات في صناديق شفافة، بل هي ثقافة متأصلة وتربية متواصلة تزكيها اختيارات ومواقف وقرارات جريئة تنم عن الشعور بالمسؤولية، لكن وبكل أسف لم نشهد في حقلنا السياسي زعماء وقيادات تحملوا مسؤوليتهم واعترفوا بفشلهم وقرروا التنحي عن القيادة وفسح المجال لغيرهم لتنجح الديمقراطية، وتتعزز ويستمر الأمل، بل إن ما حدث ينم عن بؤس سياسي وتمسك بأهداب السلطة وبأي ثمن وضدا على إرادة الناخبين، هذا لا يحدث في الدول الديمقراطية، نشهد أن الذي يتحمل مسؤولية الفشل يقرر أن يتنازل و يتخلى.

مع كامل الأسف، فالثقافة الديمقراطية نساهم فيها جميعا، ليس الحكومة وحدها و ليست الأحزاب وحدها و ليس المجتمع المدني وحده، بل كل الأطراف تساهم في تنمية الثقافة الديمقراطية التي يمكن أن أن تشكل أفقا لإصلاح أوضاع هذا البلد.

السيد الرئيس،

إن هذا الوضع السياسي يتطلب إصلاحا حقيقيا لم نطلع في تصريحكم على التزامات واضحة تهدف إلى تحقيقه، خاصة وإننا مقبلون بعد سنتين على استحقاقات انتخابية، تتطلب إصلاح أنظمتها سواء تعلق الأمر بالانتخابات الجماعية أو المهنية أو انتخابات المأجورين أو تجديد ثلث مجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد تقدمتم ببرنامج حكومي دون أولويات واضحة، اللهم ما كان من إشارة إلى الأولويات التي سطرها جلالة الملك في خطابه الافتتاحي للولاية التشريعية الجديدة، دون أن تعزز برامج عملية وجدولة زمنية تأخذ بعين الاعتبار الزمن الحكومي بدل التأرجح بين تدابير للسنة المقبلة وحدها وبرامج لرؤى تتجاوز عمر الحكومة دون تقديم مؤشرات مرجعية للتقويم.

السيد الرئيس،

إن مقاربتنا للتصريح الحكومي ستركز على محاور مفصلية:

أولا: محور التنمية البشرية

إن تصريحكم لا يتضمن أهدافا طموحة ولا تدابير جريئة من شأنها أن تحسن من تصنيف المغرب على سلم التنمية البشرية، ففي ميدان التربية والتكوين نسجل اعترافكم الضمني بالفشل في تحقيق أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بل وتهرب جل أحزاب الأغلبية من تحمل مسؤولية القطاع الذي يشكل الأولوية الأولى بعد الوحدة الترابية.

وكل ما قمتم به، في التصريح، أنكم أعدتم وضع الأهداف المحددة في الميثاق دون التزامات محددة على المستوى الزمني، فتعميم التمدرس لأطفال 6 سنوات الذي كان ينبغي تحقيقه منذ 2002 وتعميم التعليم الأولي الذي كان مقررا له أن يتحقق سنة 2004، إضافة إلى العديد من الأهداف الكمية والنوعية التي كانت مقررة في الميثاق جاءت مطلقة من كل التزام زمني.

أما التكوين المهني فكان حظه سيئا في التصريح إذ جاء منفصلا عن نظام التربية والتكوين، و الميثاق كان يؤكد على ضرورة خلق شبكات للتربية و التكوين و الدمج بين القطاعين، وتمت مقاربته كنظام يأوي الفاشلين في النظام التربوي، والحال أن التحدي الحقيقي أمام بلادنا في زمن الانفتاح الاقتصادي يتمثل في مدى قدرتنا على تكوين موارد بشرية مؤهلة علميا وتقنيا للاستجابة لمتطلبات الاستثمارات الجديدة وفي المجالات ذات القيمة المضافة بدل الحديث عن برامج فاشلة كالتدرج المهني، هذا من البرامج الفاشلة في القطاع.

السيد الرئيس،

إن رهان الجودة هو المحك الحقيقي أمام نجاعة نظامنا التربوي وهو ما يتطلب التجرد من الحزبية الضيقة والحسابات الإيديولوجية التي عفا عنها الزمن وتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لتمكين القطاع من كل الإمكانيات البشرية والمادية للوفاء بمتطلبات الإصلاح وتجسيد أولويته على مستوى الميزانية وتحسين شروط التعلم لأبنائنا وظروف التدريس لرجال ونساء التربية والتكوين بدل الواقع المأساوي الذي يعيشه تعليمنا العمومي اليوم بفعل الاكتظاظ و الخصاص في المدرسين وفي الإدارة التربوية وانتشار مظاهر عدم الأمن بمحيط المؤسسات.

وبمقابل تسجيلنا للاهتمام بالتعليم الأصيل في تصريحكم فإننا ننبهكم إلى أنكم قد أغفلتم التعليم العتيق الذي يشكل أحد أنظمة التعليم التي حافظ عليها المجتمع المغربي ويسهم بشكل ملحوظ في حماية الأمن الروحي لبلادنا مما يتطلب حسن رعايته والعناية بخريجيه.

أما في المجال الصحي، فإن جل المؤشرات ما تزال ضعيفة، وليس هناك أي تصور لتحسينها باستثناء الحديث عن تكوين 3300 طبيب

في أفق 2020 دون أن يندرج ذلك في إطار نسبة تغطية ملائمة تمكن من الحصول على الخدمات والعلاجات الطبية لعموم المواطنين، والجدير بالذكر أن النسبة الرسمية هي في حدود طبيب واحد لأكثر من 1700 مواطن والحال أن منظمة الصحة العالمية تصنف البلدان التي لها طبيب لأكثر من 1000 مواطن ضمن البلدان المتخلفة صحيا. ويكفي أن نشير إلى أن العديد من المدن ناهيك عن القرى، تعاني من نقص المراكز الصحية والمؤسسات الاستشفائية.

أما قانون التغطية الصحية الإجبارية فقد شكل موردا لتمويل القطاع الصحي عوضا عن الدولة، إذ رغم انطلاق الاقتطاعات من أجور العمال والموظفين فإن الاستفادة ما تزال متأخرة ونظام المساعدة الطبية لم ير النور بعد على الرغم من التزام الحكومة السابقة بإخراجه خلال سنة 2007 وأنتم اليوم لم تقدموا التزاما واضحا بخصوصه، لكي يصير المواطن الفقير اليوم ملزما بدفع مصاريف الخدمات والعلاجات الطبية بالمستشفيات العمومية.

وبالنسبة لحماية القدرة الشرائية لعموم المواطنين، فإننا نذكركم أن انهيار هذه القدرة هو نتاج اختيارات الحكومات السابقة، التي أقرت مشاريع التحرير والخوصصة دون إعداد لسياسات استراتيجية تدعم الأمن الغذائي والطاقي والمائي، وفي تصريحكم لم تقدموا أية التزامات واضحة على مدى الزمن الحكومي بل اكتفيتم بالإشارة إلى إجراء ظرفي يتمثل في استمرار العمل بنظام المقاصة خلال السنة المقبلة. وهو النظام الذي اثبت فشله في إعادة توزيع ثمار النمو وفساده على مستوى التدبير.

وفي هذا الصدد، فإننا نلح على إعمال نظام التدقيق المستمر و الافتحاص المستمر لمصاريف صندوق المقاصة وإعلان حساباته والمستفيدين من دعمه. ملي كان 2 مليار درهم و 4 مليار درهم و كان فيها فساد. اليوم نتحدث عن حوالي 20 مليار درهم و قد يتزايد، فلذلك الأمر يستدعي أن يكون هناك تدقيق في حساباته و إعلان لها باستمرار و إعلان المستفيدين من هدا الدعم.

كما نؤكد على أن تحسين القدرة الشرائية للمواطنين تمر عبر المراجعة الشاملة لمنظومة الأجور والحد من التفاوت الصارخ بين الأجور العليا والأجور الدنيا.

وفي هذا السياق، نستغرب عدم الإشارة في تصريحكم إلى التزامات سلفكم بشأن اعتماد السلم المتحرك للأجور وإقرار التعويض عن فقدان الشغل، التي كانت هده بعض الالتزامات التي تقررت قبل فاتح ماي 2007.

ونؤكد لكم، السيد الوزير الأول، أن التعاقد الاجتماعي الذي تحدثتم عنه يقتضي ترسيخ الثقة بين الأطراف المتعاقدة من خلال الوفاء بالالتزامات المتبادلة وإرساء آليات ومؤسسات ذات مصداقية للحوار الاجتماعي بدل عقد جلسات للاستماع المتبادل لأن واقع الشغل ببلادنا يعيش هشاشة مزمنة، ويعاني من الإجهاز على الحريات والحقوق النقابية، إذ ما يزال العمل النقابي مجرما في الكثير من المقاولات والمؤسسات بما فيها العمومية. وما يزال المناضلون النقابيون يحاكمون ويزج بهم في السجون بسبب ممارستهم النقابية كما حدث مؤخرا بقطاع النقل الحضري بمدينة القنيطرة، مسؤول نقابي محكوم ب 3 أشهر لأنه نظم مكتبا نقابيا داخل هدا القطاع و أن المشغل يعمد إلى تأجير أو استئجار عصابات لإرهاب العمال و العاملات، فهدا الأمر ما زال ساريا إلى اليوم، مع كامل الأسف، لهذا فإننا نرى أن السلم الاجتماعي يمر عبر تطبيق قانون الشغل وحماية الحريات النقابية وتقوية وتفعيل مؤسسة مفتشي الشغل وإرساء هياكل المفاوضة والبحث والمصالحة المنصوص عليها في مدونة الشغل لحماية الأجراء وضمان استقرار سوق الشغل.

محور التنمية الاقتصادية، نؤكد أن تحسين عيش المواطنين يتطلب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مرتكزة على رؤية طموحة ومستوعبة للإمكانات المتاحة وللتحديات المرتقبة، وفي تصريحكم السيد الوزير الأول قدمتم معدل نمو في حدود 6% وهو معدل لن يمكن من تحقيق حتى بعض أهدافكم المعلنة كخفض البطالة إلى 7% وتشغيل 250.000 في السنة، إضافة إلى أنكم لم تحددوا القطاعات التي تراهن عليها الحكومة لتحقيق هذا النمو إذا ما استثنينا مراهنتكم على السياحة التي تبقى قطاعا متقلبا وما يزال مرتكزا على أنماط محدودة من السياحة والتي ينبغي أن أسجل، و بكل أسف، أنه تتخللها بعض الممارسات الغير مقبولة، و المغاربة لهم من الكرامة ما يجعلهم لا يحبذون أن نكون قبلة للسياحة الجنسية، و آخر ما يتم الحديث عنه ما سيحدث في مراكش خلال الأيام المقبلة، و أرجو من السيد الوزير الأول أن يتحمل مسؤوليته في أن نمنع مثل هذا النوع، يعني سياحة الشواذ الجنسيين، نحن في غنى عنها، ولنا من الأنواع الأخرى من السياحة ما يمكن أن ننافس به الآخرين.

وبالمقابل لم نسمع في تصريحكم، السيد الوزير الأول، ما يؤكد على عزمكم تأهيل المقاولات وتقويمكم لمختلف البرامج السابقة والتي لم تفلح في دعم تنافسية اقتصادنا على الرغم من توفر الاعتمادات المخصصة في إطار التعاون الدولي.

كما أنكم لم تقدموا التزامات واضحة بشأن معضلة العجز التجاري الذي وصل إلى مستويات حرجة إذ لم تعد تغطي صادراتنا نصف وارداتنا، والذي سيظل يشكل مؤشرا واضحا على ضعف الإنتاج الوطني.

أما بالنسبة للتجارة الداخلية فإنكم تبشرون ببرنامج "رواج" وهو برنامج تمت صياغته دون تشاور موسع مع المعنيين من صغار التجار والذين سيدفعون لوحدهم ثمن المنافسة غير المتكافئة مع المساحات الكبرى وأصحاب السلسلات الجديدة لتجارة القرب لتنضاف إلى معاناتهم مع التجارة غير المنظمة للباعة الجائلين.

السيد الوزير الأول،

لقد عبرتم عن الاستمرار في سياسة الأوراش الكبرى باعتبارها ضمانة تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وإذا كنا نثمن العديد من هذه الأوراش لأهميتها سواء تعلق الأمر بالطرق السيارة أو بالميناء المتوسطي أو بعض مشاريع التهيئة الكبرى للمدن فإننا نؤكد أن نجاعة تدبيرها لا يمكن أن تتحقق دون إسهام المؤسسات المنتخبة في مختلف مراحل إعداد وإنجاز هذه الأوراش وكذا تقييمها، إذا كنا حقيقة نريد ترسيخ المنهجية الديمقراطية في التدبير وليس في تشكيل المجالس والحكومات فقط.

وفي هذا الصدد لا يفوتنا السؤال عن الأفق الزمني للعديد من المشاريع التي يتم إعادة استئنافها دون تقييم لنتائجها ولأسلوب تدبيرها. ومن ذلك برامج الكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب، والمسالك القروية، والسكن الاجتماعي، والتي نعتقد أنها ستبقى مشاريع مفتوحة دون سقف زمني محدد، فينبغي أن يكون الأمر واضحا، شحال باقي خصنا في السكن الاجتماعي؟ شحال باقي خصنا في المسالك القروية؟ لكي نعرف مادا نخطط.

أما فيما يتعلق بالتشغيل العمومي فإن كنا نثمن عزمكم على خلق 16.000 منصب شغل بقانون المالية لسنة 2008، فإننا نتساءل عن ما بعد 2008؟ وكيف ستتعاملون مع ملف المعطلين من حاملي الشواهد؟ وعن المعايير التي ستعتمدونها لضمان شفافية إسناد هذه المناصب لمستحقيها؟ وفي هذا الصدد ، أيضا، نطالب بإنشاء لجنة وطنية للإشراف على شفافية التوظيف في أسلاك الوظيفة العمومية للحد من مختلف أشكال الزبونية والحزبية والمحسوبية. أغلب المعطلين لا يشتكون فقط من عدم وجود منصب، بل يشتكون من كون المناصب تذهب في إطار المحسوبية و الحزبية الضيقة.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لمحور اللامركزية والحكامة الجيدة ، نؤكد أن تشكل اللامركزية أحد أبرز أشكال الممارسة الفعلية للديمقراطية بما تمثله من إشراك للمواطنين من خلال منتخبيهم المحليين في اتخاذ القرار وبلورة المشاريع التنموية التي تلبي حاجات المواطنين. وبالتالي لا نتصور تطورا للديمقراطية دون تعزيز لدور الجماعات المحلية، سواء على المستوى التشريعي من خلال إقرار تعديلات تعزز استقلاليتها المالية والتدبيرية، وقوانين انتخابية تفرز أغلبيات منسجمة إضافة إلى تمكينها من القدرة على استقطاب الأطر و الكفاءات لتدبير الملفات الكبرى للجماعات، بدل التنصل منها عن طريق التفويض بمختلف أشكاله: (التطهير، تدبير النفايات، توزيع الماء و الكهرباء، النقل الحضري..) هاذي أمور ليس في الجماعات من هم قادرون على استيعابها، فنفوضها للغير.

ولسنا في حاجة إلى التأكيد على أن ملف الموارد البشرية يبقى أحد الملفات التي تتطلب اتخاذ تدابير استعجالية لمعالجتها، على اعتبار أن الإطار التنظيمي للوظيفة الجماعية لم يعد مسايرا للمستجدات التي تشهدها جماعاتنا المحلية، مع المطالبة بتخفيف العبء الذي تشكله أجور الموظفين بهذا القطاع من خلال إجراء مغادرة طوعية إرادية هادفة إلى رفع مستوى تأطير الجماعات.

وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة إعادة النظر في التوظيفات الجماعية الجديدة التي يجريها الرؤساء قبيل كل محطة انتخابية، وهنا نقترح إجراء مغادرة طوعية بصفر درهم، من خلال شطب المناصب الشاغرة و التي لا تحتاجها الجماعات المحلية بفعل تفويضها مجموعة من المهام و الاختصاصات ديالها و لا زلنا نستقطب الأعوان من أجل النظافة و ما بقاتش عندنا النظافة، فلذلك إجراء مغادرة طوعية ب صفر درهم لإزالة مجموعة من المناصب التي تستغل انتخابيا مع الأسف.

السيد الرئيس،

إن النجاح المقدر في مجال اللامركزية سيبقى محدودا وغير ذي جدوى إذا لم يرافقه لا تمركز إداري لمختلف القطاعات العمومية، بما يمكن من تسريع وتيرة اتخاذ القرارات عن قرب ونجاعة التدبير.

وإذا كانت الإدارة الترابية سباقة إلى نهج اللاتركيز وهيأت أول مخطط خماسي، فإننا نطالبها بأن تأخذ بعين الاعتبار مطالب رجال السلطة في إعداد مشروع النظام الأساسي الذي يتخوف أن يجهز على بعض مكتسباتهم المهنية من الترقية، عدد ساعات العمل و غيرها، بحيث أنها لن تكون محدودة.

السيد الرئيس،

إن نجاح أي مشروع حكومي يتطلب وجود إرادة سياسية واضحة وبرامج عملية مفصلة بمؤشرات قابلة للقياس مع نهج أساليب للتدبير شفافة وإرساء أنظمة للمراقبة والافتحاص الداخلي والخارجي.

وإذا استثنينا الوعود الفضفاضة في مجال محاربة الرشوة وتحديث الإدارة، فإننا لا نلمس في التصريح رغبة أكيدة تجسدها إجراءات ملموسة لمحاربة الفساد وإلغاء العمل بنظام الامتيازات في استغلال المقالع والنقل والصيد البحري و غيرها.

وبالتالي نطالبكم بالوقف الفوري لكل أشكال الامتيازات وإقرار المحاسبة بحق المفسدين وناهبي المال العام، كما ندعوكم إلى المبادرة لإصلاح القضاء من خلال إرساء منهجية واضحة لإعداد الميثاق الذي دعا إليه جلالة الملك في الخطاب الافتتاحي للولاية التشريعية الجديدة، بدل الاقتصار على إنجاز إصلاحات جزئية ترقيعية.

السيد الرئيس،

إننا، باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعلن دعمنا للمبادرة الرامية إلى تمتيع الأقاليم الجنوبية بنظام للحكم الذاتي، ونطالب الحكومة بأن تفعل هذه المبادرة على أرض الواقع من خلال إرساء الجهوية الموسعة التي تضمن مشاركة بناء الأقاليم الجنوبية في تسيير شؤونهم الجهوية حتى نستمر في اخذ زمام المبادرة بدل الجمود وانتظار ردود أفعال أعداء وحدتنا الترابية.

السيد الوزير الأول،

إننا نثمن تصريحكم الواضح بالتزامكم بمرجعة الإسلام والوحدة الترابية والملكية الدستورية كثوابت دينية ووطنية يحتكم إليها برنامجكم.

ونؤكد لكم أن الاجتهاد ضمن هذه الثوابت هو الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق نهضة حضارية معاصرة مع الحفاظ على هويتنا الإسلامية العربية الأمازيغية.

ونؤكد لكم أننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لن نتوانى عن معارضة كل اختيار أو تدبير أو إجراء لا يراعي مصالح الشغيلة الوطنية، كما أننا لن نجد غضاضة في دعم أي مبادرة للإصلاح تأتي بها الحكومة إعمالا لقوله تعالى: " ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى".

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد معتصم عن الإتحاد الوطني للشغل.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة و السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

في ختام هذه الجلسة، أذكر المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مع جلسة عمومية غدا، إن شاء الله، الأربعاء على الساعة الثالثة بعد الزوال، نخصصها للاستماع لرد السيد الوزير الأول على مختلف التدخلات.

أشكر الجميع على سعة صدره، ورفعت الجلسة.